النفط ليس كلّ الحكاية..

العالم الاقتصادي

العدد 108
شباط 2026

حوكمة الاستثمارات في سوريا ما بعد التحرير

وادي السيليكون السوري

نبني المستقبل

منطقة اقتصادية خاصة لصناعة أشباه الموصلات
المواد الكيميائية الأساسية، ومستلزمات البناء
قائمة على الثروات الوطنية مثل السيليكا والملح

....أقسام المشروع الصناعية

- وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الملح
- وحدة إنتاج ماءات الصوديوم وحمض كلور الماء
- وحدة تخزين الملح النقي والمُعالج
- وحدة تخزين ماءات الصوديوم
- وحدة تخزين كلور الصوديوم
- وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الرمل
- وحدة تخزين السيليكا
- وحدة تصنيع سيليكات الصوديوم
- وحدة إنتاج السيليكون المعدني
- وحدة معالجة وتنقية السيليكون النقي
- وحدة تصنيع الألواح الكهرضوئية
- وحدة تصنيع السيليكون العضوي

قرية السنديانة
غربي حمص
357114 م²

www.siliconvally-sy.com

سؤال الاستثمار في سوريا..
من استعادة الجغرافيا إلى بناء القاعدة الإنتاجية

بقلم رئيس التحرير: أ. د. طارق عفّاش

يصدر هذا العدد من مجلة «العالم الاقتصادي» في لحظة تاريخية مفصلية تشهدها سوريا؛ لحظة لم تعد فيها استعادة السيطرة الميدانية، على مساحات واسعة من الجغرافيا الوطنية، حدثاً قائماً بذاته؛ بل غدت نقطة ارتكاز لـ: إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية، وإعادة تعريف دور الدولة في مرحلة ما بعد التحرير.

وفي هذا السياق تبرز إشكالية الانتقال من اقتصاد الأزمة إلى اقتصاد النمو؛ انتقال مشروط بترسيخ الاستثمار بوصفه سياسة عامة ممنهجة، لا مجرد مبادرات متفرقة أو استجابات ظرفية.

لقد أفضت استعادة الدولة لجزء كبير من مواردها الاستراتيجية، ولاسيما في مجالات الطاقة والزراعة والمياه والبنية التحتية، إلى توسيع هامش التخطيط الاقتصادي الكلي، غير أن امتلاك الموارد_ في حد ذاته_ لا يرقى إلى تحقيق التنمية؛ ما لم يُقترن بقدرة مؤسساتية فاعلة على: تحويل هذه الموارد إلى مشاريع إنتاجية، ربطها بسلاسل قيمة مضافة؛ تضمن التكامل بين المناطق، توليد فرص عمل مستقرة، وتعزيز الدخل الوطني. وعليه؛ فإن سؤال الاستثمار يتجاوز كونه سؤالاً تقنياً، ليغدو سؤال دولة بامتياز؛ يتعلق بـ: تحديد القطاعات ذات الأولوية، وآليات حماية الخيارات الوطنية من الانزلاق نحو الريع والمضاربة.

وفي هذا الإطار تكتسب التعديلات ، ولا سيما المرسوم رقم /114/ لعام 2025 ؛ المتعلق بتعديل بعض مواد قانون الاستثمار رقم /18/ لعام 2021، أهميةً خاصةً، إذ تعكس توجهاً رسمياً نحو: تحديث الإطار القانوني الناظم للاستثمار، تبسيط إجراءاته، وتوضيح العلاقة بين المستثمر والمؤسسات العامة.

ولا يمكن النظر إلى هذا المرسوم بوصفه إجراءً قانونياً معزولاً، بل كمؤشر إلى إدراك متزايد بأن الإصلاح التشريعي شرط لازم لـ: جذب رأس المال، وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية.

غير أن التجربة الاقتصادية المقارنة تؤكد أن النصوص القانونية_ مهما بلغت درجة إحكامها_ لا تكفي وحدها لبناء بيئة استثمارية جاذبة، إذ يبقى الرهان الأساسي على: استقرار السياسات التنفيذية، شفافية الإجراءات الإدارية، فاعلية مكافحة الفساد، وربط الحوافز الاقتصادية بأهداف تنموية قابلة للقياس، مثل: توطين الصناعة، تعزيز الأمن الغذائي، زيادة الصادرات، وخلق فرص العمل، كما تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة محتملة لتعبئة الموارد، بشرط أن تُدار ضمن أطر حوكمة واضحة؛ تحول دون الاحتكار؛ وتضمن حماية المال العام؛ وتحقق توازناً عادلاً بين المخاطر والعوائد.

ويكتسب البعدان؛ الاجتماعي والسياسي للاستثمار، أهميةً متزايدةً في مرحلة ما بعد التحرير، وفي هذا السياق يأتي المرسوم رقم /13/ لعام 2026 ليؤكد أن: معالجة قضايا المواطنة، وحماية التنوع الثقافي واللغوي ولاسيما ما يتعلق بالسوريين الكرد وتداعيات إحصاء عام 1962؛ تشكل عنصراً بنيوياً في تعزيز الاستقرار القانوني والاجتماعي، فهذه المعالجات لا تنفصل عن الاقتصاد، بل تسهم في: توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، وخفض مخاطر الاستثمار، خصوصاً في المناطق الغنية بالموارد والحساسة اجتماعياً.

أما السوريون في الخارج فيُشار إليهم_ غالباً_ بوصفهم مورداً داعماً، من حيث: التحويلات المالية، الخبرات المتراكمة، وشبكات الأعمال العابرة للحدود.

ومع ذلك يبقى الرهان الاستراتيجي معقوداً على الداخل، وعلى قدرة المؤسسات الوطنية على تحويل الموارد المستعادة إلى طاقات إنتاجية، بدلاً من توجيهها نحو أنماط استهلاك ممولة بالعجز.

وتتعمق هذه الإشكاليات في ظل الحاجة إلى منظومة تمويل متكاملة، إذ لا يمكن للمشاريع الكبرى أن تنهض في غياب: أدوات تمويل طويلة الأجل، نظام مصرفي قادر على الإقراض التنموي، وسوق تأمين فعالة لتوزيع المخاطر، كما أن تمكين الإدارات المحلية من: إعداد خرائط استثمارية دقيقة، وتعزيز استقلاليتها الإجرائية؛ من شأنه: تسريع توجيه الاستثمار نحو المناطق الأشد حاجة، وتقليص الفجوات التنموية.

إلى جانب ذلك يشكل وجود: قضاء تجاري كفؤ، آليات تحكيم فعالة، ومعايير شفافة للمناقصات والعقود؛ عناصر أساسية لخفض تكلفة عدم اليقين، وتعزيز ثقة المستثمرين.

وحين تتكامل هذه العناصر مع: سياسات ضريبية وجمركية منضبطة، إحصاءات اقتصادية محدثة، وإدارة رشيدة لملف الأراضي والتنظيم العمراني؛ يصبح الاستثمار أداة لتوسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية، لا مجرد حركة رساميل قصيرة الأجل.

وعليه؛ لا يقدم هذا العدد تصوراً جاهزاً بقدر ما يضع «سؤال الاستثمار» في صلب المرحلة الراهنة: كيف يمكن توجيه رأس المال نحو القطاعات المنتجة؟ وكيف تُسخّر الموارد في خدمة التنمية المستدامة لا في سد الفجوات الآنية؟ وكيف يساهم الاستثمار في تعزيز قدرة الدولة السورية على اختيار مسارها الاقتصادي؛ ضمن إطار من: السيادة المؤسسية، الحوكمة الرشيدة، والشراكات المتوازنة؟

مجلة العالم الاقتصادي

مرخصة بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 ـ تاريخ 2001/9/22
وقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 9291 ـ تاريخ 2001/12/14
وقرار وزير الإعلام رقم 336 ـ تاريخ 2025/9/9

العدد 108 ـ شباط 2026

الفهرس

1	الافتتاحية - سؤال الاستثمار في سوريا
3	حوكمة الاستثمارات في سوريا ما بعد التحرير
5	الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا من الاستقلال إلى ما بعد التحرير
8	هندسة الاستثمار السورية إعادة تشكيل هيئة الاستثمار السورية
10	أهمية التحكيم في سوريا بعد التحرير كأداة قانونية لجذب الاستثمار ودعم إعادة الإعمار
12	الاستثمار الصناعي في سوريا
14	الاستثمار السياحي.. رافعة للتنمية في سوريا بعد التحرير
16	الاستثمار العقاري في سوريا.. من الضبط السلطوي إلى أفق التنمية العادلة
18	النفط ليس كلّ الحكاية.. من استعادة الحقول إلى استعادة الإنسان في الجزيرة السورية
20	المصالحة الاقتصادية في سوريا.. تسويات انتقالية بلا حصانة وبأفق إصلاحي
22	الانفتاح الإقليمي كرافعة للإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية.. في سوريا بعد التحرير
24	الاقتصاد غير المرئي.. كيف تتحمّل النساء عبء النمو من دون اعتراف؟
25	التضخم في سوريا.. مسارٌ وتحولات
26	قطاع النفط والغاز في سوريا بعد التحرير
28	بين استقرار السوق والتحسّن المعيشي.. فجوة التطبيق والنتائج
29	المشاريع الصغيرة.. محرك التحول من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي
30	المسح الغذائي الأسري في سوريا 2025
32	الصناعة في سوريا.. أزمة نموذج.. وأفق دولة تنموية
34	الاقتصاد في خبر
36	رأس المال الاجتماعي في الوطن العربي
38	الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي 2025.. الواقع والآفاق
39	ماذا صدرت الدول العربية في 2025؟ النفط يهيمن... والتصنيع يغيّر المعادلة
40	« مناخ الاستثمار العالمي والعربي وفق مؤشر « ضمان
42	مؤشر مدركات الفساد المفهوم.. المنهجية.. واقع الدول العربية
44	الاستثمار الدولي والتنويع الجغرافي.. ركيزة استراتيجية لبناء محافظ قوية
46	إعادة هندسة الاقتصاد العالمي في 2026.. تحولات البنية الاقتصادية للنظام الدولي الجديد
48	التصنيع عند مفترق طرق.. من يقود الاقتصاد العالمي؟.. ومن يتأخر؟
50	الاستثمار في الملكية الفكرية محرك القيمة والنمو في الاقتصاد الحديث
51	الاقتصاد الأوروبي عام 2026.. بين ضغط الديون وتحوّلات التجارة العالمية وصعود المنافسين
52	أشكال الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية
53	الاتصالات.. كل لحظة تمرّ لها ثمن!
54	إعادة التفكير في استراتيجيات النمو المستدام في الدول النامية
56	الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي.. قراءة في تقرير التنمية البشرية 2025
58	الاشتراطات البيئية وتنافسية الصادرات الصناعية في الدول النامية
60	كتاب النجاة في القرن الحادي والعشرين... نعوم تشومسكي وخوسيه موخيكا
62	دافوس 2026.. الحوار العالمي بزمن الأزمات
64	المغتربون السوريون .. ذاكرة وطن

صاحب الامتياز ورئيس التحرير
أ. د. طارق عفّاش

نائب رئيس التحرير
د. رانيا عقيل

نائب رئيس التحرير للشؤون العلمية
د. علي سمحة

مدير الموقع الإلكتروني
محمد النجم

هيئة التحرير
روعة غنم
نور عبّاس
سامر طلاس
ياسر سعدة

المدير المسؤول
ماهر تقي

التدقيق اللغوي
ندى تقي

الشريك التقني
SyrianHost

الإخراج الفني
كريم اليازجي

الطباعة
الشنواني للطباعة والتغليف

https://ecoworld-sy.com
EconomicW55225@
www.facebook.com/profile
php?id=6158306165940
economicworldsy

العنوان: دمشق ـ شارع الحمرا
جانب الميثاق للصرافة
جوال: 0968844229
هاتف: 011 3315307
إيميل المجلة:
info@ecoworld-sy.com

سعر العدد: 20 ألف ليرة سورية
الاشتراك السنوي: 200 ألف ليرة سورية
الدول العربية والأجنبية: 100 دولار أمريكي

المقالات والأخبار والتحقيقات المنشورة غير مأجورة

الآراء الواردة في المقالات ومواضيع المجلة تُعبّر عن رأي أصحابها

حوكمة الاستثمارات في سوريا ما بعد التحرير

أ.د.طارق عفّاش

تُعد مرحلة ما بعد التحرير في سوريا مرحلةً تأسيسيةً، لا تقتصر تحدياتها على إعادة إعمار ما دمرته الحرب فحسب، بل تمتد إلى إعادة بناء النموذج الاقتصادي ذاته، وفي مثل هذه المراحل غالباً ما يُنظر إلى الاستثمار؛ بوصفه أداةً سريعةً لـ: إعادة تنشيط الاقتصاد، وخلق فرص العمل، غير أن التجارب التاريخية والمقارنة تُظهر أن الاستثمار، إذا لم يُدر ضمن إطار مؤسسي واضح، فقد يسهم في إعادة إنتاج الاختلالات السابقة؛ بدل معالجتها.

لماذا الحوكمة الآن؟

تبرز حوكمة الاستثمارات؛ بوصفها مدخلاً حاسماً للتنمية، لا كإجراء تقني يهدف إلى تسريع التراخيص فحسب؛ بل كإطار مؤسسي ينظم دورة القرار الاستثماري؛ من تحديد الأولويات وتخصيص الموارد؛ إلى تقييم النتائج.

وتعني الحوكمة في هذا السياق: إعادة ضبط سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي، صياغة قواعد واضحة لمنح الحوافز والامتيازات، إخضاع الاستثمار لمعايير تقيس أثره الاقتصادي والاجتماعي؛ بحيث لا يُقاس نجاحه بحجم رأس المال المتدفق فقط؛ بل بقدرته على: خلق فرص عمل مستدامة، تعزيز القيمة المضافة، وتقليص الفجوات المناطقية.

وتكتسب هذه المقاربة أهميةً خاصةً في سوريا؛ في ظل: تراجع الثقة بالمؤسسات، تغلغل المصالح الخاصة، وتجزؤ القدرات الإدارية، ما يجعل الحوكمة شرطاً بنيوياً لضمان أن يخدم الاستثمار مسار التعافي والتنمية الشاملة؛ بدل إعادة إنتاج أنماط الريع والاحتكار.

الدولة التنموية كمرجعية تحليلية

توفّر نظرية الدولة التنموية إطاراً مناسباً لفهم دور الاستثمار في التحول الاقتصادي، ولا سيما في الدول الخارجة من الصراع أو المتأخرة تنموياً، وتنطلق هذه المقاربة من إدراك محدودية آليات السوق في إحداث التحول الهيكلي، بسبب: ضعف القاعدة الإنتاجية، واختلال الحوافز؛ مع التحذير من مخاطر التدخل الحكومي غير المنضبط، وما قد يرافقه من تشوهات وفساد.

وبناءً على ذلك، تُعرَّف الدولة التنموية؛ بوصفها فاعلاً مؤسسياً يوجّه الاستثمار؛ ضمن رؤية استراتيجية واضحة: تحدد أولويات التنمية، وتنسّق بين السياسات العامة والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، لا تحل الدولة محل السوق، بل تؤدي دوراً تنظيمياً وتوجيهياً؛ يقوم على بناء مؤسسات قادرة على: التخطيط والمتابعة، واستخدام الحوافز والتنظيم لتوجيه رأس المال نحو الأنشطة الإنتاجية ذات الأثر التنموي.

وتكتسب هذه المقاربة أهميةً خاصةً في الحالة السورية، لأنها تتيح إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية؛ بعد سنوات من الاختلال، مع الحفاظ على دور المبادرة الخاصة والابتكار في خدمة أهداف التنمية والاستقرار طويل الأجل.

تشخيص الأخطاء الماضية.. ما الذي يجب ألّا يتكرر؟

يُظهر تحليل التجربة الاستثمارية السورية قبل التحرير أن الإشكالية الأساسية لم تكن في نقص الموارد؛ بل في نمط إدارتها؛ الذي اتسم باختلالات بنيوية؛ تركت آثاراً عميقة في بنية الاقتصاد والمجتمع.

وتمثل الاختلال الأول في: الانحياز إلى القطاعات الريعية وسريعة الربح؛ مثل المضاربات العقارية وبعض الأنشطة الخدمية، على حساب القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، الأمر الذي أضعف القاعدة الإنتاجية وعمّق الاعتماد على الاستيراد.

كما تجلّى الاختلال الثاني في: هيمنة النفوذ، والزبائنية الاقتصادية؛ في ظل فساد النظام المخلوع، حيث تحولت السياسات الاستثمارية

إلى أدوات لتكريس الامتيازات واحتكار الفرص، الأمر الذي أدى إلى تخصيص غير كفء للموارد وإضعاف المنافسة.

أما الاختلال الثالث، فتمثل في التوزيع الجغرافي غير المتوازن للاستثمارات؛ مع تركزها في مناطق محددة؛ وتهميش مناطق أخرى، ما عمّق الفجوات الاجتماعية والمناطقية، وأضعف التماسك الاقتصادي الوطني.

المرسوم 114.. الإطار القانوني بين الإمكانات والمخاطر

يشكّل المرسوم التشريعي رقم 114 لعام 2025 إطاراً قانونياً مهماً لتنظيم بيئة الاستثمار في سوريا، إذ يسعى إلى: توحيد المرجعية القانونية، تبسيط الإجراءات، وتوفير ضمانات وحوافز للمستثمرين، ومن منظور الحوكمة تكمن أهمية هذا المرسوم في أنه يعد خطوة نحو الانتقال؛ من منطق القرارات الفردية والاستثناءات؛ إلى منطق القواعد العامة، غير أن الأثر التنموي للمرسوم يبقى مرهوناً بكيفية تطبيقه.

فإذا استُخدم كأداة لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة، وربط الحوافز بأهداف تشغيلية وإنتاجية واضحة، وأُخضع لآليات متابعة وتقييم، يمكن أن يتحول إلى رافعة حقيقية للتنمية، أما إذا اقتصر تطبيقه على توسيع الإعفاءات من دون شروط، فقد يعيد إنتاج أنماط الريع والاحتكار السابقة.

آلية حوكمة الاستثمارات.. من الرؤية إلى التطبيق

تتطلب حوكمة الاستثمار الانتقال من الشعارات العامة إلى آليات عملية قابلة للتنفيذ، ويمكن تلخيص هذه الآلية في أربع حلقات متكاملة:

1- تحديد الأولويات: تبدأ الحوكمة بتحديد واضح للأولويات القطاعية والمكانية، استناداً إلى استراتيجية وطنية للتنمية، ويُفترض أن تُعطى الأولوية للقطاعات القادرة على: خلق فرص عمل، رفع القيمة المضافة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مثل: الزراعة الحديثة، الصناعة التحويلية، الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والتعليم التقني.

2- الحوافز المشروطة: تمثل الحوافز أداة مركزية في السياسة الاستثمارية، لكن فاعليتها مرهونة بكونها مشروطة؛ فالإعفاءات والتسهيلات ينبغي أن تُربط بمؤشرات أداء واضحة، مثل: عدد الوظائف، نسبة المكوّن المحلي، نقل التكنولوجيا، والالتزام البيئي؛ بما يحول الحوافز من امتياز دائم إلى أداة لتحقيق أهداف تنموية محددة.

3- المتابعة والتقييم.. من مراقبة المدخلات إلى قياس الأثر: لا تكتمل الحوكمة من دون قياس النتائج، وهنا من المهم اعتماد إطار مؤشرات على ثلاثة مستويات: (أ) مؤشرات تنفيذية: مثل الالتزام بالزمن والتكلفة، (ب) مؤشرات إنتاجية: مثل الطاقة الإنتاجية والإنتاج الفعلي، (ج) مؤشرات أثر: مثل الوظائف والدخل المحلي والحد من الفقر.

وتُنشر تقارير دورية مختصرة لتعزيز الثقة، وتُستخدم نتائج التقييم لتعديل الحوافز، أو لسحب امتيازات عند عدم الامتثال، وهو ما يحول الدعم إلى أداة انضباط لا منحة دائمة.

4- الشفافية والنافذة الواحدة: يسهم اعتماد نافذة واحدة رقمية في تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات، بشرط أن تكون قائمة على قواعد واضحة ومعلنة، فالرقمنة لا تختصر الوقت فقط؛ بل تحدّ من الاستنسابية، وتوفر بيانات دقيقة تُستخدم في التخطيط والمتابعة.

ربط الاستثمار ببناء القدرات والتطبيقات القطاعية

لا يمكن فصل الاستثمار عن بناء رأس المال البشري، فالتنمية المستدامة تتطلب قوى عاملة ماهرة قادرة على تشغيل الاستثمارات وتطويرها، لذلك ينبغي ربط المشاريع الكبرى بـ: برامج تدريب، شهادات مهارية، وشراكات مع التعليم التقني والجامعات التطبيقية؛ بما يضمن مواءمة المهارات مع حاجات سوق العمل.

وتتجسّد هذه المقاربة في التطبيقات القطاعية، ففي الزراعة يعني ذلك: الاستثمار في الزراعة الذكية؛ وسلاسل القيمة، وفي الصناعة: توجيه الاستثمار نحو التصنيع القائم على التكنولوجيا؛ وتعميق المحتوى المحلي، وفي الطاقة: تطوير مشاريع الطاقة المتجددة؛ وكفاءة الطاقة ضمن أطر تعاقدية شفافة، أما في التعليم والتكنولوجيا فيُفترض ربط الاستثمار؛ في الذكاء الاصطناعي والبحث التطبيقي، بحاجات الاقتصاد الحقيقي.

إدارة المخاطر والبنية المؤسسية

تواجه حوكمة الاستثمار مخاطر متعددة، أبرزها: عودة الريع والاحتكار، وتهميش بعض المناطق.

ويتطلب التعامل مع هذه المخاطر: مؤسسات قادرة على المتابعة والمساءلة، سياسات منافسة فعّالة، حوافز مكانية تعالج الاختلالات الجغرافية، كما يستلزم الأمر توزيعاً واضحاً للأدوار بين الجهات المعنية بالسياسة والتنفيذ والرقابة؛ بما يمنع التداخل؛ ويعزز الكفاءة المؤسسية.

الحوكمة.. خيار استراتيجي

إن حوكمة الاستثمارات في سوريا، ما بعد التحرير، ليست مسألةً تقنيةً؛ بل هي خيار استراتيجي؛ يحدد مسار التنمية لعقود قادمة، فالاستثمار، إذا أُحسن توجيهه ضمن إطار مؤسسي ورؤية تنموية واضحة، يمكن أن يتحول إلى أداة لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع؛ على أسس أكثر عدالة واستدامة، أما إذا بقي من دون حوكمة فعّالة، فلربما يعيد إنتاج اختلالات سابقة بأشكال جديدة، ومن هنا تشكّل الحوكمة الرشيدة للاستثمار شرطاً لا غنى عنه لبناء اقتصاد منتج وقادر على الصمود والاستمرارية.

الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا
من الاستقلال إلى ما بعد التحرير

د. رانيا عقيل

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المؤشرات إلى طبيعة الاقتصاد الوطني وصلابته المؤسسية، ومنذ استقلال سوريا عام 1946 وحتى مرحلة ما بعد التحرير في 2025؛ ظل هذا الاستثمار انعكاساً مباشراً لبنية السلطة ونمط إدارة الاقتصاد، ففي فترات الليبرالية كان تكميلياً، وفي الاقتصاد المركزي انحسر، وفي الانفتاح المقيد اتخذ أشكالاً محدودة، وفي مرحلة ما قبل 2011 ارتفعت الأرقام من دون أثر تنموي، ثم انهار مع الحرب، ومع التحرير برزت الحاجة إلى إعادة تعريف دور الدولة، ليس فقط كمُنظّم، بل كفاعل تنموي يقود التحول نحو اقتصاد إنتاجي.

هذا المقال يتتبع المسار التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا عبر ثماني مراحل، ويحلل أبعاده القانونية والمؤسسية، ويقارن بالتجارب الدولية، وصولاً إلى استخلاص الدروس لمستقبل الاستثمار بعد التحرير.

المرحلة الأولى: ما بعد الاستقلال (1946-1958)

تميزت هذه المرحلة بليبرالية اقتصادية تقليدية، حيث كان للدولة دور محدود في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من أن هذا المناخ أتاح- من حيث المبدأ- مجالاً للاستثمار الأجنبي، فإن: ضعف الدولة المركزية، عدم الاستقرار السياسي، وغياب استراتيجية تنموية واضحة؛ جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً ومتقطعاً، وقد تراوح حجم الاستثمار في هذه المرحلة بين 20–50 مليون دولار سنوياً، وتركز على قطاعات: المصارف، التجارة الخارجية، الصناعات الغذائية والنسيجية، وكان أثره تكميلياً للنشاط التجاري، من دون تحول بنيوي.

وقد ارتبطت هذه المرحلة بوجود نخب تجارية قوية في دمشق وحلب، لكنها لم تكن قادرة على جذب استثمارات إنتاجية طويلة الأمد، بسبب: غياب البنية التحتية، وضعف التخطيط التنموي.

المرحلة الثانية: الوحدة مع مصر (1958-1963)

مثلت الوحدة مع مصر تحولاً جذرياً في بنية الاقتصاد السوري، وقد شهدت البيئة السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة سياسات تأميم واسعة وتوسيع دور القطاع العام تحت إدارة مركزية من القاهرة، وانخفضت التدفقات إلى مستويات متواضعة، وتركزت على: عقود توريد تجهيزات صناعية وزراعية، مشاريع خدمية مرتبطة بالبنية الإدارية، بينما غابت الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد، وانحسر دور رأس المال الأجنبي.

وقد أدت هذه المرحلة إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين الأجانب، حيث أصبحت القرارات الاقتصادية مرتبطة بالاعتبارات السياسية الوحدوية أكثر من ارتباطها بالجدوى الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: حكم حزب البعث ـ الفترة الأولى (1963-1970)

مع وصول حزب البعث إلى السلطة؛ ترسخ نموذج الاقتصاد المركزي، حيث شهدت البيئة السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة تأميماً شاملاً وهيمنة للقطاع العام على المصارف والتجارة والصناعة الكبرى، ويكاد يكون حجم الاستثمار شبه معدوم ولم يتجاوز 10 ملايين دولار سنوياً، حيث أبرمت عقود خبرة فنية، وتم توريد تجهيزات لمعامل الدولة؛ في ظل غياب التشغيل ونقل المعرفة، إذ أصبح الاستثمار الخارجي مجرد أداة لتلبية حاجات الدولة.

ومثلت هذه المرحلة انقطاعاً شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث فقد دوره كفاعل اقتصادي مستقل، وأصبح ملحقاً بالدولة في إطار الاقتصاد المركزي.

المرحلة الرابعة: عهد حافظ الأسد والانفتاح المقيد (1970–2000)

شهدت هذه المرحلة استقراراً سياسياً نسبياً، وتوسعاً في الاستثمار العام، ثم جاء قانون الاستثمار رقم 10 عام 1991 كبوابة انفتاح انتقائي، وقد تراوح حجم الاستثمار فيها بين 50–600 مليون دولار سنوياً، وتركز على قطاعات: النفط، الغاز، السياحة، والصناعات التحويلية، وتميزت بـ: كثافة رأس المال، ضعف التشغيل، واندماج محلي محدود، فقد سمح هذا القانون بزيادة التدفقات، لكنه لم ينجح في تحويل الاستثمار الأجنبي إلى رافعة إنتاجية، إذ بقي محصوراً في قطاعات ريعية أو كثيفة رأس المال.

المرحلة الخامسة: ذروة الاستثمار (2000-2011)

شهد العقد الأول من الألفية ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت مستويات غير مسبوقة تاريخياً، وتراوح حجم الاستثمار بين 1–2 مليار دولار سنوياً، وتحقق رصيد متراكم بلغ 10 مليارات، وتركزت الاستثمارات على: قطاعات الخدمات (اتصالات، مصارف، سياحة)، الصناعة، والزراعة، وفي هذه المرحلة تمت إعادة إنتاج النموذج الخدمي– الريعي، لكن الأثر التنموي كان محدوداً.

وبالرغم من الارتفاع الكمي، لم يؤدِّ إلى تحول نوعي، بل أعاد إنتاج النموذج الريعي، حيث بقيت مساهمته في التشغيل ونقل المعرفة محدودة، وقد حاول القانون رقم 8 لعام 2007 تحديث البيئة الاستثمارية لكنه لم ينجح في تجاوز النموذج الريعي.

المرحلة السادسة: الحرب والانهيار (2011-2024)

أدت الحرب إلى: توقف شبه كامل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخروج واسع للرساميل؛ ولم يتجاوز حجم الاستثمار في هذه المرحلة 100 مليون دولار سنوياً، وتركزت الاستثمارات على المشاريع الخدمية الصغيرة في مناطق آمنة نسبياً، وهو ما يشكل انهياراً منطقياً لمسار لم يُبنَ على أسس مؤسسية صلبة، وفي هذا الصدد أدت العقوبات الدولية وتفكك السوق الوطنية إلى صعوبة جذب أي استثمارات ذات أثر تنموي، ما جعل الاقتصاد يعتمد على أنشطة غير رسمية.

المرحلة السابعة: ما بعد التحرير (2025) الفرصة المشروطة

تمثل مرحلة ما بعد التحرير مرحلةً تأسيسيةً لإعادة بناء الاقتصاد عبر الاستثمار الأجنبي كأداة ضمن مشروع وطني، حيث استعادت الدولة وحدتها، وبدأت إصلاحاً مؤسسياً من خلال اتباع سياسات تبسيط الإجراءات وتقليص الفساد، وركزت الحكومة على أولوية الإنتاج في

قطاعات: الطاقة، الصناعة، والبنية التحتية، وهو ما يمثل بداية قطيعة مع نموذج الريع والامتيازات.

وفي هذه المرحلة بدأت مؤشرات إيجابية تظهر مع تدفق استثمارات عربية وإقليمية في مشاريع استراتيجية، مثل: الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، ما يعكس بداية تحول نحو نموذج إنتاجي.

المقارنة الكمية – النوعية عبر المراحل

البعد القانوني– المؤسسي

- القانون رقم 10 لعام 1991: فتح الباب أمام تدفقات أكبر لكنه بقي محكوماً بالقيود الأمنية.
- القانون رقم 8 لعام 2007: حاول تحديث البيئة الاستثمارية لكنه لم ينجح في تجاوز النموذج الريعي.
- إصلاحات عام 2025: صدر المرسوم التشريعي رقم 114 لعام 2025، حيث جرى: تبسيط الإجراءات، ربط الحوافز بالأثر التنموي، مع توجه نحو الشراكات الشفافة.

المقارنات الدولية

- الصين: ربطت الاستثمار بنقل التكنولوجيا والتشغيل، فتحولت إلى مصنع العالم.
- فيتنام: جذبت استثمارات ضخمة في الصناعات التحويلية بعد إصلاحات «دوي موي».
- مصر: ركزت على العقارات والطاقة، لكن أثرها التنموي بقي محدوداً.
- لبنان: تدفق الاستثمار في الخدمات والعقارات بعد 1990 لكنه لم يؤسس قاعدة إنتاجية.
- العراق: جذب استثمارات نفطية بعد 2003 ، لكن ضعف الاستقرار أعاق التنمية المستدامة.

الأثر التنموي المتوقع لسوريا بعد التحرير

التشغيل وخلق فرص العمل

يجب أن يتم ربط الاستثمار الأجنبي ببرامج تشغيل واسعة، خصوصاً في القطاعات الصناعية والبنية التحتية، فالمشاريع الكبرى في الطاقة والنقل والاتصالات؛ يمكن أن تولّد آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وتعيد دمج القوى العاملة السورية في سوق إنتاجية منظمة، كما أن توجيه الاستثمارات نحو الصناعات التحويلية والزراعة الحديثة يضمن استقرار سوق العمل ويقلل من معدلات البطالة التي ارتفعت خلال سنوات الحرب.

نقل المعرفة والتكنولوجيا

من أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية أن الاستثمار الأجنبي لا يصبح رافعة للتنمية إلا إذا ارتبط بانتقال فعلي للمعرفة، ففي الصين وفيتنام، كان اشتراط المحتوى المحلي ونقل التكنولوجيا شرطاً أساسياً في العقود الاستثمارية.

وفي سوريا يجب أن تتضمن العقود المستقبلية بنوداً واضحة تلزم المستثمرين بـ: إنشاء مراكز تدريب، توطين خدمات الصيانة، وتطوير البحث والتطوير المشترك مع الجامعات المحلية، وهذا يضمن بناء قاعدة معرفية وطنية قادرة على الاستمرار بعد انتهاء العقود الاستثمارية.

الاستدامة والاندماج في سلاسل القيمة

ينبغي أن يتم توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات القادرة على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، كالصناعات الغذائية والدوائية ومواد البناء المتقدمة، فهذا الاندماج يضمن استدامة التدفقات؛ ويحول سوريا إلى منصة إنتاجية وتصديرية، بدلاً من أن تبقى مجرد سوق استهلاكية أو بيئة ريعية، كما أن ربط الاستثمارات بالأسواق الإقليمية والدولية يعزز القدرة التنافسية ويزيد من فرص النمو طويل الأمد.

دروس مقارنة موجهة للتطبيق في سوريا

الصين وفيتنام:

في الصين وفيتنام تم ربط الاستثمار الأجنبي ببرامج تصنيع موجّه للتصدير، مع اشتراط محتوى محلي ونقل تقنية، وهنا يتمثل الدرس لسوريا بضرورة صياغة عقود تمنح إعفاءات تدريجية مقابل تحقيق عتبات تشغيل ونقل معرفة.

مصر ولبنان:

في مصر ولبنان أدى التركّز المفرط في الخدمات والعقارات إلى رفع الأرقام لكنه لم يحقق أثراً إنتاجياً، وتالياً فالدرس هنا يتمثل بتقييد الحوافز في القطاعات غير الإنتاجية، وتوسيعها في الصناعات التحويلية.

العراق:

في العراق أدى ضعف الاستقرار المؤسسي إلى تعطيل تحويل الاستثمارات النفطية إلى تنمية مستدامة، والدرس لسوريا هنا هو: بناء مؤسسات تنظيمية مستقلة للطاقة والبنى التحتية مع قواعد حوكمة شفافة.

تؤكد هذه الدروس أن نجاح الاستثمار الأجنبي في سوريا يتطلب بيئة مؤسسية قوية، وقوانين واضحة، وربطاً مباشراً بين الحوافز والأثر التنموي.

نحو دولة وطنية – تنموية

إن مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا يعكس _بوضوح_ العلاقة العضوية بين الاقتصاد والسياسة، فمنذ الاستقلال وحتى ما بعد التحرير، لم يكن الاستثمار مجرد أرقام، بل مرآة لبنية السلطة ونمط إدارة الاقتصاد.

ففي مرحلة ما بعد الاستقلال كان الاستثمار تكميلياً للنشاط التجاري، وفي الاقتصاد المركزي أصبح ملحقاً بالدولة، وفي عهد الانفتاح المقيد اتخذ شكلاً كثيف رأس المال من دون أثر إنتاجي، وفي ذروة ما قبل 2011 ارتفعت الأرقام لكن بقي الأثر التنموي محدوداً، ثم انهار مع الحرب.

اليوم، ومع بداية مرحلة ما بعد التحرير، تبدو الفرصة سانحة لتأسيس نموذج جديد قائم على الإنتاجية والشفافية، لكن هذه الفرصة مشروطة بقدرة الدولة على ترجمة المؤشرات الأولية إلى قواعد مؤسسية صلبة؛ تربط كل امتياز استثماري بمخرجات قابلة للقياس في التشغيل ونقل المعرفة والاندماج في سلاسل القيمة، والرهان الحقيقي ليس في حجم التدفقات المالية؛ بل في قدرتها على: خلق تشغيل مستدام، نقل معرفة فعلي، واندماج إنتاجي طويل الأمد.

فإذا نجحت سوريا في تحويل الاستثمار الأجنبي من أداة امتياز إلى رافعة لإعادة بناء الاقتصاد، فإنها ستؤسس لمسار تنموي جديد؛ يقطع مع نموذج الريع والامتيازات؛ ويضع البلاد على طريق إعادة البناء والإنتاجية المستدامة حتى ما بعد عام 2025.

إن إعادة بناء الدولة الوطنية السورية تتطلب رؤية تنموية واضحة؛ تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لإعادة الإعمار لا مجرد وسيلة لتمويل العجز، وهذا يقتضي إصلاحاً نقدياً ومالياً؛ يعيد الثقة بالعملة والنظام المصرفي، وسياسة صناعية موجّهة؛ تدعم الزراعة والصناعة التحويلية، وبيئة استثمارية حديثة؛ قائمة على الشفافية والمنافسة، كما يتطلب عقداً اجتماعياً جديداً؛ يقوم على المشاركة والمساواة والإنتاجية؛ ويجعل من المواطن محور العملية الوطنية.

وعلى الرغم من التحديات البنيوية والأمنية، فإن التجربة السورية تملك فرصة تاريخية لإعادة تأسيس نموذج الدولة على أسس تنموية حديثة، ويتطلب ذلك عقداً اجتماعياً جديداً يقوم على: المشاركة، المساواة، والإنتاجية، ويجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لإعادة البناء لا مجرد وسيلة لتمويل العجز.

هندسة الاستثمار السورية

إعادة تشكيل هيئة الاستثمار السورية

تُعدّ المؤسسات الاستثمارية من أهم أدوات الدولة في إدارة التحولات الاقتصادية، ولاسيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية بعد صراع طويل أو انهيار في البنية الاقتصادية، وفي السياق السوري برزت هيئة الاستثمار السورية؛ بوصفها إحدى المؤسسات التي عكست _ بوضوح _ طبيعة التحول في وظيفة الدولة الاقتصادية؛ بين مرحلتين مختلفتين: مرحلة ما قبل التحرير؛ التي اتسمت بإدارة الأزمة والانكماش، ومرحلة ما بعد التحرير؛ التي سعت – نظرياً وعملياً – إلى الانتقال نحو التعافي وإعادة البناء.

سنحاول في هذا المقال أن نقدم عرضاً تحليلياً لتطور دور هيئة الاستثمار السورية، قبل التحرير وبعده، مع التركيز على المرسوم التشريعي رقم 114 لعام 2025 ؛ بوصفه الإطار القانوني الأبرز الذي أعاد صياغة وظيفة الهيئة وصلاحياتها، وسننطلق في هذا من فرضية؛ مفادها أن التحول الذي شهدته الهيئة لم يكن مجرد تحول إجرائي أو كمي؛ بل يمثل محاولة لإعادة تعريف الاستثمار كأداة تنموية، مع بقاء فجوة واضحة بين النص القانوني والتطبيق المؤسسي.

الإطار النظري لدور هيئات الاستثمار في الدول الخارجة من النزاع

تُظهر الأدبيات الاقتصادية أن هيئات الاستثمار في الدول الخارجة من الحروب لا تؤدي وظيفة محايدة، بل تتحول إلى أدوات سياسية-اقتصادية بامتياز، فهي مطالبة بـ: استعادة ثقة المستثمرين المحليين قبل الأجانب، توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات ذات الأولوية الاجتماعية، المساهمة في امتصاص البطالة، ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ وبذلك، فإن تقييم أداء هيئة الاستثمار السورية لا ينبغي أن يقتصر على عدد الإجازات الممنوحة أو حجم رؤوس الأموال؛ بل يجب أن ينطلق من مدى انسجام نشاطها مع أهداف التحول الاقتصادي وإعادة البناء.

هيئة الاستثمار السورية قبل التحرير.. (الإطار القانوني، الدور الفعلي، وحدود الفاعلية)

1 - البنية القانونية والمؤسسية:

منذ تسعينيات القرن الماضي، خضع الاستثمار في سوريا لإطار قانوني متدرّج وتراكمي، فقد شكّل قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 المرجعية الأساسية الأولى لتنظيم النشاط الاستثماري، قبل أن يتم تطوير الإطار التشريعي_ لاحقاً_ بإصدار المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007، الذي رافقه إحداث هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم رقم /9/ لعام 2007 كجهة مركزية معنية بالاستثمار، وبالرغم من حداثة هذه التشريعات نسبياً، استمر تداخل الصلاحيات بين الهيئة ووزارات وجهات أخرى، إلى جانب خضوع التطبيق لمنطق الإدارة التقليدية، ما حدّ من قدرتها على أداء دور مؤسسي فاعل قبل التحرير.

2 - الأداء الفعلي قبل التحرير:

يمكن تلخيص سمات أداء الهيئة في هذه المرحلة بما يأتي:

* تركيز على منح الإجازة بوصفها إجراءً إدارياً أكثر منها أداةً تنموية.
* ضعف المتابعة بعد منح الإجازة، ما أدى إلى فجوة كبيرة بين المشاريع المرخصة والمشاريع المنفذة.
* تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العقوبات والقيود المصرفية.
* انكماش دور الهيئة ليصبح أقرب إلى « مكتب تنظيم» منه إلى جهاز جذب استثماري.

3 - قراءة نقدية:

في هذه المرحلة لم تكن مشكلة الهيئة في نقص القوانين؛ بقدر ما كانت في غياب الرؤية التنموية، إذ لم يكن الاستثمار مرتبطاً بخطط إنتاجية واضحة أو بأهداف اجتماعية قابلة للقياس.

التحرير بوصفه نقطة انعطاف في وظيفة هيئة الاستثمار

شكّل التحرير لحظةً مفصليةً في إعادة تعريف دور الدولة السورية، بما في ذلك مؤسساتها الاقتصادية، فقد فرضت مرحلة ما بعد التحرير ضرورة الانتقال من إدارة اقتصاد الأزمة، إلى بناء اقتصاد تنموي معرفي مستدام، وفي هذا السياق، أُعيد النظر في وظيفة هيئة الاستثمار السورية؛ بوصفها أداة مركزية لإعادة تحريك الاقتصاد، وليس مجرد جهة مانحة للتراخيص.

المرسوم التشريعي رقم 114 لعام 2025 السياق العام للمرسوم

جاء المرسوم التشريعي رقم 114 لعام 2025 في سياق سياسي-اقتصادي انتقالي، ما يجعله أقرب إلى تشريع تأسيسي لمرحلة جديدة، فهو لم يلغ قانون الاستثمار السابق، بل عدّل بنيته الوظيفية وأعاد توزيع الصلاحيات داخله.

الإضافات الجوهرية التي قدّمها المرسوم

أ. تعزيز مركزية هيئة الاستثمار السورية: من أبرز ما أضافه المرسوم هو تعزيز موقع الهيئة كمرجعية أساسية للعملية الاستثمارية؛ عبر: تقليص التداخل مع الجهات القطاعية، منح الهيئة دوراً تنسيقياً أوسع، وتوسيع صلاحياتها في متابعة تنفيذ المشاريع، وبالرغم من أن هذه المركزية تهدف إلى تقليل البيروقراطية، إلا أنها قد تتحول إلى عبء إذا لم تُرافق بإصلاح داخلي عميق في بنية الهيئة، خصوصاً على مستوى الكفاءة والحوكمة.

ب. إعادة تعريف إجازة الاستثمار: حوّل المرسوم مفهوم إجازة الاستثمار؛ من وثيقة ترخيص إلى أداة ذات بعد تنموي، من خلال

ربط الإجازة بمؤشرات، مثل: فرص العمل، القيمة المضافة، والسماح للهيئة بالمفاضلة بين المشاريع، وهذا التحول يظل نظرياً ما لم تُنشر معايير المفاضلة بشكل واضح، وما لم تُربط الإجازة بمساءلة فعلية في حال عدم تحقيق الأهداف المعلنة.

ج. تبسيط الإجراءات وتسريع منح الإجازات: نصّ المرسوم على: تقليص المدد الزمنية، توسيع مفهوم النافذة الواحدة، والحد من الطلبات الإجرائية المتكررة، وقد يحسن التسريع الإجرائي مناخ الأعمال، لكنه يحمل خطر منح إجازات لمشاريع ضعيفة الجدوى إذا لم تُدعَّم القدرات التحليلية داخل الهيئة.

د. توسيع منظومة الحوافز: قدّم المرسوم مفهوماً أوسع للحوافز، **يشمل:** حوافز جغرافية للمناطق الأقل نمواً، وحوافز قطاعية للمشاريع الإنتاجية، ومرونة في تخصيص الأراضي.

أداء هيئة الاستثمار بعد التحرير (2025) في ضوء المرسوم 114

المؤشرات الرقمية:

تشير البيانات المعلنة إلى أن هيئة الاستثمار السورية لعام 2025 منحت 71 إجازة استثمار، بإجمالي تكاليف استثمارية تُقدَّر بنحو 2535 مليار ليرة سورية، وبمتوسط يقارب 35.7 مليار ليرة للمشروع الواحد، كما تُقدَّر فرص العمل المتوقعة بنحو 10 آلاف فرصة عمل، أي بمتوسط 141 فرصة لكل مشروع، إضافة إلى إدراج 474 فرصة استثمارية ضمن خارطة الاستثمار الوطنية.

التحليل الكمي والنوعي:

متوسط حجم الاستثمار (35.7 مليار ليرة لكل مشروع)؛ يدل على التوجه نحو مشاريع متوسطة وكبيرة، ويعكس متوسط فرص العمل (141 فرصة لكل مشروع) إدخال البعد الاجتماعي ضمن فلسفة الاستثمار، بينما يعكس توسّع خارطة الفرص الاستثمارية تحول الهيئة إلى جهاز تخطيط وترويج.

مقارنة تحليلية بين مرحلتي ما قبل التحرير وما بعده

البعد	قبل التحرير	بعد التحرير
وظيفة الهيئة	إدارية تنظيمية	تنموية تخطيطية
دور الإجازة	إجراء قانوني	أداة اقتصادية
الحوافز	تقليدية	موسعة ومشروطة
الشفافية	محدودة	تحسّن جزئي
الأثر الاجتماعي	ضعيف	أوضح نسبياً

شروط النجاح

شهدت هيئة الاستثمار السورية تحولاً ملحوظاً بعد التحرير، تجسّد: تشريعياً: في المرسوم 114 لعام 2025؛ ومؤسسياً: في توسّع دورها ووظائفها، غير أن هذا التحول ما زال في طور التأسيس، ويعاني من فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، وعليه، فإن نجاح هيئة الاستثمار السورية في مرحلة ما بعد التحرير يتوقف على قدرتها على: ترسيخ الحوكمة والشفافية، نشر بيانات تفصيلية منتظمة، ربط الاستثمار بأهداف التنمية طويلة الأجل، وتحويل إجازة الاستثمار من حق إداري إلى التزام تنموي متبادل بين الدولة والمستثمر.

أهمية التحكيم في سوريا بعد التحرير كأداة قانونية لجذب الاستثمار ودعم إعادة الإعمار

تشكل مرحلة ما بعد التحرير في سوريا منعطفاً تاريخياً بالغ الأهمية، إذ تتقاطع فيها الاعتبارات: السياسية، الاقتصادية، والقانونية؛ ضمن مسار شامل لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وتبرز إعادة الإعمار بوصفها أولوية وطنية ملحّة؛ تتطلب استقطاب استثمارات ضخمة ولاسيما في قطاعات: البنية التحتية، الطاقة، الإسكان، والنقل؛ غير أن نجاح هذه العملية يظل مرهوناً بتوافر بيئة قانونية مستقرة وقادرة على استيعاب الاستثمارات طويلة الأجل؛ مع تحقيق التوازن بين مصلحة الدولة وضمان حقوق المستثمرين.

وفي هذا الإطار يكتسب التحكيم أهميةً خاصةً كآلية قانونية فعّالة لتسوية منازعات الاستثمار؛ لما يتمتع به من حياد ومرونة، إضافة إلى تمتعه بضمانات دولية تعزز الثقة به، ويهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية التحكيم في سوريا بعد التحرير؛ من خلال تقديم تحليل معمّق لدوره في: دعم الاستثمار، وإعادة الإعمار؛ بالاستناد إلى التجربة السورية والمقارنة الدولية.

مفهوم التحكيم وطبيعته القانونية

التحكيم هو وسيلة قانونية بديلة عن القضاء الوطني؛ يتم بموجبها اتفاق الأطراف على إحالة النزاع القائم أو المحتمل إلى هيئة تحكيمية مستقلة؛ تتولى الفصل فيه بقرار ملزم، ويقوم التحكيم على مبدأ سلطان الإرادة، إذ يختار الأطراف المحكمين، ويحددون القانون الواجب التطبيق إلى جانب الإجراءات الناظمة للفصل في النزاع.

الطبيعة القانونية للتحكيم

يثير التحكيم نقاشاً فقهياً واسعاً بشأن طبيعته القانونية، إذ يذهب اتجاه إلى اعتباره ذا طبيعة تعاقدية، بينما يمنحه اتجاه آخر طابعاً قضائياً، في حين يرى اتجاه ثالث أنه نظام قانوني مستقل بذاته.

وفي مجال الاستثمار يميل الرأي الراجح إلى اعتبار التحكيم نظاماً مختلطاً؛ يجمع بين الإرادة التعاقدية والوظيفة القضائية؛ بما يحقق التوازن بين مصالح الأطراف المتنازعة.

التحكيم وعقود الاستثمار الدولية

خصوصية عقود الاستثمار الدولية

تتميز عقود الاستثمار الدولية بـ: طابعها طويل الأجل، وارتفاع قيمتها المالية؛ وغالباً ما تكون الدولة أو إحدى مؤسساتها طرفاً فيها، كما تتصل هذه العقود بـ: المصلحة العامة، والسيادة الاقتصادية؛ مايضفي على النزاعات الناشئة عنها طابعاً معقداً وحساساً.

مبررات اللجوء إلى التحكيم في عقود الاستثمار

يلجأ أطراف عقود الاستثمار إلى التحكيم لأسباب متعددة، منها: ضمان الحياد والاستقلال؛ بعيداً عن القضاء الوطني، تفادي بطء الإجراءات القضائية وتعقيدها، إضافة إلى الاستفادة من الخبرة الفنية والقانونية للمحكمين، ثم ضمان قابلية تنفيذ الأحكام على الصعيد الدولي.

شرط التحكيم في عقود الاستثمار

يشكل شرط التحكيم عنصراً جوهرياً في عقود الاستثمار، إذ يحدد مسبقاً آلية تسوية النزاعات، ويحدّ من حالة عدم اليقين القانوني.

ويُعد إدراج هذا الشرط مؤشراً إيجابياً إلى جدية الدولة في: حماية الاستثمار، وتوفير بيئة قانونية مستقرة.

المؤسسات التحكيمية الدولية ودورها في حماية الاستثمار

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (International Centre for Settlement of Investment Disputes – ICSID) من أبرز المؤسسات المتخصصة في تسوية منازعات الاستثمار بين الدول والمستثمرين الأجانب، إذ يوفر إطاراً قانونياً متكاملاً؛ يضمن حياد الإجراءات واستقلالها.

غرفة التجارة الدولية

تضطلع غرفة التجارة الدولية (International Chamber of Commerce ICC) بدور محوري في التحكيم التجاري والاستثماري؛ من خلال: قواعد إجرائية مرنة، وهيئات تحكيمية تتمتع بخبرة واسعة في النزاعات ذات الطابع الدولي.

محكمة التحكيم الدائمة

تؤدي محكمة التحكيم الدائمة (Permanent Court of Arbitration – PCA) دوراً مهماً في تسوية المنازعات التي تكون الدول أو الكيانات العامة طرفاً فيها، ولاسيما في العقود ذات الطابع السيادي.

أهمية التحكيم في سوريا بعد التحرير

التحكيم كضمانة لجذب الاستثمار

يسهم التحكيم في طمأنة المستثمرين الأجانب، عبر: تقليل المخاطر القانونية والسياسية، وتوفير آلية محايدة وفعّالة لتسوية النزاعات، الأمر الذي يشجع على ضخ رؤوس الأموال في مشاريع إعادة الإعمار.

التحكيم ودعم مشاريع إعادة الإعمار

تتطلب مشاريع إعادة الإعمار شراكات طويلة الأمد بين الدولة والقطاع الخاص ويشكل التحكيم أداةً أساسيةً لضمان استمرارية هذه الشراكات ومعالجة النزاعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ المشاريع.

التحكيم وتعزيز الثقة في البيئة القانونية

يسهم اعتماد التحكيم في تعزيز الثقة بالمنظومة القانونية الوطنية، ويعكس التزام الدولة بالمعايير الدولية المعتمدة في مجال حماية الاستثمار.

الإطار القانوني للتحكيم في سوريا

التطور التشريعي

شهدت سوريا تطوراً تشريعياً ملحوظاً في مجال التحكيم، من خلال سن قوانين تنظم التحكيم الداخلي والدولي، بما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في القانون المقارن.

دور القضاء الوطني

يقتصر دور القضاء الوطني في مجال التحكيم على الرقابة اللاحقة، من دون التدخل في موضوع النزاع، بما يضمن احترام استقلالية العملية التحكيمية.

التحديات والآفاق المستقبلية

أولها نقص الخبرات الوطنية المتخصصة في التحكيم الدولي، والحاجة إلى تعزيز فعالية تنفيذ أحكام التحكيم، وعدم تجاهل ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية.

لكن هناك آفاق مستقبلية، حيث يفتح تعزيز التحكيم في سوريا بعد التحرير آفاقاً واسعة لـ: دعم الاستثمار، تسريع وتيرة إعادة الإعمار، وتعزيز اندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي.

التحكيم والحوكمة الاقتصادية في مرحلة ما بعد التحرير

التحكيم كأداة من أدوات الحوكمة

لا يقتصر دور التحكيم على كونه وسيلةً قانونيةً تقنيةً لتسوية المنازعات، بل يتجاوز ذلك ليشكل أحد عناصر الحوكمة الاقتصادية الرشيدة، فاعتماد التحكيم يعكس التزام الدولة بـ: مبادئ الشفافية، احترام العقود، وحماية الحقوق المكتسبة، وهي ركائز أساسية لأي نظام اقتصادي يسعى إلى التعافي والاستقرار بعد النزاعات.

وفي الحالة السورية، يمكن للتحكيم أن يسهم في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمستثمرين؛ من خلال إرساء قواعد قانونية واضحة والحد من مظاهر التعسف أو عدم اليقين في تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

التحكيم والحد من المخاطر الاستثمارية

تعد المخاطر القانونية من أبرز العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين ولاسيما في الدول الخارجة من النزاعات، ويؤدي التحكيم دوراً محورياً في الحد من هذه المخاطر؛ عبر توفير آلية محايدة ومستقلة لتسوية النزاعات؛ بعيداً عن الاعتبارات السياسية أو الإدارية، بما يعزز شعور المستثمر بالأمان القانوني.

التحكيم ونقل الخبرة وبناء القدرات الوطنية

دور التحكيم في نقل الخبرات القانونية

يسهم اللجوء إلى التحكيم الدولي في نقل الخبرات القانونية والفنية إلى الكوادر الوطنية؛ من خلال الاحتكاك بالممارسات الدولية الحديثة وقواعد التحكيم المعتمدة عالمياً، ما يسهم في: تطوير الثقافة القانونية، ورفع مستوى الكفاءة المهنية.

بناء جيل متخصص في التحكيم

تتطلب مرحلة ما بعد التحرير في سوريا إعداد جيل من القانونيين المتخصصين في التحكيم والاستثمار الدولي القادرين على حماية المصالح الوطنية والتفاوض بكفاءة مع المستثمرين الأجانب، ويعد الاستثمار في التعليم والتدريب القانوني أحد المسارات الأساسية لتحقيق هذا الهدف.

الأبعاد الاستراتيجية لاعتماد التحكيم في سوريا

التحكيم وتعزيز الشراكات الاستراتيجية

يسهم التحكيم في دعم الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص؛ من خلال توفير إطار قانوني مستقر لتسوية النزاعات المحتملة، ولاسيما في مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تشكل العمود الفقري لعملية إعادة الإعمار.

التحكيم والاندماج في الاقتصاد الدولي

إن اعتماد التحكيم، وفق المعايير الدولية، يسهم في تعزيز اندماج سوريا في الاقتصاد العالمي، ويوجه رسالةً إيجابيةً إلى المجتمع الدولي، مفادها: التزام الدولة بقواعد القانون الدولي للاستثمار، وسعيها إلى توفير بيئة جاذبة وآمنة لرؤوس الأموال.

يخلص هذا البحث إلى أن التحكيم يمثل أكثر من مجرد وسيلة بديلة لتسوية المنازعات في مرحلة ما بعد التحرير في سوريا، إذ يشكل أداةً قانونيةً واستراتيجيةً ذات أبعاد اقتصادية وتنموية بعيدة الأمد، فاعتماد التحكيم في عقود الاستثمار؛ يعزز الثقة بالبيئة القانونية؛ ويحد من المخاطر الاستثمارية؛ ويدعم جهود إعادة الإعمار على أسس قانونية مستقرة.

ومن ثم فإن تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي للتحكيم، وتأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة، وتعزيز الثقافة التحكيمية؛ تمثل متطلبات أساسية من أجل: نجاح مرحلة التعافي الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة في سوريا بعد التحرير.

الاستثمار الصناعي في سوريا..
من الضبط التشريعي
إلى أفق الدولة التنموية بعد التحرير

يُعدّ الاستثمار الصناعي من أكثر المؤشرات دلالةً على طبيعة الدولة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يعكس فقط مستوى النشاط الإنتاجي؛ بل يكشف أيضاً نمط العلاقة بين: السلطة العامة، ورأس المال، والعمل، وحدود الانتقال؛ من اقتصاد ريعي قائم على الضبط والإدارة؛ إلى اقتصاد إنتاجي يستند إلى التخطيط والتنمية.
وفي الحالة السورية تكتسب هذه الدلالة أهميةً خاصةً؛ في ضوء تاريخ طويل من التذبذب في: السياسات الصناعية، وتداخل الأدوار بين الدولة والسوق، وما أفضى إليه ذلك من اختلالات بنيوية في القاعدة الإنتاجية.
ينطلق هذا المقال من فرضية أساسية؛ مفادها أن أزمة الصناعة في سوريا لم تكن_ في جوهرها_ أزمة موارد أو نقص كفاءات فنية؛ بقدر ما كانت أزمة نموذج اقتصاد مؤسسي؛ جعل من الاستثمار الصناعي نشاطاً عالي المخاطر وضعيف الجاذبية، مقارنة بالأنشطة الريعية والخدمية، كما يفترض المقال أن مرحلة ما بعد عام 2024 تمثّل فرصة تاريخية لإعادة تعريف موقع الصناعة؛ ضمن مشروع وطني أوسع لإعادة بناء الدولة على أسس تنموية.

الصناعة كمدخل لفهم التنمية الاقتصادية

تشير الخبرات التنموية المقارنة إلى أن التصنيع يشكّل القلب الصلب لأي عملية تنمية مستدامة؛ لما يوفره من قدرة على: تنويع الهيكل الاقتصادي، تعميق القيمة المضافة، رفع إنتاجية العمل، وتوليد فرص تشغيل مستقرة، فالصناعة لا تؤدي وظيفة إنتاج السلع فحسب، بل تمثّل أداة مركزية لإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع؛ من خلال: تحديث التكنولوجيا، توسيع قاعدة المهارات، وبناء روابط عضوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتنبع الأهمية التنموية للصناعة من كونها القطاع الأكثر قدرة على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة؛ بما يتيح للدول النامية تجاوز موقعها الهش في التقسيم الدولي للعمل، كما يشكّل التصنيع شرطاً ضرورياً لـ: بناء قاعدة ضريبية مستقرة، وتعزيز قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية؛ وهو ما ينعكس إيجاباً على: العدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي.

إضافة إلى ذلك تؤدي الصناعة دوراً محورياً في توطين المعرفة التقنية، إذ تخلق طلباً مستمراً على البحث والتطوير وتشجّع التفاعل بين المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات التعليمية؛ بما يرفع المستوى العلمي والتقني للاقتصاد ككل، ومن ثم فإن ضعف الصناعة لا يعني تراجع الإنتاج فحسب، بل يعكس أيضاً هشاشة في البنية المعرفية والمهارية للمجتمع.

المسار التاريخي للصناعة السورية وحدود النموذج

1. بدايات التصنيع ودور السوق

شهدت سوريا_ عقب الاستقلال_ بدايات صناعية متواضعة؛ تمحورت حول الصناعات الزراعية والغذائية وبعض الصناعات التحويلية البسيطة المرتبطة بقطاع البناء، وتميّزت هذه المرحلة بدور محدود للدولة مقابل حضور ملحوظ للمبادرات الفردية ورأس المال الخاص، وبالرغم من تحقيق معدلات نمو نسبية إلا أن غياب رؤية صناعية واضحة إلى جانب ضعف البنية التحتية حالا دون الانتقال إلى صناعات أكثر تعقيداً؛ من حيث: التكنولوجيا، ومستويات القيمة المضافة.

2. تعاظم دور الدولة وسياسة الإحلال محل الواردات

ابتداءً من أواخر خمسينيات القرن الماضي؛ انتقل الاقتصاد السوري إلى مرحلة تعاظم دور الدولة في النشاط الصناعي؛ من خلال: تبنّي سياسات الإحلال محل الواردات، إنشاء صناعات أساسية وثقيلة، وتوسيع نطاق القطاع العام الصناعي، وقد أسهم هذا التوجه في: توسيع القاعدة الإنتاجية، ورفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، غير أنه ترافق مع تحديات بنيوية، تمثلت بـ: ضعف الكفاءة، الاعتماد المفرط على الحماية، وتراجع الحوافز على الابتكار والتحديث.

3. التعددية الاقتصادية ومحاولات التوازن

في مرحلة لاحقة برزت محاولات لإعادة صياغة دور الدولة عبر ما عُرف بـ «التعددية الاقتصادية» التي سمحت بتعايش القطاعين العام والخاص، وأسهم هذا النهج في: توسيع النشاط الصناعي، ودخول صناعات جديدة؛ إلا أن غياب سياسة صناعية متكاملة، وعدم استقرار القواعد التنظيمية أبقيا الصناعة عرضة للتقلبات ومحدودة القدرة على المنافسة داخلياً وخارجياً.

الاستثمار الصناعي قبل 2024 .. هيمنة منطق الضبط

مع بداية التسعينيات توسّع حضور القطاع الخاص الصناعي بفعل تشريعات استثمارية بدت تشجيعية في ظاهرها، إلا أن أثرها العملي ظل محدوداً، فقد اتسم الإطار التشريعي بـ: تعدد المرجعيات، طول الإجراءات، واتساع السلطة التقديرية في منح التراخيص والامتيازات؛ ما جعل الاستثمار الصناعي نشاطاً مرتفع المخاطر وعالي التكلفة غير الإنتاجية.

وقد أسهم هذا الواقع في ترسيخ أنماط من الفساد الإداري والريع، حيث تركزت فرص النفاذ إلى الاستثمار والمنافع المرتبطة به في أيدي حلقات ضيقة؛ مرتبطة بمراكز النفوذ على حساب المنافسة العادلة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وفي ظل غياب سياسة صناعية واضحة؛ لم تُربط الحوافز الاستثمارية بأهداف إنتاجية أو تكنولوجية محددة، الأمر الذي دفع رأس المال إلى: تفضيل الصناعات السهلة وسريعة العائد، والابتعاد عن الصناعات الثقيلة أو المتقدمة التي تتطلب أفقاً زمنياً أطول واستقراراً تشريعياً أكبر.

ثم جاءت سنوات الحرب التي شنّها النظام المخلوع على الشعب السوري لتكشف_ بوضوح_ هشاشة هذا النموذج، إذ تعرّضت القاعدة الصناعية لأضرار واسعة، وتوقفت آلاف المنشآت، وتفككت سلاسل التوريد المحلية، وأظهر ذلك أن الصناعة السورية لم تكن مهيّأة للصمود أمام الصدمات؛ بسبب غياب: بيئة مؤسسية داعمة، واستراتيجية صناعية طويلة الأجل.

ما بعد التحرير 2024 .. إعادة طرح الصناعة في أفق تنموي

تمثّل مرحلة ما بعد التحرير منعطفاً مفصلياً في التفكير الاقتصادي، حيث أُعيد طرح الصناعة؛ بوصفها ركيزة أساسية للتعافي وإعادة البناء لا مجرد قطاع ثانوي، وبرزت الحاجة إلى: إعادة تشغيل القاعدة الإنتاجية، تقليص الاعتماد على الاستيراد، وتوليد فرص عمل واسعة؛ في سياق إعادة بناء العقد الاجتماعي.

ويفترض هذا التحول إعادة تعريف دور الدولة؛ من دولة ضابطة:

تمنح الحوافز، وتفرض القيود؛ إلى دولة تنظيمية تنموية: تضع قواعد مستقرة وواضحة، وتوجّه الاستثمار نحو أولويات وطنية محددة من دون أن تحلّ محل الفاعلين الاقتصاديين.

التشريعات الناظمة للصناعة وحدود فاعليتها التنموية

يشكّل الإطار التشريعي أحد المحددات الحاسمة لمسار الاستثمار الصناعي، إذ لا تقوم الصناعة على: توافر رأس المال والموارد البشرية فحسب، بل على منظومة قانونية مستقرة وواضحة وقابلة للتنبؤ؛ تحمي الاستثمار طويل الأجل؛ وتحدّ من المخاطر غير الإنتاجية.

وتُظهر التجربة السورية أن أزمة الصناعة لم تكن ناجمة عن غياب القوانين، بل عن طبيعة هذه القوانين ووظيفتها الفعلية.

اتسمت التشريعات الصناعية _تاريخياً_ بطابع ضبطي؛ ركّز على تنظيم التراخيص والإجراءات أكثر من تركيزه على توجيه الاستثمار نحو أهداف تنموية محددة، كما عانت هذه التشريعات من التغيّر المتكرر وعدم الاستقرار، ما أضعف ثقة المستثمر الصناعي، وجعل القرارات الاستثمارية رهينةً للاجتهاد الإداري بدلاً من القواعد العامة.

وتبرز الحاجة_ في المرحلة الراهنة_ إلى تشريعات صناعية تؤدي وظيفة تنموية مختلفة؛ تقوم على: ربط الحوافز بالأداء الإنتاجي، تعزيز المنافسة العادلة، دعم الابتكار، نقل التكنولوجيا، وتوفير حماية قانونية فعالة للاستثمار، فالقانون في السياق التنموي لا ينبغي أن يكون أداة ضبط بل أداة توجيه وبناء للثقة.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الصناعي

لا تقتصر آثار الاستثمار الصناعي على تحقيق النمو الاقتصادي، بل تمتد إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية، فالصناعة تسهم في: خلق فرص عمل مستقرة، دعم الطبقة الوسطى، والحد من التفاوتات الإقليمية؛ من خلال توطين النشاط الإنتاجي، كما تعزّز الاستقرار الاجتماعي، وتحدّ من الهجرة، وتدعم بناء اقتصاد قائم على الإنتاج والمشاركة.

يُظهر تحليل مسار الاستثمار الصناعي في سوريا أن الصناعة كانت الضحية الأبرز لهيمنة منطق الضبط والريع، وأن إعادة الاعتبار لها تمثّل شرطاً لازماً لأي مشروع تنموي جاد.

وتفتح مرحلة ما بعد 2024 نافذة حقيقية لإعادة بناء القاعدة الصناعية على أسس جديدة؛ بشرط الانتقال؛ من التشريعات الجزئية إلى سياسة صناعية متكاملة؛ ومن دولة ضابطة إلى دولة تنموية.

إن جعل الصناعة قاطرة للتنمية في سوريا يتطلب رؤية طويلة الأجل؛ تستند إلى: الإنتاج، الابتكار، والتكامل القطاعي؛ وتعيد وصل الاستثمار الصناعي بمشروع إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس أكثر عدالة واستدامة.

الاستثمار السياحي..
رافعة للتنمية في سوريا بعد التحرير

يُعدّ الاستثمار السياحي أحد المداخل الأساسية لفهم العلاقة بين: الدولة، الاقتصاد، والمجتمع، ولاسيما في الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية بعد صراع طويل؛ فالسياحة بما تنطوي عليه من تشابك بين: رأس المال، المكان، الثقافة، والعمل، لا تُختزل في كونها نشاطاً خدمياً، بل تمثّل أداة تنموية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسسية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية؛ مفادها أن تحليل واقع الاستثمار السياحي في سوريا لا يمكن فصله عن التحولات البنيوية في نموذج الدولة ذاته، ولاسيما الانتقال الجاري بعد عام 2024 ؛ من دولة ريعية ضابطة إلى دولة وطنية ذات أفق تنموي، وعليه تسعى الدراسة إلى: تحليل واقع الاستثمار السياحي، بيان أثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع إدماج قراءة نقدية لمسار التشريعات والسياسات الاستثمارية، واستشراف آفاق المرحلة الجديدة التي أتاحتها واقعة التحرير.

الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار السياحي

1- مفهوم الاستثمار السياحي

يشير الاستثمار السياحي إلى توظيف رؤوس الأموال في إنشاء وتطوير وإدارة المشاريع السياحية، بما يشمل: المنشآت الفندقية، المنتجعات، المرافق الترفيهية، والبنى الخدمية الداعمة، إضافة إلى الاستثمار في المواقع الطبيعية والأثرية؛ ضمن أطر تنظيمية مستدامة، ويتميّز هذا النوع من الاستثمار بـ: طابعه طويل الأجل، واعتماده الكبير على: الاستقرار المؤسسي والتشريعي؛ وطبيعة العلاقة بين الدولة والمستثمر.

2- الاستثمار السياحي بين الريع والتنمية

تُظهر التجربة السورية أن الاستثمار؛ بما فيه الاستثمار السياحي، لم يكن_ تاريخياً_ أداة لإنتاج التنمية بقدر ما كان آلية لضبط رأس المال وإعادة توزيع الامتيازات، ومن هذا المنظور، يصبح الاستثمار السياحي مرآة لنمط الدولة، فحين تغيب الرؤية التنموية والمؤسسات القادرة؛ يتحول الاستثمار إلى نشاط ريعي، وحين تتوافر دولة تنظيمية ذات أفق تنموي؛ يصبح رافعة للإنتاج والتشغيل والتنمية الإقليمية.

المقومات السياحية في سوريا

1- المقومات الطبيعية: تتمتع سوريا بتنوع جغرافي ومناخي نادر؛ يشمل: الساحل، الجبال، السهول، البادية، والينابيع المعدنية، ما يتيح تطوير أنماط متعددة من السياحة، مثل: السياحة الشاطئية، البيئية، والاستشفائية.

2- المقومات الأثرية والتاريخية: تُعدّ سوريا من أغنى دول المنطقة بالمواقع الأثرية والتاريخية ذات القيمة العالمية، ما يجعل السياحة الثقافية أحد أهم مجالات الاستثمار السياحي الممكنة، إذا ما أُدرجت ضمن مقاربة تحافظ على التراث وتربطه بالتنمية المحلية.

3- المقومات الدينية: تشكل المواقع الدينية المتعددة عامل جذب أساسياً للسياحة الدينية، وتمنح سوريا ميزة نسبية في هذا النمط من السياحة، بشرط تنظيمه ضمن إطار استثماري وخدمي متكامل.

التطور التاريخي للاستثمار السياحي في سوريا

1- دور الدولة وفلسفة التدخل في الاستثمار السياحي: بدأ الاستثمار السياحي في سوريا ضمن نموذج دولة مركزية؛ لعبت دور المخطّط والمنفّذ، حيث نظرت إلى السياحة بوصفها نشاطاً خدمياً مكمّلاً للاقتصاد لا قطاعاً تنموياً مستقلاً، ومع الانتقال إلى الانفتاح التشريعي منذ التسعينيات، لم يتغير هذا المنطق جذرياً، بل انتقل؛ من تدخل مباشر إلى ضبط إداري قائم على الامتيازات، ما حدّ من تطور القطاع ضمن رؤية استراتيجية واضحة.

2- الإطار التشريعي والانفتاح الشكلي على رأس المال الخاص: أدخل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 والمرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2000 رأس المال الخاص إلى القطاع السياحي، إلا أن هذا الانفتاح ظل شكلياً، فقد غابت السياسة السياحية الوطنية، واستمرت التشريعات تؤدي وظيفة تنظيمية- ضبطية؛ أكثر من كونها أداة توجيه تنموي، ما أدى إلى تركّز الاستثمار في مشاريع محدودة العائد الاقتصادي والاجتماعي.

3- هيكل الاستثمار السياحي وأنماط المشاريع السائدة: اتسم الاستثمار السياحي بتركيزه في المشاريع الفندقية والإيوائية في المدن الكبرى والمناطق الساحلية، التي شكّلت العمود الفقري للقطاع، إلا أن هذه المشاريع اعتمدت على نموذج تقليدي قائم على العائد السريع، مع ضعف التنويع وغياب التكامل مع أنماط سياحية أخرى، ما حدّ من قدرتها على توليد قيمة مضافة مستدامة.

4- السياحة بين النمو الكمي ومحدودية الأثر التنموي: حقق القطاع السياحي قبل عام 2011 نمواً كمّياً ملحوظاً، إذ بلغت مساهمته المباشرة في الناتج المحلي نحو 6% – 7%، ووصل عدد السياح إلى نحو 8–9 ملايين سنوياً، ووفّر فرص عمل لما يقارب 10% من القوى العاملة، غير أن هذا النمو لم يُترجم إلى تنمية مستدامة، بسبب: سوء الإدارة والفساد، هشاشة الهيكل الاستثماري، وضعف ارتباط السياحة بالتنمية الإقليمية والمجتمعية.

5- ضعف التنويع السياحي وتهميش الموارد غير المستثمرة: ظل الاستثمار في السياحة الأثرية والثقافية محدوداً، إذ طغى البعد الحمائي على البعد الاقتصادي، كما بقيت السياحة الدينية موسمية وخدمية، في حين اقتصرت السياحة البيئية والريفية والعلاجية على مبادرات متفرقة؛ افتقرت إلى إطار تنظيمي واستراتيجي وطني قادر على تحويلها إلى محركات تنموية حقيقية.

6- سنوات الحرب وانكشاف النموذج السياحي: أدّت سنوات الحرب التي شنها النظام المخلوع على الشعب السوري إلى انكماش حاد في القطاع السياحي، حيث تراجعت مساهمته في الناتج المحلي إلى أقل من 3%، وانخفض عدد السياح إلى مستويات هامشية، وتقلّصت فرص العمل السياحية، وكشفت هذه المرحلة: هشاشة النموذج القائم، واعتماده على الاستقرار الظرفي لا على بنية إنتاجية مرنة.

7- ما بعد التحرير 2024.. إعادة طرح السياحة كقطاع تنموي: مع التحرير عام 2024، تمت إعادة طرح السياحة بوصفها أحد محركات التعافي وإعادة البناء، غير أن نجاح هذا التحول مشروط بالانتقال من منطق المشاريع المجزأة إلى سياسة سياحية تنموية متكاملة؛ تربط الاستثمار بالتشغيل والتنمية المحلية؛ وتحول السياحة من مصدر ريع محدود إلى رافعة اقتصادية واجتماعية مستدامة.

المشاريع السياحية بعد التحرير .. نحو إعادة توجيه الاستثمار في أفق تنموي

شكّل انتصار الثورة وسقوط النظام المخلوع عام 2024 منعطفاً مفصلياً في مقاربة الدولة للاستثمار عموماً، والاستثمار السياحي على وجه الخصوص؛ فقد أُعيد طرح السياحة بوصفها قطاعاً قادراً على الإسهام في التعافي الاقتصادي، ورافعة لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد، بعد سنوات من التراجع والانكماش.

وفي هذا السياق، لم يقتصر التحول على إعادة تشغيل المنشآت المتضررة، بل شمل إعادة تعريف منطق الاستثمار السياحي نفسه، والانتقال التدريجي من مشاريع موسمية وريعية إلى مشاريع أكثر تنوعاً وتكاملًا، يُفترض أن تندمج ضمن رؤية تنموية أشمل.

أنماط المشاريع السياحية بعد التحرير

1- المشاريع الفندقية والإيوائية: شهد هذا النمط تحولاً من التركيز على إعادة التأهيل فقط، إلى التخطيط لمشاريع فنادق حديثة ومتوسطة التكلفة، وتنظيم بيوت الضيافة، وتشجيع الاستثمار المحلي، بما يوسّع قاعدة المستفيدين ويعزز فرص التشغيل.

2- المشاريع السياحية الشاطئية: اتجهت الاستثمارات الشاطئية نحو نماذج أكثر تكاملاً؛ تجمع بين الإقامة والترفيه والخدمات البحرية، وتسعى إلى: إطالة الموسم السياحي، وربط الساحل بالسياحة الداخلية والإقليمية، بما يرفع من مردودها الاقتصادي.

3- المشاريع السياحية الأثرية والثقافية: برز توجه لتحويل المواقع الأثرية والمدن القديمة إلى فضاءات اقتصادية- ثقافية نشطة، عبر برامج إعادة تأهيل واستثمار، وشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ تحقق توازناً بين حماية التراث والتنمية المحلية.

4- المشاريع السياحية الدينية: بدأت السياحة الدينية تشهد تنظيماً استثمارياً أوضح، من خلال: إنشاء مجمعات خدمية متكاملة، تطوير مسارات الزيارة، وربط النشاط الديني بالاقتصاد المحلي والخدمات السياحية الحديثة.

5- المشاريع السياحية البيئية والريفية: شهد هذا النمط توسعاً ملحوظاً؛ عبر: ترخيص نزل بيئية، وتطوير قرى سياحية جبلية ومسارات طبيعية، ما منح السياحة البيئية دوراً مهماً في دعم التنمية الريفية والحد من الهجرة الداخلية.

6- المشاريع السياحية العلاجية والاستشفائية: برز اهتمام متزايد بالمشاريع العلاجية والاستشفائية؛ بوصفها سياحة نوعية ذات عائد مرتفع؛ من خلال تطوير منتجعات علاجية ومراكز سياحة صحية متخصصة.

7- المشاريع السياحية الترفيهية المكملة: ظهرت مشاريع داعمة للقطاع، مثل: المدن الترفيهية، مراكز المؤتمرات والمعارض، والمجمعات السياحية- التجارية، بما يعكس توجهاً نحو تنويع المنتج السياحي وربطه بالاقتصاد الحضري.

أثر الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية

يسهم الاستثمار السياحي في: زيادة الناتج المحلي الإجمالي، توليد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات عبر تدفقات العملة الأجنبية، غير أن هذا الأثر يبقى مرهوناً بـ: اندماج السياحة ضمن بيئة مؤسسية مستقرة، وبقدرتها على الارتباط بالإنتاج المحلي وسلاسل القيمة الوطنية.

الأبعاد الاجتماعية للاستثمار السياحي

لا تقتصر آثار الاستثمار السياحي على البعد الاقتصادي، بل تمتد إلى: تحسين مستوى المعيشة، الحد من الهجرة الداخلية، وتعزيز التنمية الإقليمية، إضافةً إلى دوره في الحفاظ على التراث الثقافي عندما يُدار ضمن مقاربة مستدامة وتشاركية.

الاستثمار السياحي في ضوء التحول بعد التحرير

يمثّل الاستثمار السياحي بعد التحرير اختباراً لقدرة الدولة السورية على الانتقال؛ من منطق الضبط وإدارة الريع، إلى منطق التنمية وبناء الثقة، ولم يعد نجاح الاستثمار يُقاس بعدد المشاريع فقط؛ بل بمدى قدرة الدولة على تنظيم العلاقة مع المستثمر؛ ضمن قواعد واضحة وشفافة، وربط السياحة بالسياسة الاقتصادية الشاملة والتنمية الإقليمية.

نتيجة..

يُظهر تحليل واقع الاستثمار السياحي في سوريا أن هذا القطاع يمتلك إمكانات كبيرة تؤهله ليكون أحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الصراع، غير أن تفعيل هذه الإمكانات يظل مشروطاً بـ: تحول بنيوي في دور الدولة، وبناء قدرة مؤسسية قادرة على توجيه الاستثمار ضمن رؤية تنموية شاملة، وعليه فإن مستقبل الاستثمار السياحي في سوريا لا ينفصل عن نجاح مشروع إعادة تأسيس الدولة الوطنية: دولة تنظيمية، تنموية، قادرة على تحويل السياحة من نشاط ريعي محدود الأثر إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

الاستثمار العقاري في سوريا..
من الضبط السلطوي إلى أفق التنمية العادلة

يُعدّ الاستثمار العقاري من أكثر مجالات التدخل التشريعي حساسيةً لوقوعه عند تقاطع: القانون، الاقتصاد، السياسة، والعمران، فهو لا يقتصر على كونه نشاطاً اقتصادياً تحكمه آليات العرض والطلب، بل يشكّل أداة محورية في: إعادة توزيع الملكية، تنظيم المجال الحضري، وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع.
وفي الدول ذات البنى السلطوية، أو تلك التي تمر بمراحل انتقالية، يكتسب التشريع العقاري بعداً سياسياً مضاعفاً، إذ يتحوّل من إطار تنظيمي إلى آلية للضبط والإدارة الاجتماعية.
في الحالة السورية؛ لم يكن العقار قبل التحرير مجالاً محايداً للتنظيم أو التنمية، بل حقل سياسي بامتياز، فقد تراكمت التشريعات العقارية على مدى عقود لتنتج منظومة قانونية؛ أتاحت تدخلاً واسعاً في الملكية الخاصة؛ تحت عناوين: التنظيم، المنفعة العامة، والتطوير، من دون أن يقابل ذلك نظام متماسك من الضمانات الحقوقية أو رقابة قضائية فعّالة.
ومع سقوط النظام المخلوع عام 2024؛ أُعيد فتح هذا الملف بوصفه جزءاً لا يتجزأ من مشروع إعادة تأسيس الدولة، لا مجرد إصلاح قطاعي، ولاسيما مع صدور قانون الاستثمار لعام 2025 بموجب المرسوم التشريعي رقم /114/.

العقار بوصفه تعبيراً عن أزمة الاقتصاد والدولة قبل التحرير

لم ينشأ تضخم الاستثمار العقاري في سوريا نتيجة توسّع اقتصادي منتج أو سياسات إسكانية رشيدة، بل جاء بوصفه نتيجة مباشرة لانكماش القطاعات الإنتاجية الأساسية، ولاسيما الصناعة والزراعة، ومع: تآكل العملة الوطنية، غياب أدوات الادخار الآمن، وانعدام أسواق المال الفاعلة؛ تحوّل العقار إلى: مخزن للقيمة، ووسيلة شبه وحيدة للتحوّط من التضخم.
غير أن هذا التحوّل لم يكن تلقائياً أو طبيعياً، بل جرى ضمن نموذج دولة ريعية؛ استخدمت الأرض والعمران لإدارة الاختلالات الاقتصادية والسياسية، فبدل أن يكون العقار وسيلة لتأمين السكن وتحسين البيئة الحضرية أصبح أداة لتجميد رأس المال وتعظيم الريع؛ ما أدّى إلى انفصال السوق العقارية عن الطلب السكني الفعلي وتضخّم الأسعار من دون توسّع حقيقي في العرض وتعميق أزمة السكن على نحو بنيوي.

الإطار التشريعي العقاري قبل التحرير.. تضخّم قانوني وهشاشة حقوقية

لم تعانِ سوريا قبل التحرير من نقص في القوانين العقارية، بقدر ما عانتْ من تراكم تشريعي غير متوازن؛ افتقر إلى فلسفة حقوقية واضحة؛ وسمح بتداخل المرجعيات وتوسّع السلطة التقديرية للإدارة، وقد جرى التعامل مع العقار بوصفه مورداً إدارياً خاضعاً لتقدير السلطة، وليس حقاً قانونياً مستقراً يُشكّل أحد أعمدة العقد الاجتماعي.

1. التنظيم العمراني.. من التخطيط إلى إعادة التملك غير المباشر

شكّل المرسوم التشريعي رقم /5/ لعام 1982 الإطار العام للتنظيم العمراني، ومنح الوحدات الإدارية صلاحيات واسعة في إحداث المناطق التنظيمية وإعادة تخطيطها.
وبالرغم من الطابع التنظيمي الظاهر، فإن غياب الضمانات الإجرائية والرقابة القضائية الفعّالة جعل من التنظيم مدخلاً لتغيير الواقع العقاري من دون موافقة فعلية من المالكين.
وجاء المرسوم التشريعي رقم /66/ لعام 2012 ليؤسس تحوّلًا أعمق، إذ لم يعد التنظيم مقتصراً على التخطيط، بل مسّ جوهر الحق العيني عبر تحويل الملكيات إلى حصص سهمية، وقد أدّى ذلك إلى فك الارتباط بين السكان وأراضيهم، وتحويل الملكية من حق اجتماعي وسكني إلى قيمة مالية قابلة للتسييل، ثم عمّم القانون رقم /10/ لعام 2018 هذا النموذج على مستوى القطر؛ في ظرف اتسم بغياب ملايين المالكين بسبب النزوح واللجوء، ما جعل التنظيم العمراني أداة لإعادة هندسة الملكية والخريطة السكانية.

2. الاستملاك والمنفعة العامة.. من الاستثناء إلى القاعدة

نظّم القانون رقم /20/ لعام 1983 الاستملاك للمنفعة العامة، لكنه اعتمد تعريفاً فضفاضاً لهذه المنفعة، ومنح الإدارة سلطة تقديرية واسعة، مع آليات تعويض لا تعكس القيمة السوقية الفعلية.
وبدل أن يبقى الاستملاك استثناءً دستورياً، تحوّل إلى أداة تدخل اعتيادية في الملكية الخاصة، ولم تُحدث التعديلات اللاحقة، ولاسيما المرسوم التشريعي رقم /2/ لعام 2011، تصحيحاً جوهرياً لهذا المسار.

3. التطوير العقاري.. الاستثمار بدل الحق في المدينة

صدر القانون رقم /15/ لعام 2008 المتعلق بالتطوير والاستثمار العقاري؛ تحت شعار تحديث العمران، غير أنه ركّز على تشجيع المستثمر من دون ربط التطوير بالحاجة السكنية أو بضمانات عودة

السكان، وبهذا تحوّل التطوير العقاري إلى مسار لإعادة تخصيص المدينة، حيث تُزال الأحياء الشعبية باسم التنظيم، ثم يُعاد بناؤها كمناطق مرتفعة التكلفة لا يستطيع سكانها الأصليون العودة إليها.

4. اختلال الملكية والسجل العقاري

بالرغم من أن القانون المدني السوري يكرّس مبدأ حماية الملكية الخاصة، فإن هذه الحماية ظلّت، في التطبيق، نظرية إلى حد بعيد. فقد أدّى تعطل السجل العقاري في مناطق واسعة، ثم صدور القانون رقم /33/ لعام 2017 المتعلق بإعادة تكوين الوثائق العقارية، إلى نقل عبء الإثبات إلى المواطنين في ظروف استثنائية، ما زاد هشاشة حقوقهم وأضعف الثقة بالأمن القانوني.

5. التشريعات الاستثنائية ذات الأثر العقاري

أدخلت قوانين مكافحة الإرهاب، وما رافقها من إجراءات حجز ومصادرة، العقارَ في منطق العقوبة السياسية، حيث جرى المساس بالملكية الخاصة من دون ضمانات المحاكمة العادلة، ما عمّق الشعور العام بانعدام الأمان القانوني، وأضعف أي حافز للاستثمار طويل الأجل ويُلاحظ عند تفكيك هذه البنية التشريعية، أن تعدد القوانين وتداخلها لم يؤدّ إلى مزيد من التنظيم، بل إلى ضبابية قانونية بنيوية جرى توظيفها كآلية ضبط، بحيث أصبح الغموض التشريعي وسيلة لإبقاء المالكين والمستثمرين في حالة هشاشة تدفعهم إلى البحث عن تسويات فردية بدل الاحتكام إلى قواعد عامة مستقرة.

المدينة قبل التحرير،، من فضاء اجتماعي إلى أصل مالي

أفضت هذه المنظومة التشريعية إلى إعادة تعريف المدينة بوصفها أصلاً مالياً قابلاً للتسييل لا فضاءً للعيش المشترك، فتم تفكيك النسيج الاجتماعي للأحياء، وتكريس الفصل الطبقي في الفضاء الحضري، وإنتاج مدن مرتفعة التكلفة ومنخفضة العدالة، ولم تكن أزمة السكن أو التوسع العشوائي نتائج عرضية، بل مخرجات مباشرة لنموذج تشريعي أعاد تعريف الأرض والمدينة بوصفهما أدوات إدارة سياسية– اقتصادية.

التحرير عام 2024.. قطيعة قانونية وسياسية

شكّل تحرير البلاد عام 2024 قطيعة مفصلية مع هذا المسار، وأعاد طرح مسألة العقار والاستثمار ضمن سياق العدالة الانتقالية وإعادة بناء الدولة، ولم يعد ممكناً فصل التنظيم العمراني عن حق العودة، ولا الاستثمار العقاري عن إعادة الإعمار العادل، ولا التشريع عن استعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

قانون الاستثمار لعام 2025.. تحوّل في فلسفة الدولة تجاه العقار

صدر قانون الاستثمار لعام 2025 بموجب المرسوم التشريعي رقم /114/؛ بوصفه أول تشريع استثماري شامل في مرحلة ما بعد التحرير، وتكمن أهميته في محاولته إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمستثمر على أساس تعاقدي وتنموي؛ يقوم على: حماية الملكية، تقييد المصادرة، توحيد المرجعيات، وربط الحوافز بالأثر الاقتصادي والاجتماعي.

وفي شقه العقاري، يفتح القانون أفقاً مغايراً للنموذج الريعي السابق، من خلال: إعادة ربط الاستثمار بإعادة الإعمار والتنمية المحلية، وفرض التزامات زمنية واجتماعية وبيئية على المستثمرين؛ بما يشكّل خطوة أولى نحو إدماج العدالة العمرانية في السياسات الاستثمارية.

ختاماً:

يُظهر هذا التحليل أن الإشكال الجوهري في التشريع العقاري السوري قبل التحرير لم يكن في غياب القوانين، بل في وظيفتها ضمن نموذج دولة ريعية استخدمت العقار أداةً للضبط وإعادة توزيع الريع، لا إطاراً تعاقدياً لتحقيق التنمية والعدالة.

وقد أسهم هذا النموذج في إنتاج مدن غير عادلة، وتعميق أزمة السكن، وتآكل الثقة بالقانون.

ويأتي قانون الاستثمار لعام 2025 بوصفه نقطة انعطاف مهمة، إذ يعكس تحوّلاً ملموساً في فلسفة الدولة تجاه الاستثمار العقاري.

وفي ضوء المعطيات المتاحة، يمكن القول: إن مجمل المؤشرات التشريعية والمؤسسية توحي بوجود إرادة واضحة لبناء بيئة استثمارية قائمة على: الثقة، استقرار القواعد القانونية، والانتقال التدريجي نحو نموذج دولة تنموية.

غير أن ترجمة هذه المؤشرات إلى نتائج ملموسة تظل مرهونة بـ: الالتزام بتطبيق روح القانون، استكمال الإصلاحات المؤسسية، وبناء سياسات عمرانية؛ تُعيد للمدينة وظيفتها الاجتماعية؛ وللاستثمار دوره كرافعة للتنمية العادلة، وبناء عقد اجتماعي جديد يقوم على القانون والعدالة والاستدامة.

النفط ليس كلّ الحكاية..

من استعادة الحقول إلى استعادة الإنسان في الجزيرة السورية

لا يُختزل النفط والغاز في أرقام إنتاج وعائدات، ولا تُقاس قيمتهما بما يدخل الخزينة فقط؛ بل بما يغيّر حياة الناس في المكان الذي تُستخرج منه الثروة.

في الجزيرة السورية_ تحديداً_ تجاورَت حقولٌ غنية مع قرى ومدن؛ عانت ضعف الخدمات وفرص العمل، فتكوّنت فجوة بين "مركز الإنتاج" و"هامش التنمية"، لذلك فإن أي مقاربة جديدة لقطاع الطاقة ينبغي أن تبدأ من سؤال بسيط وعميق: كيف تتحول استعادة الحقول إلى استعادة الإنسان، بحيث تُترجم الطاقة إلى كهرباء مستقرة، وزراعة أكثر كفاءة، وصناعة أقل تكلفة وَعَيْشٍ أكثر استقراراً؟

الجزيرة السورية.. قلب الطاقة ومفترق التنمية

تتركز النسبة الأكبر من الثروة النفطية والغازية في الشرق والشمال الشرقي، ما جعل الجزيرة_ تاريخياً_ ركيزةً أساسيةً للأمن الطاقي، هذا الوزن الاقتصادي الكبير لم يبنِ تلقائياً دورةً تنمويةً محليةً متوازنةً، إذ بقيت المنطقة في كثير من الأحيان" موقع استخراج" أكثر من كونها "مركز نمو"، ومع تقلبات الإنتاج، خلال السنوات الماضية، تزايدت هشاشة السوق المحلية، وتراجعت قدرة الأسر على تحمّل تكلفة التدفئة والنقل وتشغيل الآلات الزراعية، وباتت الطاقة في وعي الناس مرادفاً للنقص بدل الوفرة.

الاحتياطيات بالأرقام.. إمكانات كبيرة ومسؤولية أكبر

تقدَّر الاحتياطيات النفطية المؤكدة بنحو 2.5 مليار برميل، إضافة إلى احتياطيات غاز طبيعي تتراوح بين 8 و 9 تريليونات قدم مكعبة، هذه الأرقام تعني أن البلاد تمتلك قاعدة موارد تسمح بالاكتفاء الذاتي على الأمد الطويل؛ إذا توافرت الإدارة الرشيدة والاستثمار المستمر، لكن الأهم في سياق الجزيرة هو أن هذه الاحتياطيات تمنح فرصة لإعادة صياغة العلاقة بين الثروة والمجتمع المحلي؛ ليس عبر شعارات عامة، بل عبر سياسات ملموسة؛ تربط الإنتاج بـتحسين البنية التحتية والخدمات وفرص العمل في مناطق الإنتاج نفسها.

الحاجة اليومية من النفط.. من الأمن الطاقي إلى أمن الأسرة

تتراوح الحاجة اليومية من النفط الخام والمشتقات بين 220 و250 ألف برميل، تتوزع على: توليد الكهرباء، النقل، الصناعة، الزراعة، والاستهلاك المنزلي.

الوصول إلى إنتاج مستقر يغطي هذه الحاجة؛ يخفف ضغوط الأسعار؛ ويقلل تكاليف التشغيل في القطاعات كافة. وفي الجزيرة السورية ينعكس ذلك بصورة مباشرة؛ فانخفاض تكلفة الوقود يعني قدرة أعلى على: تشغيل مضخات الري، نقل المحاصيل، تحريك التجارة بين القرى والأسواق، وتخفيف عبء المواصلات على العمال والطلاب، بهذا المعنى يصبح «البرميل» مؤشراً اجتماعياً بقدر ما هو مؤشر اقتصادي.

الغاز الطبيعي والكهرباء.. خدمة عامة وليست بنداً تقنياً

تحتاج محطات توليد الكهرباء إلى نحو 35–40 مليون متر مكعب من الغاز_ يومياً_ لتعمل بكامل طاقتها، أي تحسن في إمدادات الغاز ينعكس ساعات تغذية أطول وتكاليف أقل مقارنة بالوقود السائل، للجزيرة خصوصية واضحة هنا: الكهرباء المستقرة ليست رفاهية؛ بل هي شرط لـ: تشغيل المرافق الصحية، حفظ الأدوية واللقاحات، تشغيل المدارس ومراكز الاتصالات، وتمكين الورش الصغيرة من العمل، كما أن وفرة الكهرباء تقلل الاعتماد على المولدات الخاصة المكلفة، وتحد من استنزاف دخل الأسر، وتفتح الباب أمام مشاريع صغيرة؛ تعتمد على: تبريد، وتخزين، وتصنيع غذائي محلي.

العائدات المتوقعة.. المال حين يصبح تنمية محلية

عند تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقي، يمكن لقطاع النفط والغاز أن يوفّر عائدات سنوية تتراوح بين 4 و 6 مليارات دولار، المعالجة الذكية لا تتوقف عند الرقم، بل عند "وظيفته"، تخصيص جزء من هذه العائدات لمشاريع ذات أثر سريع في الجزيرة قد يكون أكثر جدوى من تبديدها في إنفاق قصير الأجل، من أمثلة ذلك: تأهيل الطرق الزراعية التي تقلل فاقد النقل، تحديث شبكات المياه والكهرباء، دعم مراكز التدريب المهني المرتبطة بسوق الطاقة والخدمات، وتمويل برامج صيانة للمدارس والمراكز الصحية، كل دولار يُنفق بهذا الشكل يتحول إلى إنتاجية أعلى وثقة اجتماعية أكبر.

فرص العمل.. استعادة الإنسان كمنتج

تحريك قطاع الطاقة لا يعني فقط تشغيل الآبار، بل تحريك سلسلة طويلة من الأنشطة (صيانة، نقل، خدمات لوجستية، ورش ميكانيك، مواد بناء، مطاعم وسكن للعمال، وشركات محلية مساندة)، هذا يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأبناء المنطقة، ويحد من الهجرة بحثاً عن دخل، كما أن استقرار الطاقة ينعش المصانع الصغيرة ومعامل الأغذية والأعلاف، ويُعيد للزراعة قدرتها على التوسع، حين يصبح الشاب في الجزيرة قادراً على العمل في منطقته، ويصبح المزارع قادراً على الإنتاج بتكلفة معقولة، تكون "استعادة الإنسان" قد تحققت بمعناها الاقتصادي.

الفائض والتصدير.. أثر غير مباشر في المعيشة

بعد تغطية الطلب المحلي، يُقدَّر إمكان تحقيق فائض نفطي بين 80 و120 ألف برميل يومياً، هذا الفائض؛ يوفّر مورداً إضافياً من العملة الصعبة؛ ويدعم التوازنات الاقتصادية العامة، بما ينعكس على الأسعار وسعر الصرف وتكاليف الاستيراد، قد يبدو هذا الأثر بعيداً عن القرية، لكنه يصل إليها عبر مسار واضح: (استقرار أكبر في السوق، انخفاض نسبي في تكاليف السلع الأساسية، وتحسن القدرة الشرائية)، أي إن الفائض ليس هدفاً بذاته، بل رافعة لبيئة اقتصادية أكثر هدوءاً؛ تقل فيها الصدمات التي يدفع ثمنها المواطن أولاً.

التكلفة البديلة.. ماذا نخسر حين لا نربط الثروة بالإنسان؟

كل يوم يستمر فيه اختلال الطاقة يعني تكلفة بديلة يتحملها سكان الجزيرة قبل غيرهم؛ تتمثل بـ: ساعات عمل ضائعة، محاصيل تتضرر، ورش تغلق، ونفقات إضافية على مولدات ووقود ونقل، كما أن التهميش التنموي يخلق دائرة سلبية؛ فضعف الخدمات يدفع الكفاءات للهجرة، فتقل القدرة على جذب الاستثمار المحلي، وتزداد البطالة، وإن كسر هذه الدائرة يتطلب تحويل جزء من الثروة إلى خدمات عامة مستدامة، لا إلى حلول مؤقتة.

الحوكمة والعدالة المكانية.. الشرط الذي يحمي الأرقام

الاحتياطيات كبيرة، والحاجات واضحة، والعائدات محتملة، لكن النتائج تتوقف على الحوكمة.

الإدارة الرشيدة تعني شفافية في الأولويات، وخطط صيانة واستثمار، وآليات تقلل الهدر والتهريب، وربطاً صريحاً بين الإنتاج ومشاريع تنمية محلية في مناطق الإنتاج.

العدالة المكانية هنا ليست شعاراً؛ بل أداة استقرار، فحين يشعر السكان أن الثروة تُترجم إلى خدمات وفرص؛ تتعزز الثقة؛ ويصبح الاقتصاد المحلي شريكاً لا هامشاً، كما يفيد اعتماد مؤشرات قياس دورية، ونشر بيانات الإنتاج والخدمة، وإشراك المجالس المحلية في تحديد أولويات الإنفاق سنوياً علناً.

استعادة الحقول بداية.. واستعادة الإنسان معيار

النفط ليس كلّ الحكاية، لأنه لا قيمة لبرميل لا ينعكس على حياة الناس اليومية، فاستعادة الحقول تعيد الأرقام إلى مسارها، لكن استعادة الإنسان في الجزيرة هي ما يمنح هذه الأرقام معناها (كهرباء أفضل، زراعة أكثر ربحية، فرص عمل محلية، وخدمات عامة تليق بمكان يحمل الجزء الأكبر من الثروة)، فحين تُدار الطاقة بهذه الفلسفة؛ تصبح الجزيرة نموذجاً للتوازن بين الموارد والتنمية، وتصبح الثروة وسيلة لبناء الاستقرار لا مجرد رقم في تقرير.

المصالحة الاقتصادية في سوريا..
تسويات انتقالية بلا حصانة وبأفق إصلاحي

تُعد المصالحة الاقتصادية أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في المراحل الانتقالية؛ لأنها تتحرك في مساحة دقيقة تفصل بين: ضرورات الاستقرار الاقتصادي، متطلبات العدالة، وبناء الثقة العامة.

وفي السياق السوري تزداد هذه الحساسية؛ بفعل تراكم طويل من: التشوهات البنيوية في الاقتصاد، تآكل الثقة بالمؤسسات، والحاجة الملحّة إلى موارد؛ تدعم التعافي الاجتماعي والخدمات الأساسية.

من هنا؛ لا يمكن تناول المصالحة الاقتصادية بوصفها إجراءً تقنياً أو حلاً إدارياً سريعاً، بل كسياسة عامة انتقالية تتطلب ضبطاً دقيقاً في الأهداف والأدوات والخطاب.

الجدل الدائر حول هذا الملف لا يتمحور حول المبدأ بقدر ما يتركز على الكيف، فالمبدأ يجد مبرره في واقع ما بعد الحرب، حيث تكون قدرات الدولة محدودة، والمنظومة القضائية مثقلة، والاقتصاد غير المنظم واسعاً، أما التحدي الحقيقي، فيكمن في ضمان ألا تتحول الواقعية إلى تساهل، ولا تتحول التسويات إلى رسالة خاطئة توحي بالحصانة أو الإفلات من المساءلة.

سياق انتقالي وضغوط واقعية

تعمل السياسات الاقتصادية في البيئات الخارجة من النزاعات تحت ضغوط متعددة، مثل: شح الموارد، ضعف المؤسسات، وتشابك المصالح، إضافة إلى تعقيد الملفات القانونية، وفي مثل هذه الظروف، يصبح اللجوء إلى أدوات استثنائية، كالإفصاح الطوعي والتسويات الاقتصادية، خياراً واقعياً يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المتداخلة، منها: استعادة جزء من الموارد العامة، إدخال أموال إلى الدورة الاقتصادية النظامية، وتنظيم أوضاع قائمة بدل تركها في الظل.

هذه المقاربة الواقعية لا تعني إنكار العدالة أو تجاوزها؛ بل تعني إدارة الانتقال بترتيب الأولويات، وباستخدام أدوات مرحلية تُخفف التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفوضى القانونية، غير أن هذا النهج يظل مشروطاً بوضوح طابعه المؤقت، وبالتأكيد المستمر على أن التسوية ليست بديلاً دائماً عن الإصلاح المؤسسي والمساءلة القضائية.

إرث بنيوي يستدعي حلولاً مركبة

لا يمكن فهم المصالحة الاقتصادية من دون الإقرار بأن الفساد في سوريا – في زمن النظام المخلوع- لم يكن ظاهرة عارضة، بل تشكّل- عبر عقود طويلة- ضمن بنية اقتصادية سمحت بتراكم الثروة خارج قواعد المنافسة والشفافية، وقد أدت الحرب إلى تعميق هذه الاختلالات؛ مع توسع أنماط التربح؛ في ظل: ضعف الرقابة، وغياب الاستقرار.

هذا الطابع البنيوي للمشكلة يجعل من الوهم الاعتقاد بأن التسويات، مهما بلغت قيمتها المالية، قادرة وحدها على المعالجة الجذرية، غير أن محدودية أثرها البنيوي لا تلغي أهميتها الانتقالية، فالمقاربة المتوازنة هي تلك التي تستخدم التسويات لإدارة إرث الماضي؛ بالتوازي مع العمل على إصلاح القواعد والمؤسسات التي سمحت بظهوره واستمراره.

خطوات إيجابية بلا حصانة

في هذا السياق، جاء تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الكسب غير المشروع، بموجب القرار الرئاسي رقم 13 لعام 2025 من أجل: حماية المال العام، مكافحة الكسب غير المشروع بجميع أشكاله، استرداد الأموال غير المشروعة، وتعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة وقطاعات الأعمال.

ويبرز دور اللجنة بوصفها عنصراً حاسماً في ضبط مسار المصالحة الاقتصادية، ومن الخطوات الإيجابية التي تستحق التوقف عندها، التأكيد الواضح والمتكرر على أن التسويات الاقتصادية لا تعني منح حصانة قانونية، ولا تسقط الحقوق العامة، ولا تلغي المسؤولية الجنائية متى توافرت شروطها.

هذا التوضيح يشكّل ركيزةً أساسيةً لأي مقاربة متوازنة، لأنه يرسم خطاً فاصلاً بين التسوية كإجراء مالي إداري، والقضاء بوصفه صاحب الولاية النهائية في تقرير المسؤوليات، وبهذا المعنى لا تُقدَّم المصالحة الاقتصادية كآلية لإغلاق الملفات نهائياً، بل كمسار موازٍ يهدف إلى معالجة الجانب المالي؛ مع إبقاء أفق المساءلة مفتوحاً.

كما يُحسب للجنة: سعيها إلى تأطير عملها ضمن معايير قانونية، التأكيد على خضوع التسويات للتقييم والمتابعة، ومحاولة شرح منطق هذه الإجراءات للرأي العام، وعلى الرغم من أن هذه الخطوات لا تنهي الجدل، إلا أنها تشكّل أساساً مهماً للتمييز بين معالجة مؤسسية منضبطة، وتسويات عشوائية تفتقر إلى الضوابط.

العائد المالي وتكلفة الثقة

يميل النقاش العام _غالباً_ إلى التركيز على حجم الأموال المستردة بوصفه معيار النجاح الأول، ولا شك في أن لهذا البعد أهمية خاصة في اقتصاد يعاني من ضغوط كبيرة وحاجات اجتماعية ملحّة، غير أن الاقتصار على هذا المعيار يغفل تكلفة أخرى لا تقل أهمية، هي تكلفة الثقة والقبول المجتمعي.

فالسياسات العامة في المراحل الانتقالية لا تُقاس فقط بنتائجها المالية، بل بقدرتها على الحفاظ على الشرعية الاجتماعية، وأي مسار يُنظر إليه على أنه غامض أو انتقائي، قد يحقق مكاسب آنية لكنه يراكم شكوكاً تقوّض الثقة على الأمد المتوسط، من هنا، تبرز أهمية الخطاب المتوازن الذي يوضح أن الهدف من المصالحة الاقتصادية هو: إدارة واقع معقّد بأقل تكلفة ممكنة، لا التطبيع مع المخالفات أو مكافأتها.

أمثلة دولية.. التسوية كأداة بلا حصانة

تؤكد التجارب الدولية أن الفصل بين التسوية المالية والحصانة القانونية هو شرط أساسي لنجاح المصالحة الاقتصادية، ففي جنوب إفريقيا جرى اعتماد آليات سمحت باسترداد أصول غير مشروعة ضمن مسار العدالة الانتقالية، من دون أن يشكّل ذلك عفواً تلقائياً عن الجرائم الاقتصادية الجسيمة.

أما في كولومبيا، فقد استُخدمت تسويات مالية مع فاعلين اقتصاديين في مرحلة ما بعد النزاع، لكنها رُبطت بشرط الإفصاح الكامل، وبإمكانية إعادة فتح الملفات قضائياً في حال الإخلال بالالتزامات.

وفي إيطاليا، أُقرّت برامج تسوية ضريبية واسعة هدفت إلى استعادة الموارد، مع الإبقاء على صلاحيات النيابة العامة في ملاحقة الجرائم المرتبطة بالفساد وغسل الأموال.

وتُظهر هذه التجارب أن التسوية ليست نقيضاً للمساءلة؛ بل يمكن أن تكون أداة داعمة لها إذا أُديرت ضمن إطار قانوني واضح، وبخطاب صريح يحدد ما تعنيه وما لا تعنيه.

الشفافية كشرط للاستدامة

لا يمكن لأي مصالحة اقتصادية أن تحقق أهدافها من دون حد أدنى من الشفافية، والمقصود هنا ليس كشف التفاصيل الحساسة، بل وضوح القواعد العامة، وتحديد طبيعة التسويات وحدودها، وشرح كيفية توظيف عوائدها، وكلما كان هذا الإطار أوضح، تقلصت مساحة التأويل السلبي، وارتفعت فرص بناء ثقة تدريجية، وفي هذا السياق يتمثل دور اللجنة تقنياً في إدارة الملفات، وتواصلياً في شرح السياسات، وتأكيد طابعها الاستثنائي والمؤقت، وربطها بأفق إصلاحي أوسع.

خلاصة

تمثل المصالحة الاقتصادية في سوريا إطاراً مهماً للموازنة بين الواقعية والإصلاح، ومن هنا فالمقاربة الإيجابية المتوازنة لا تنكر القيود، ولا تبالغ في الوعود، لكنها تؤكد أن التسويات ليست حصانة، ولا بديلاً عن العدالة؛ بل أداة انتقالية لإدارة إرث ثقيل بأقل تكلفة ممكنة، ومع البناء على الخطوات الإيجابية القائمة، وتعزيز الشفافية والتقييم المستمر، وربط المصالحة بإصلاحات مؤسسية أعمق، يمكن تحويل هذا الملف من مصدر للشك والجدل إلى رافعة حذرة للتعافي الاقتصادي واستعادة الثقة العامة.

الانفتاح الإقليمي كرافعة للإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية.. في سوريا بعد التحرير

العالم الاقتصادي

مع انتصار الثورة وأفول عهد النظام المخلوع؛ دخلت سوريا مرحلة ما بعد التحرير؛ في واقع اقتصادي بالغ التعقيد؛ اتسم بـ: إرث بنيوي مثقل بالفساد المؤسسي واسع الانتشار، اختلالات في سياسات الإنتاج، تراجع واضح في دور القطاع العام، إلى جانب دمار واسع للبنية التحتية في مجالات الكهرباء والمياه والنقل؛ ما أدى إلى: تراجع كبير في الإنتاج الوطني، واستنزاف لموارد الدولة، الأمر الذي جعل أي حديث عن التعافي الاقتصادي مرتبطاً بإطلاق مسار إصلاحي؛ يستهدف هدم أركان النموذج الاقتصادي السابق وبناء قواعد أكثر كفاءة وشفافية.

فما طبيعة وآفاق هذا المسار، وما العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد، وكيف يمكن أن نعول على تأثير الانفتاح العربي والإقليمي في هذا المضمار؟.

انطلاق الإصلاحات الاقتصادية بعد التحرير

جاءت الإصلاحات الاقتصادية في سياق محاولة مفصلية لإعادة توجيه السياسة الاقتصادية؛ بعيداً عن إدارة الأزمات المؤقتة نحو معالجة أكثر تنظيماً لجذور التدهور، وشملت هذه الخطوات: تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإنتاج والتجارة، تحديث التشريعات الاستثمارية، تخفيف القيود البيروقراطية، تحسين انسياب السلع في الأسواق، إلى جانب إجراءات لدعم قطاعات إنتاجية أساس مثل الزراعة والصناعات التحويلية، وتهدف هذه السياسات إلى: إعادة تحريك الدورة الاقتصادية، بناء بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار والإنتاج؛ باعتبارها قاعدةً أوليةً لإطلاق عملية تنموية تدريجية وواسعة بعد سنوات من الانكماش.

حدود الإصلاح الداخلي والحاجة إلى إطار داعم

بالرغم من أهمية هذه الإصلاحات، ظهرت حدودها سريعاً، بفعل: الدمار الواسع الذي خلّفته الحرب، عمق التشوهات التي أنتجها النظام المخلوع؛ عبر فساد واسع وتفكيك متعمد للمؤسسات الاقتصادية؛ ما أثر بشكل كبير في البنية التحتية والقدرة الإنتاجية، وأسهم هذا الإرث في: شح التمويل، ضيق السوق الداخلية، وضعف الاحتياطات المالية، ما بيّن أن الإصلاح ، لو بقي معزولاً، لن يكون قادراً على إحداث تحول اقتصادي واسع أو مواجهة تحديات إعادة الإعمار، ولذا برزت الحاجة إلى إطار داعم؛ يتجاوز الحدود الوطنية؛ ويوفّر موارد إضافية؛ وشراكات استراتيجية؛ وأسواقاً أوسع تعزز قدرة الاقتصاد على التعافي وتحقيق نتائج ملموسة في التنمية.

الانفتاح الإقليمي كضرورة اقتصادية داعمة للإصلاح

ظهر الانفتاح الإقليمي، ولاسيما مع دول الخليج ومصر، كخيار اقتصادي ليس مجرد تحول سياسي، بل كضرورة لتعزيز فرص نجاح الإصلاح الداخلي، فهذه الدول تمتلك موارد مالية ضخمة، وسوقاً استهلاكية واسعة، وخبرات في إدارة المشاريع التنموية، إضافة إلى إمكانات تمويلية يمكن أن تدعم إعادة الإعمار.

وقد مكّن الانفتاح سوريا من: إعادة إدماج نفسها تدريجياً في المحيط الاقتصادي الإقليمي، وفتح قنوات تعاون في مجالات متعددة، ما ساهم في: توسيع هامش الحركة أمام صانع القرار الاقتصادي، وتوفير بدائل تمويلية أساسية لا يمكن تأمينها بقوة الداخل فقط.

العلاقات مع السعودية ودول الخليج وأهميتها لإعادة الإعمار والتنمية

تكتسب العلاقات الاقتصادية، مع السعودية ودول الخليج العربي، أهميةً استراتيجيةً، نظراً لما تمتلكه هذه الدول من: فوائض مالية، وخبرة في المشاريع الكبرى، وقد بدأت الاستثمارات الخليجية بالظهور بأشكال متعددة في قطاعات: البنية التحتية، الطاقة، الخدمات اللوجستية، العقارات، والصناعات، وهي قطاعات تشكّل أعمدة عملية إعادة الإعمار والتنمية، ففي المنتدى الاستثماري السوري-السعودي مثلاً، تم توقيع 47 اتفاقية واستثمار بقيمة 24 مليار ريال سعودي (نحو 6.4 مليارات دولار)؛ مع شركات سعودية في قطاعات: الإسمنت، الاتصالات، الزراعة، والخدمات المالية، وتعكس هذه الاتفاقيات أهمية الشراكة الاقتصادية في دعم جهود التعافي والتوظيف المحلي.

في هذا السياق أيضاً، تعهدت شركات من الإمارات العربية المتحدة باستثمارات كبيرة، مثل: مشروع مترو دمشق (بقيمة نحو 2 مليار دولار)، مذكرة لتطوير ميناء طرطوس (بقيمة 800 مليون دولار) واستثمارات في مشاريع إسمنت ومناطق صناعية، وتُعد هذه الاستثمارات جزءاً من مسارات أوسع؛ تسعى إلى: إعادة بناء البنية التحتية الحيوية، وتمهيد البيئات الإنتاجية والخدماتية التي اشتدت الحاجة إليها بعد الحرب.

العلاقة مع مصر والتكامل الاقتصادي الإقليمي

تتسم العلاقات مع مصر بطابع تكاملي، نظراً لتقارب البنى الإنتاجية والتحديات التنموية المشتركة، وقد أسهم الانفتاح على القاهرة في تطوير التعاون في مجالات الصناعة والطاقة والنقل والتجارة، بما يعزز التكامل الاقتصادي بين سوريا ومصر.

ويُعد التعاون في قطاع الطاقة مثالاً واضحاً على هذا التكامل، إذ لعب دوراً في: دعم القدرة الإنتاجية، وتحسين شروط التشغيل في قطاعات متعددة؛ ما ينعكس إيجاباً على مسارات الإصلاح والتنمية.

الغاز والاستثمارات كنتيجة مباشرة للانفتاح

يمثل ملف الغاز والاستثمارات واحداً من أبرز نتائج الانفتاح الإقليمي وليس نقطة انطلاقه؛ فإعادة تفعيل خطوط الغاز الإقليمية لم تكن ممكنة من دون التفاهمات السياسية والانفتاح الدبلوماسي بين الأطراف المعنية، وقد انعكس ذلك مباشرة على تحسين التغذية الكهربائية، ما شكّل شرطاً أساسياً لإعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وفي شأن الاستثمار، شهدت سوريا توقيع اتفاقيات مع شركات دولية وعربية بقيمة تقدر بنحو 14 مليار دولار؛ تشمل مشاريع ضخمة مثل: بناء مطار جديد في دمشق بقيمة نحو 4 مليارات دولار، مشاريع تطوير للنقل والبنية التحتية، إضافة إلى اتفاق طاقة كبرى بقيمة نحو 7 مليارات دولار؛ مع كونسورتيوم يتزعمه جانب قطري لتطوير محطات توليد الكهرباء؛ تشمل محطات غاز وطاقة شمسية بقدرة إجمالية ضخمة.

وتُظهر هذه الاتفاقيات أن الدول العربية والخليجية لا تقتصر مساهمتها على التمويل فحسب، بل تتضمن شراكات طويلة الأجل في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، ما يعزز دورها كرافعة أساسية لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

من الاستثمارات إلى فرص العمل والنمو

تكمن أهمية هذه الاستثمارات بأثرها المباشر في الاقتصاد الوطني، حيث تسهم في: خلق آلاف فرص العمل، تحسين الخدمات، وتعزيز البنية التحتية؛ فمثلاً الاتفاقيات السعودية الموقعة في دمشق كانت مرتبطة بمشروعات في الإسكان والخدمات والتصنيع، ومن المتوقع أن تولد عشرات الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، كما أن البنى التحتية المتطورة، مثل النقل والطاقة، تساعد في: تقليل تكاليف الإنتاج، وتشجيع مشاريع جديدة في قطاعات حيوية.

التكامل بين الإصلاح والانفتاح في مسار التنمية

يبرز التكامل بين الإصلاح الداخلي والانفتاح الإقليمي كعامل حاسم في تحويل الإجراءات الاقتصادية إلى نتائج تنموية ملموسة، فالإصلاح يهيئ إطاراً مؤسسياً وقانونياً أكثر جاذبية للاستثمار، في حين يوفر الانفتاح التمويل والأسواق والتكنولوجيا اللازمة، ومن دون هذا التكامل، تبقى الإصلاحات محدودة الأثر، وقد يتحول تدفق الاستثمار إلى مشاريع معزولة لا تسهم في بناء قاعدة اقتصادية مستدامة.

التحديات والقيود الواقعية

بالرغم من هذه الفرص، لا يزال مسار التنمية محكوماً بقيود واقعية، من أبرزها: آثار الدمار الذي خلّفته الحرب، خسائر تُقدَّر بمئات مليارات الدولارات في البنية التحتية وقطاعات الاقتصاد، إضافة إلى تحديات استمرار استقرار الأمن والقدرة على جذب الاستثمار في ظل التنافس الإقليمي والتقلبات السياسية، وعليه فإن النهج التدريجي، في الإصلاح وإعادة الإعمار، يظل خياراً متوازناً؛ يحفظ الاستقرار؛ ويستفيد من موارد الانفتاح لتعزيز النمو.

خلاصة واستنتاج

يشكل الانفتاح الإقليمي، مع دول الخليج ومصر، رافعةً أساسيةً لدعم الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية في سوريا بعد التحرير، فالتخلص من إرث النظام المخلوع لا يتحقق عبر إجراءات داخلية فقط؛ بل يتطلب شراكات إقليمية واسعة؛ توفر التمويل، والأسواق، والخبرات، وتساهم في بناء قاعدة اقتصادية متجددة ومستدامة.

الاقتصاد غير المرئي..
كيف تتحمّل النساء عبء النمو من دون اعتراف؟

تُقاس الاقتصادات - عادةً - بالأرقام: الناتج المحلي، النمو، الإنتاجية، والتشغيل، لكن خلف هذه المؤشرات؛ يعمل اقتصاد كامل بصمت؛ لا يظهر في الحسابات ولا في الجداول؛ على الرغم من أنه يشكّل ركيزةً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.. هذا هو الاقتصاد غير المرئي الذي تتحمّل النساء العبء الأكبر منه من دون اعتراف أو مقابل.

بقلم: نور عباس

عمل بلا أجر لكنه ليس بلا قيمة

في كل بيت؛ تُستثمر _ يومياً _ ساعات طويلة في: الرعاية، التعليم المنزلي، إدارة الأسرة، دعم كبار السن، وتعويض نقص الخدمات العامة.. هذه الأعمال لا تُحتسب اقتصادياً، لكنها تؤدي وظيفة واضحة: إبقاء المجتمع قادراً على الاستمرار.

في السياق السوري، يكتسب هذا العمل أهمية مضاعفة، ليس كظاهرة اجتماعية فقط، بل كآلية تعويض اقتصادي غير معلنة؛ ساهمت في امتصاص صدمات عميقة؛ أصابت: سوق العمل، الخدمات، والدخل.

النساء كشبكة أمان اقتصادية

خلال سنوات التحديات، تحوّلت النساء _ بحكم الواقع _ إلى شبكة الأمان الأولى للاقتصاد المحلي، فعندما تراجعت القدرة الشرائية، وارتفعت تكاليف التعليم والرعاية الصحية؛ أعادت الأسر – وعلى الأغلب النساء – تنظيم الموارد، وترشيد الاستهلاك، وتقديم بدائل غير نقدية؛ حافظت على الحد الأدنى من الاستقرار.

هذا الجهد لا يُقرأ _ عادةً _ بلغة الاقتصاد، لكنه في جوهره ممارسة اقتصادية يومية عالية الكفاءة، ولولاه لارتفعت تكلفة الأزمات على الدولة والسوق معاً.

الناتج المحلي.. وما لا يقوله

تعترف الأدبيات الاقتصادية الحديثة بأن الناتج المحلي لا يعكس كامل النشاط الاقتصادي، لأنه يستثني العمل غير المدفوع، وتشير دراسات دولية إلى أنه لو جرى احتساب هذا العمل، لارتفع الناتج المحلي في كثير من الدول بنسبة 20 إلى 40 %.

في الحالة السورية، حيث تلعب الأسرة دوراً مركزياً في تعويض ضعف الخدمات، يمكن القول: إن جزءاً معتبراً من «النمو الصامت» تتحمّله النساء من دون أن يظهر في أي تقرير اقتصادي.

مفارقة الاعتراف.. حين يُعدّ العمل واجباً لا قيمة له

المفارقة أن هذا العمل، بالرغم من تكلفته الزمنية والبدنية والنفسية، لا يُنظر إليه كإنتاج، بل كواجب طبيعي.

وبهذا، لا تتحمّل النساء عبء العمل فقط، بل عبء إخفاء قيمته أيضاً، إذ إن كل ساعة رعاية غير مدفوعة هي إنتاج مؤجَّل أو فرصة عمل لم تُسجَّل أصلاً.

هذه المفارقة لا تضر النساء وحدهن، بل تشوّه قراءة الواقع الاقتصادي، وتدفع السياسات العامة إلى البناء على أرقام ناقصة.

من زاوية اقتصادية بحتة

تجاهل الاقتصاد غير المرئي يعني: التقليل من حجم رأس المال البشري المستخدم فعلياً، سوء تقدير الإنتاجية الحقيقية، تصميم سياسات عمل لا تراعي العبء غير المدفوع، وإطالة أمد الهشاشة الاقتصادية للأسر.

ببساطة؛ اقتصاد لا يُحتسب عمل نصف مجتمعه هو: اقتصاد يخطط على أساس صورة ناقصة.

لماذا يهم هذا النقاش في 2026؟

لأن المرحلة القادمة ليست إدارة أزمة فقط، بل محاولة تعافٍ وإعادة بناء؛ وفي هذه المرحلة؛ لا يكفي البحث عن التمويل، بل عن كل طاقة قائمة ولم تُستثمر بعد، والاقتصاد غير المرئي هو أكبر هذه الطاقات.

والاعتراف به لا يعني تحويله كله إلى وظائف مدفوعة، بل إدخاله في الحسابات الوطنية، وأخذه في الحسبان عند تصميم السياسات، وتخفيف عبئه عبر خدمات عامة أكثر كفاءة، وفتح مسارات انتقال مرنة نحو العمل المنتج.

من العبء إلى القيمة

السؤال ليس: هل تعمل النساء؟، بل: لماذا نُصرّ على اعتبار هذا العمل خارج الاقتصاد؟.

في اقتصاد محدود الموارد؛ يصبح الاعتراف بالقيمة خطوةً أولى لإدارتها بشكل أفضل، فالعمل غير المرئي ليس هامشاً، بل هو جزء من المعادلة.

خلاصة رأي

إذا أرادت سوريا في 2026 قراءة اقتصادها بواقعية، فعليها توسيع عدستها، فالاقتصاد لا يعيش في الأسواق وحدها، بل في البيوت، وفي الوقت غير المحسوب، وفي الجهد غير المسجَّل.

النساء لا يحملن عبء الاقتصاد غير المرئي فقط، بل ثمن تجاهله أيضاً، والاعتراف بهذا الدور ليس مجاملة اجتماعية، بل ضرورة اقتصادية لأي مشروع تعافٍ جاد.

التضخم في سوريا.. مسارٌ وتحولات

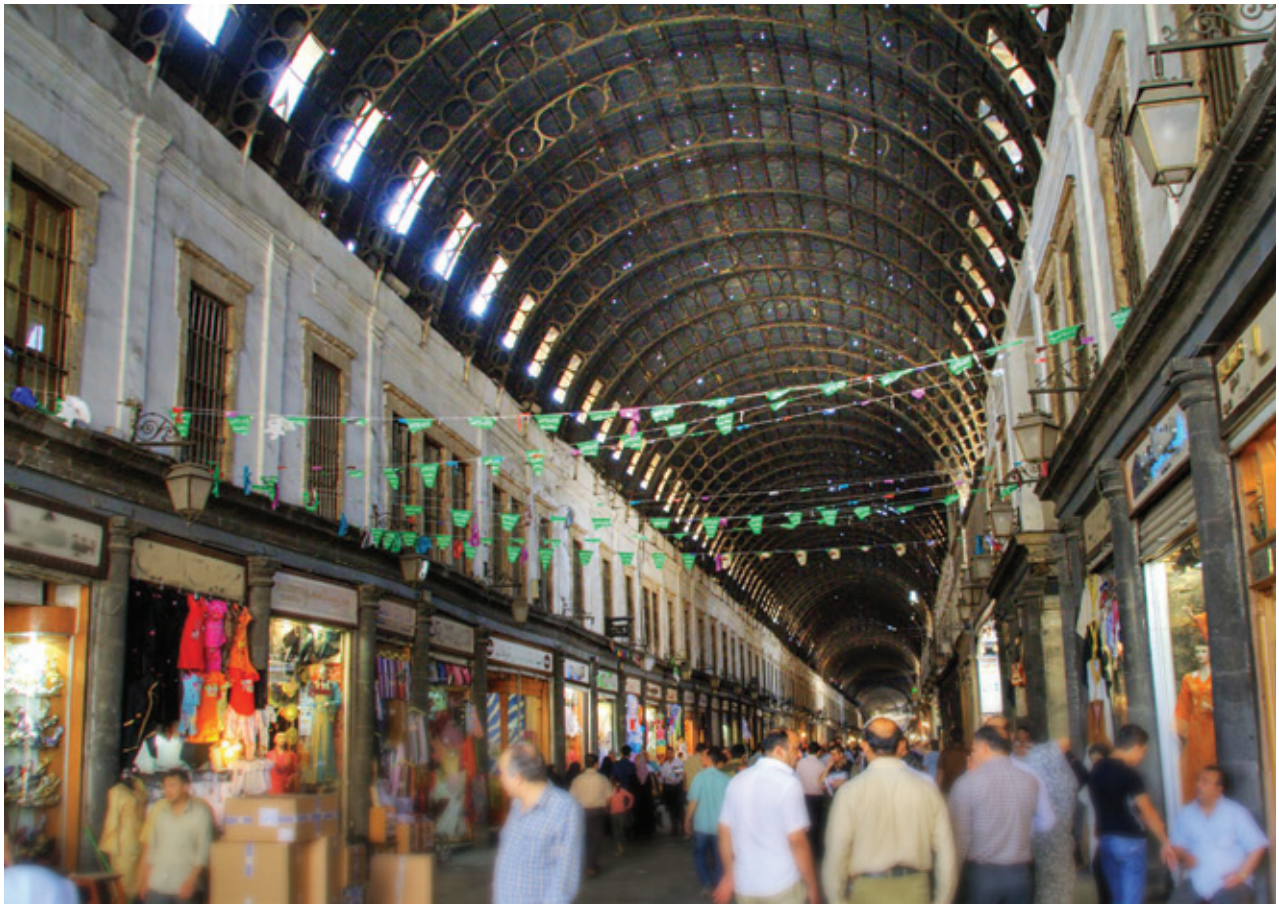

يُعدّ التضخم من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، لارتباطه المباشر بـ: القوة الشرائية، ومستوى معيشة السكان، ويُقصد به: الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، خلال فترة زمنية معينة، بما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقود.

وفي الحالة السورية؛ يُعد التضخم نتيجة مسار تراكمي من الاختلالات الاقتصادية التي سبقت عام 2011، ثم تفاقمت بصورة حادة بفعل الحرب التي شنّها النظام المخلوع، قبل أن تبدأ مرحلة ما بعد التحرير بإظهار مؤشرات تحسن نسبي.

قبل عام 2011، وبالرغم من الخطاب الرسمي الذي كان يروّج لاستقرار اقتصادي، عانى الاقتصاد السوري من اختلالات بنيوية واضحة، فقد تراوح متوسط معدل التضخم بين عامي 2000 و2010 ما بين 4 % و7 % سنوياً، وبلغ في عام 2010 نحو 4–5 %، وهي نسب تبدو معتدلة ظاهرياً، إلا أن هذا الاستقرار السعري النسبي لم يكن انعكاساً لاقتصاد قوي؛ بل جاء في ظل: ضعف الإنتاجية، انتشار الفساد، وتدنّي الأجور.

فقد بلغ متوسط الأجر الشهري قبل 2011 نحو 10 آلاف ليرة سورية، وهو ما كان بالكاد يغطي الاحتياجات الأساسية، ما جعل شريحة واسعة من السكان تعاني من ضعف القدرة الشرائية حتى قبل اندلاع الحرب.

ومع اندلاع الحرب التي شنّها النظام المخلوع، بعد عام 2011، دخل الاقتصاد السوري مرحلة انهيار شامل، فقد أدى: تدمير البنية التحتية، وخروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية عن الخدمة؛ إلى تراجع حاد في الإنتاج المحلي، وترافق ذلك مع تدهور غير مسبوق في سعر صرف الليرة السورية، التي انخفضت من نحو 47 ليرة مقابل الدولار قبل 2011 إلى مئات ثم آلاف الليرات في السنوات اللاحقة، هذا الانهيار النقدي انعكس مباشرة على الأسعار، لاسيما أن نسبة كبيرة من السلع تعتمد على الاستيراد أو على مدخلات إنتاج مستوردة.

خلال سنوات الحرب، شهدت سوريا معدلات تضخم مرتفعة جداً؛ وصلت ذروتها في عام 2021 عند نحو 188%، بينما تجاوزت بعض التقديرات، في عام 2023، حاجز 200 %، ويعني ذلك أن الأسعار كانت تتضاعف خلال فترات زمنية قصيرة، في وقت بقيت فيه الأجور شبه ثابتة أو ارتفعت بنسب أقل بكثير، ونتيجة لذلك: تآكلت القوة الشرائية للمواطنين بصورة شبه كاملة، اتسعت رقعة الفقر، وتراجعت الطبقة الوسطى التي تُعد ركيزة الاستقرار الاجتماعي في أي اقتصاد.

إلا أن مرحلة ما بعد التحرير شكّلت نقطة تحول نسبية في مسار التضخم، فقد لوحظ خلال عامي 2024 و 2025 تراجع في معدلات التضخم السنوي لتتراوح بين 36 % و46 %، وانخفضت في بعض الفترات إلى حدود 15–16 %، وبالرغم من أن هذه النسب لا تزال مرتفعة، فإنها تعكس تباطؤاً واضحاً في وتيرة الارتفاع السعري مقارنة بسنوات التضخم الجامح، كما ساهم: التحسن النسبي في الاستقرار، والعودة الجزئية للنشاط الإنتاجي الزراعي والصناعي؛ في تحسين جانب العرض، ما خفف من الضغوط التضخمية المرتبطة بنقص السلع.

يمكن القول: إن التضخم في سوريا هو نتاج اختلالات اقتصادية سبقت عام 2011؛ تفاقمت بشكل كارثي بفعل الحرب التي شنّها النظام المخلوع، قبل أن تبدأ مرحلة ما بعد التحرير بإظهار ملامح تعافٍ تدريجي، ويظل ترسيخ هذا التحسن مرهوناً بـ: إعادة بناء القاعدة الإنتاجية، استعادة الاستقرار النقدي، ومكافحة الفساد؛ بما يتيح: تحقيق استقرار سعري مستدام، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

قطاع النفط والغاز في سوريا بعد التحرير

استعادة الموارد.. إعادة تشكيل السياسة الطاقية..

وبناء الأمن الاقتصادي الوطني

يشكّل ملف النفط والغاز في سوريا_ اليوم_ أحد أكثر الملفات دلالةً على التحول من مرحلة الصراع والاستنزاف إلى مرحلة استعادة الدولة لوظائفها السيادية والاقتصادية، فبعد تحرير الحقول النفطية والغازية من سيطرة تنظيم «قسد»؛ لم تعد هذه الموارد خارج القرار الوطني، بل عادت لتشكّل ركيزةً أساسيةً في معادلة الأمن الطاقي والتعافي الاقتصادي.

وإلى جانب حجم الثروة وحاجة الدولة الماسّة إليها؛ تبرز في المرحلة الراهنة مجموعة من المؤشرات الواقعية التي تسمح بقدر من التفاؤل الحذر، وتفتح المجال أمام مقاربة مختلفة لمستقبل قطاع الطاقة في سوريا.

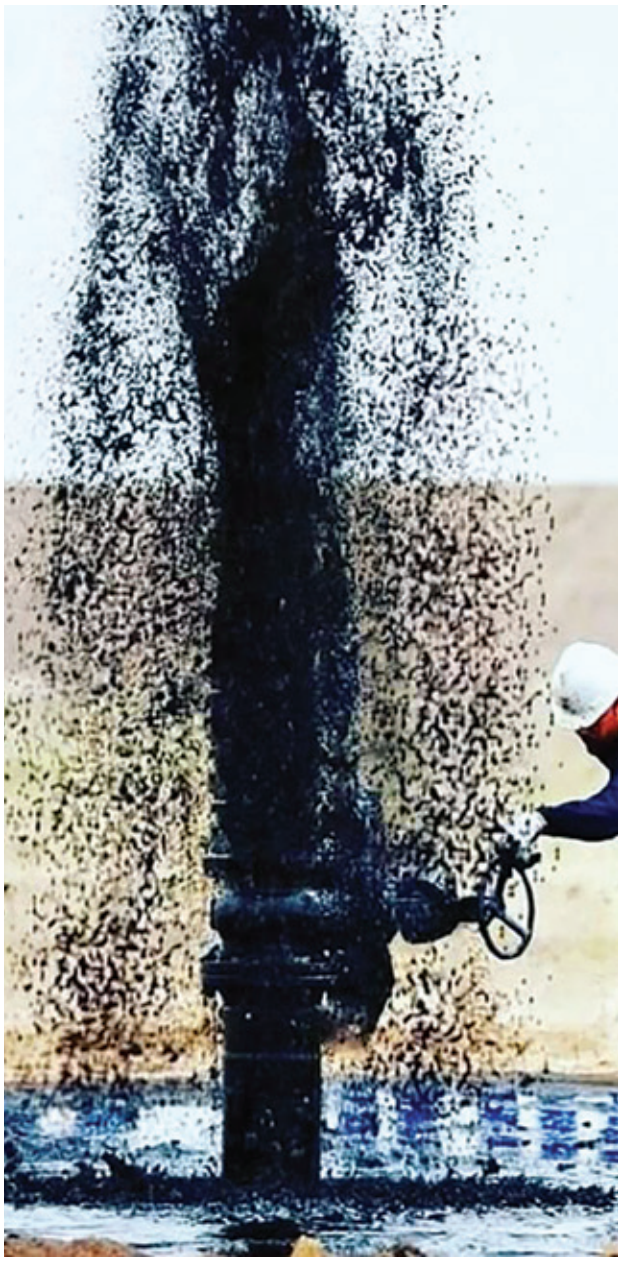

مرحلة فقدان السيطرة وأثرها في الاقتصاد الوطني

منذ عام 2015، خضعت أغلبية حقول النفط والغاز السورية في دير الزور والحسكة لسيطرة تنظيم «قسد»، بما في ذلك حقول استراتيجية مثل: العمر والتنك وكونوكو، وخلال هذه المرحلة حُرمت الدولة السورية من موردها الطاقي الأهم، واضطرت إلى إدارة أزمة طاقة خانقة؛ في ظل غياب النفط والغاز عن دورة الاقتصاد الرسمي، ولم يقتصر الضرر على فقدان العائدات المالية، بل امتدّ إلى: شلل واسع في إنتاج الكهرباء، ارتفاع تكاليف النقل، وتراجع النشاط الصناعي؛ ما عمّق الأزمة المعيشية.

تحرير النفط والغاز واستعادة القرار السيادي

مثّل تحرير حقول النفط والغاز من سيطرة تنظيم «قسد» نقطة تحوّل استراتيجية؛ أعادت للدولة السورية سيطرتها على مورد سيادي لا غنى عنه، فاستعادة هذه الحقول أنهت مرحلة استنزاف الثروة خارج الموازنة العامة، وأعادت إدخالها ضمن التخطيط الاقتصادي المركزي، والأهم من ذلك أن هذا التحرير أعاد للدولة قدرتها على رسم سياسة طاقية وطنية؛ تقوم على: تلبية الحاجات الداخلية أولاً، ثم بناء فائض قابل للتوظيف الاقتصادي لاحقاً.

حجم الثروة النفطية والغازية وأهميتها الوطنية

تمتلك سوريا احتياطيات نفطية مؤكدة تُقدَّر بنحو 2.5 مليار برميل، إضافة إلى احتياطيات غاز طبيعي تتراوح بين 8 و 9 تريليونات قدم مكعبة، وتتركز النسبة الأكبر من هذه الثروة في المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة تنظيم «قسد»، ما يفسّر الأثر الاقتصادي المباشر لتحريرها، ووفق حاجات الاقتصاد السوري، تُعد هذه الأرقام كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقي لعقود، بشرط: استثمارها بكفاءة، وإدارتها ضمن رؤية طويلة الأمد.

الحاجة الوطنية من النفط بالأرقام

تُقدَّر حاجة سوريا الحالية من النفط الخام والمشتقات بنحو 220–250 ألف برميل يومياً، ويُخصص جزء أساسي من هذه الكمية لتوليد الكهرباء، إضافة إلى قطاعات: النقل، الصناعة، الزراعة، والاستهلاك المنزلي، وتُظهر هذه المعطيات أن الوصول إلى إنتاج مستقر بحدود 250 ألف برميل يومياً كفيل بـ: تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، إنهاء الاعتماد على الاستيراد، وتخفيف الضغط الكبير على المالية العامة.

الغاز الطبيعي كمدخل لمعالجة أزمة الكهرباء

يُعدّ الغاز الطبيعي العنصر الأكثر حساسية في معادلة التعافي الاقتصادي، نظراً لدوره المركزي في تشغيل محطات توليد الكهرباء، إذ تحتاج سوريا إلى نحو 35–40 مليون متر مكعب من الغاز يومياً لتشغيل هذه المحطات بكامل طاقتها، وخلال فترة فقدان السيطرة على الحقول، كانت البلاد محرومة من الجزء الأكبر من هذه الكميات، أما بعد التحرير، فإن إعادة تشغيل الحقول الغازية تمثّل فرصة حقيقية لتحسين التغذية الكهربائية، وهو ما ينعكس مباشرة على الإنتاج الصناعي والخدمي.

النفط والغاز كرافعة مالية للتعافي

في حال تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقي، يمكن لقطاع النفط والغاز أن يوفّر إيرادات سنوية تتراوح بين 4 و 6 مليارات دولار، وهذه الإيرادات، في اقتصاد يعاني من محدودية الموارد، تشكّل رافعة أساسية لـ: تمويل إعادة الإعمار، تحسين الأجور، ودعم الخدمات العامة، غير أن القيمة الحقيقية لهذه العائدات تكمن في قدرتها على إعادة تحريك الدورة الاقتصادية، لا في سد العجز المؤقت فقط.

إمكانات التصدير واستعادة الدور الإقليمي

بعد تلبية الطلب المحلي تمتلك سوريا إمكانية تصدير فائض نفطي يتراوح بين 80 و120 ألف برميل يومياً، ويكتسب هذا الأمر أهمية مزدوجة، إذ يوفّر مورداً للعملة الصعبة، ويعيد لسوريا موقعها ضمن خارطة الطاقة الإقليمية، كما أن الموقع الجغرافي للبلاد يتيح خيارات تصديرية متنوعة عبر المتوسط أو من خلال الربط الإقليمي، ما يعزز الجدوى الاقتصادية للقطاع.

مؤشرات واقعية تسمح بالتفاؤل

إلى جانب الأرقام، تبرز مجموعة من المؤشرات العملية التي تسمح بالتفاؤل النسبي بمستقبل قطاع النفط والغاز في سوريا، من أبرز هذه المؤشرات: عودة الحقول إلى الإدارة المركزية، بدء عمليات إعادة التأهيل التدريجي، وتحسّن التنسيق بين قطاع الطاقة وبقية القطاعات الإنتاجية، كما أن استقرار السيطرة على الموارد يوفّر بيئة أكثر ملاءمة للتخطيط والاستثمار، ويحدّ من الهدر والتهريب، يضاف إلى ذلك تراكم خبرة محلية في إدارة الأزمات، وقدرة متزايدة على تشغيل الحقول بالاعتماد على الإمكانات الوطنية؛ ما يعزّز فرص التعافي الذاتي.

التحدي الإداري وبناء نموذج جديد

على الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، يبقى التحدي الأساسي في كيفية إدارة هذه الثروة، فالتجربة السابقة أظهرت أن سوء الإدارة قد يحوّل الموارد إلى عبء بدل أن تكون فرصة، لذلك فإن تحويل التفاؤل إلى واقع ملموس يتطلب بناء نموذج إدارة يقوم على: التخطيط، الشفافية، وربط العائدات بتحسين حياة المواطنين، وليس بإعادة إنتاج اقتصاد ريعي مغلق.

في المحصلة..

إن تحرير حقول النفط والغاز من سيطرة تنظيم «قسد» أعاد لسوريا أحد أهم مفاتيح النهوض الاقتصادي، وأتاح فرصةً نادرةً لإعادة بناء الأمن الطاقي على أسس سيادية، فبين حجم الثروة، وحاجة الدولة الواضحة بالأرقام، والمؤشرات المتزايدة على استقرار الإدارة والتشغيل؛ يبرز قطاع الطاقة اليوم كأحد أكثر القطاعات القادرة على دعم التعافي الوطني، غير أن تحويل هذه الفرصة إلى إنجاز مستدام يظل مرهوناً بالقدرة على إدارة الموارد بعقل الدولة، وتحويل التفاؤل الواقعي إلى مسار تنموي طويل الأمد.

بين استقرار السوق والتحسّن المعيشي..
فجوة التطبيق والنتائج

يشكّل المستوى المعيشي للأفراد مؤشّراً مركزياً لقياس صحة الاقتصاد وأداء السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
في سوريا، شهدت السنوات الأخيرة تقلبات حادة انعكست مباشرة على: الدخل، الأسعار، وفرص العمل، ما جعل تقييم أي تحسّن معيشي أمراً معقداً.
مع دخول عام 2026، تشير المؤشرات الاقتصادية إلى مرحلة استقرار نسبي للأسواق، ما يتيح فرصة علمية لإعادة تقييم الفرص والتحديات المرتبطة بتحسين جودة الحياة، ونستعرض في هذا المقال العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والتحسن المعيشي.

الإطار العام للتحليل المعيشي

يُعرَّف المستوى المعيشي بأنه نتيجة تفاعل عدة عناصر رئيسة: الدخل الحقيقي، مستوى الأسعار، جودة الخدمات الأساسية، وفرص العمل. وعليه، فإن أي تحسّن معيشي مستدام، يحتاج إلى منظومة متكاملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
في الحالة السورية، يمثل عام 2026 مرحلة استقرار نسبي للأسواق بعد سنوات من التقلبات الحادة، ما يتطلب قراءة علمية دقيقة لفرص التحسن وحدوده.

استقرار الأسعار وتراجع الصدمات التضخمية

تشير المعطيات السعرية إلى أن السوق السورية تجاوزت مرحلة الصدمات التضخمية الكبرى التي بلغت ذروتها عام 2023. خلال عامي 2024 و 2025، لم تشهد أسعار السلع الأساسية ارتفاعات حادة، بل اتجهت نحو استقرار نسبي.
من منظور اقتصادي، يُعد هذا التحول عاملاً إيجابياً، إذ يقلل استقرار الأسعار من عدم اليقين، ويحدّ من تآكل الدخل الحقيقي، ما يشكّل شرطاً ضرورياً – وإن لم يكن كافياً – لتحسن المستوى المعيشي.

أثر السياسات الجمركية في تكلفة المعيشة

مثّل توحيد التعرفة الجمركية خطوة مهمة ذات أبعاد اقتصادية بعيدة الأمد، على الرغم من تفاوت أثرها بين المناطق، فإن نتيجتها الأساسية تكمن في إعادة ضبط هيكل التكاليف في السوق.
كما ساهم خفض الرسوم على بعض السلع والمواد الأولية في تقليل تكلفة الاستيراد، ما انعكس جزئياً على الأسعار ودعم النشاط الصناعي. أهمية هذه السياسة تكمن في قدرتها على الربط بين تخفيف الأعباء المعيشية الحالية وتحفيز الإنتاج المستقبلي.

زيادة الرواتب والدخل الحقيقي

تُظهر النظرية الاقتصادية أن رفع الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى تحسّن معيشي ما لم يترافق مع استقرار الأسعار.
في هذا السياق، جاءت الزيادة الكبيرة في رواتب العاملين في الدولة خلال عام 2025؛ في توقيت اتسم فيه السوق بهدوء نسبي، ما سمح

بتحقيق تحسّن ملموس في الدخل الحقيقي، وإن بشكل جزئي.
بالرغم من وجود فجوة واضحة بين الأجور وتكلفة المعيشة، شكّلت هذه الزيادة انتقالاً؛ من سياسات الأجور التعويضية المحدودة؛ إلى تدخل مالي أكثر فاعلية.

الإنتاج المحلي كعامل حاسم للاستدامة

تشير مؤشرات عودة بعض الأنشطة الصناعية والزراعية وتنشيط الأسواق إلى قاعدة إيجابية يمكن البناء عليها خلال عام 2026.
تعزيز الإنتاج المحلي شرط أساسي لتحسين قيمة العملة الوطنية، وتوسيع فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

العلاقة بين السياسات الاجتماعية والخدمات الأساسية

يشكّل مستوى الخدمات العامة جزءاً لا يتجزأ من مفهوم المعيشة. وبالرغم من أن التوجه نحو رفع الدعم الجزئي عن بعض السلع والخدمات ينسجم مع اقتصاد السوق، فإن نجاح هذا التوجه يعتمد على: تحسين كفاءة الخدمات، وتخفيف العبء غير المباشر على الدخل.
أي إصلاح في منظومة الدعم يجب أن يُقاس بأثره الصافي في رفاه الأسر، وليس فقط في توازن المالية العامة.

آفاق عام 2026

تشير القراءة للمؤشرات الحالية إلى أن عام 2026 قد يشكّل مرحلة انتقالية نحو تحسّن معيشي تدريجي، وليس طفرة سريعة، فـ: استمرار الاستقرار السعري، تنفيذ زيادات دخل إضافية، تحسين بيئة الاستثمار، وتثبيت الإطار التشريعي، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى تحسن تراكمي في مستوى المعيشة.
والإيجابية الأساسية تكمن في أن الاتجاه العام للاقتصاد بات أقل تقلباً وأكثر قابلية للإدارة.

تحسن وتحدٍّ

يُمكن القول إن: استقرار السوق السورية يشكّل شرطاً لازماً، لكنه ليس كافياً بمفرده لتحسين المعيشة، فالتقدّم الحقيقي يتطلب ربط السياسات النقدية والمالية بالإنتاج والنمو والخدمات العامة، إذا استمرت الإصلاحات بوتيرة متسقة خلال عام 2026، فقد يسجّل هذا العام بداية تحسّن معيشي تدريجي؛ قائم على أسس اقتصادية أكثر متانة واستدامة مقارنة بالمراحل السابقة.
يبقى التحدي الأساسي هو: سد الفجوة بين السياسات المخططة والنتائج الملموسة على الأرض، لضمان أن يستفيد المواطن السوري بشكل حقيقي ومستدام من أي تحسّن اقتصادي.

المشاريع الصغيرة.. محرك التحول من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي

«أفكار كبيرة لرؤوس أموال صغيرة: خريطة الطريق للتحول الاقتصادي»

ماهر تقي

في ظل سعي الدولة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة؛ تبرز المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر كرافعة استراتيجية قادرة على تحريك عجلة الاقتصاد لتمكين المواطنين ذوي رؤوس الأموال المحدودة من بناء طبقة وسطى منتجة.
وهذا السعي يتطلب رؤية متكاملة؛ تتشارك فيها: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع.

مشاريع صغيرة بإمكانات كبيرة

تبرز عدة مشاريع يمكن أن يستفيد منها المواطن صاحب رأس المال المحدود كمجالات تتناسب مع إمكاناته؛ وتلبي احتياجات السوق المحلية، وهي:

في القطاع الخدمي: التوصيل المحلي ومراكز الخدمات الإلكترونية ومشاغل التصليح البسيطة، وهي مشاريع لا تتطلب استثمارات ضخمة لكنها تلبي حاجات يومية ملحة.

في المجال الإنتاجي: يمكن لرأس المال الصغير أن يتحول إلى وحدات إنتاج أغذية منزلية معتمدة، أو مشاريع زراعية محدودة كزراعة النباتات العطرية أو الفطر أو الأسماك، أو مشاغل حرف يدوية؛ تحافظ على التراث وتدر دخلاً مجزياً.

في القطاع التجاري: تحتوي متاجر التجزئة المتخصصة وخدمات التسويق الإلكتروني المحلي على فرص حقيقية للنجاح، خصوصاً مع ازدهار التجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد على الخدمات المحلية.

دور الشركات الكبرى.. من المنافسة إلى الشراكة

بإمكان الشركات الكبرى المساهمة في تنمية المشاريع الصغيرة من خلال عدة آليات، تتحول من خلالها من منافس محتمل إلى شريك داعم، فمن خلال إنشاء صناديق استثمارية مخصصة للمشاريع المتناهية الصغر؛ يمكن لهذه الشركات تمويل أفكار واعدة برأسمال محدود وعائد مجز.
كما يمكن للشركات تقديم برامج التأجير التمويلي للمعدات والأجهزة التي يحتاجها أصحاب المشاريع الصغيرة، ما يخفف العبء التمويلي الأولي، ولا يقل أهمية عن ذلك توفير الدعم الفني والإداري والتدريب للمشاريع الناشئة.
ومن خلال برامج المسؤولية المجتمعية، يمكن للشركات الكبرى المساهمة في تقديم الخبرات الإدارية والتسويقية، وفتح قنوات توزيعها أمام منتجات المشاريع الصغيرة، ما يضمن لها وصولاً أوسع إلى الأسواق.

الدولة الميسّرة.. من الرقابة إلى التمكين

للدولة دور محوري في تسهيل بيئة العمل للمشاريع الصغيرة، من خلال انتقالها من جهة رقابية إلى جهة تمكينية.
فعلى المستوى التشريعي، يمكن للدولة أن تبسط إجراءات الترخيص بشكل جذري، وتستصدر قانوناً خاصاً بالمشروعات الصغيرة؛ يوفر حماية ومرونة لهذا القطاع؛ ويقلل من العقبات البيروقراطية.
كما تمثّل التسهيلات التمويلية عاملاً حاسماً؛ من خلال: إنشاء صندوق ضمان للمخاطر، تقديم تمويل جزئي للمشاريع الواعدة، ومنح إعفاءات ضريبية للمشاريع في سنواتها التأسيسية الأولى.
أما على المستوى التنموي، فيمكن للدولة أن تنشئ مراكز تدريب مجانية في مجالات إدارة الأعمال والمهارات الفنية، وتوفير مساحات

عمل مشتركة بأسعار رمزية، ومنصات تسويقية إلكترونية لعرض وترويج منتجات المشاريع الصغيرة.
وهنا لا يمكن إغفال أهمية البنية التحتية الداعمة، مثل: تطوير مناطق صناعية صغيرة مجهزة بالخدمات الأساسية، توفير خدمات الإنترنت والطاقة بأسعار مدعومة لهذه المشاريع، وتطوير نظم الدفع الإلكتروني لتسهيل المعاملات المالية.

نحو تحول اقتصادي شامل

إن التحول إلى دولة متقدمة يتطلب تغييراً جوهرياً في النموذج الاقتصادي؛ من اقتصاد يعتمد على الريع إلى اقتصاد إنتاجي قائم على الابتكار والإنتاجية.
والمشاريع الصغيرة ليست مجرد وسيلة لكسب العيش لأصحابها، بل هي لبنات أساسية في بناء اقتصاد وطني متين.
فمن خلال تمكين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، نستطيع: بناء قاعدة عريضة من الطبقة الوسطى المنتجة، تعزيز روح المبادرة والابتكار كبديل عن الاعتماد على الوظيفة الحكومية، وخلق نظام اقتصادي مرن قادر على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات.
إن النجاح في هذا التحول التاريخي يتطلب شراكة حقيقية ثلاثية الأطراف:
دولة ميسّرة تخلق البيئة التشريعية والتمكينية المناسبة، شركات كبيرة تتحول من عقلية الاحتكار إلى ثقافة الشراكة، ومواطنون مبادرون يتحلون بروح المغامرة المسؤولة والابتكار.
إن الطريق نحو التقدم يبدأ بتمكين الصغار، لأن الاقتصادات العظيمة تُبنى من مشاريع صغيرة؛ تتحول بمرور الوقت إلى شركات كبرى؛ ومن أفكار بسيطة تتراكم لتشكل نهضة اقتصادية شاملة.

المسح الغذائي الأسري في سوريا 2025.. واقع الأمن الغذائي وأولويات السياسات المستقبلية

روعة غنم

أعاد مسح الأمن الغذائي الأسري في سوريا تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي للعائلات السورية، من خلال بيانات رقمية حديثة؛ تعكس حجم التحديات المعيشية بين المحافظات؛ وتوفّر قاعدة تحليلية تساعد الجهات المعنية على صياغة سياسات أكثر واقعية واستجابة للاحتياجات الفعلية.

وفي هذا السياق، استضاف فندق الشام بدمشق أعمال مؤتمر عرض نتائج المرحلة التاسعة من مسح الأمن الغذائي الأسري لعام 2025، الذي أعدّته هيئة التخطيط والإحصاء بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (WFP)، بمشاركة رسمية واسعة ضمّت: معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية لشؤون مجلس الوزراء علي كده، ووزير الاقتصاد والصناعة الدكتور نضال الشعار، إلى جانب عدد من الوزراء وممثلي المنظمات الدولية.

وقدمت الجهات المنفذة خلال المؤتمر عرضاً لأبرز المؤشرات الأولية، والتي بيّنت وجود تحسّن محدود في بعض المناطق، مقابل استمرار التحديات في مناطق أخرى، مع التأكيد على توجّه حكومي لتعزيز برامج دعم الأمن الغذائي، وتحسين مستوى الاستقرار المعيشي للأسر.

النتائج العامة ومستوى التحسن والانخفاض في مختلف المحافظات

أكد رئيس هيئة التخطيط والإحصاء السورية أنس سليم أن إعلان نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري، للمرة الأولى في سوريا، يعكس توجّهاً جديداً قائماً على: الشفافية، وإتاحة البيانات أمام الرأي العام، مشيراً إلى أن دقة هذه النتائج تشكّل أساساً لبناء سياسات مستقبلية أكثر واقعية، بعد سنوات من سياسات سابقة كانت منفصلة عن الواقع المعيشي، وأسهمت في اتساع رقعة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بالرغم مما تمتلكه سوريا من موارد وإمكانات.

وأوضح سليم، في تصريح خاص لـ «العالم الاقتصادي» ، أن المسح نُفذ بالشراكة بين: هيئة التخطيط والإحصاء، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) على مدى عدة أشهر، وبرعاية الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وبدعم من الشركاء الوطنيين في الوزارات والجهات العامة والمحافظات.

وأشار إلى أن نتائج المسح أظهرت تحسناً عاماً في مستويات الأمن الغذائي مقارنة بالعام الماضي، إلا أن سوريا لا تزال تواجه انخفاضاً في هذا المؤشر لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب استمرار الجهود الحكومية، إلى جانب تعزيز الدعم الدولي لبرامج التعافي وتحسين الأمن الغذائي.

منهجية المسح وتغطية الجغرافيا السورية

وبيّن سليم أن المسح أُنجز وفق منهجية CARI المعتمدة دولياً، وشمل 267 ناحية من أصل 272، ليغطي كامل الجغرافيا السورية للمرة الأولى، بما يوفّر قاعدة بيانات دقيقة يمكن الاستناد إليها في تصميم السياسات والتدخلات، ولاسيما للفئات الأكثر هشاشة، مثل: سكان المخيمات، النازحون، والأسر التي تعيلها النساء.

وفيما يتعلق باستمرار انخفاض مستويات الأمن الغذائي في بعض المحافظات، أوضح سليم أن ذلك يرتبط بعوامل سياسية وإدارية حالت دون تنفيذ تدخلات حكومية مماثلة لبقية المناطق، مؤكداً أن تحسّن المؤشرات في المناطق التي تخضع للإدارة الحكومية يثبت فاعلية السياسات المتبعة، وأن عودة هذه المناطق إلى الإدارة الكاملة للدولة تشكّل مدخلاً أساسياً لإطلاق المعالجات الاقتصادية والتنموية فيها، بالرغم مما تمتلكه من موارد كان يفترض أن تنعكس إيجاباً على نتائج المسح.

مؤشرات التحسن والتحديات الاقتصادية والغذائية

أكد رئيس وحدة الأبحاث وتقييم الاحتياجات والرصد في برنامج الأغذية العالمي في سوريا_ محمد سالم لـ «العالم الاقتصادي» أن إطلاق نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري لعام 2025 يشكّل خطوة محورية في إتاحة البيانات أمام الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية، بما يسهم في تحسين تخطيط البرامج والسياسات الهادفة إلى دعم الأمن الغذائي للأسر السورية.

وأوضح أن المسح شمل أكثر من 34 ألف أسرة في مختلف المحافظات، وتم من خلاله جمع بيانات بشأن أوضاع الأمن الغذائي، وأنماط الإنفاق والاستهلاك، ما يوفر قاعدة معلومات دقيقة تساعد برنامج الأغذية العالمي في توجيه تدخلاته، وتدعم الحكومة السورية في صياغة سياسات أكثر فاعلية.

وأشار إلى أن نتائج عام 2025 أظهرت تحسناً ملحوظاً في مستويات الأمن الغذائي، حيث ارتفعت نسبة الأسر الآمنة غذائياً من 11% في عام 2024 إلى 18% في عام 2025، مرجعاً ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها: انخفاض أسعار السلة الغذائية الأساسية بنحو 20% مقارنة بالعام السابق.

وأضاف أن زيادة التحويلات المالية من الخارج، إلى جانب استقرار

الأوضاع الأمنية، والتسهيلات الجمركية ورفع الرسوم عن معظم المواد الغذائية، أسهمت_ مجتمعةً_ في: تخفيض الأسعار، وتحسين القدرة الشرائية للأسر.

ولفت إلى أن هذه المؤشرات الإيجابية ترافقت مع بعض التحديات، وفي مقدمتها الجفاف الذي أثر في الوضع الاقتصادي والأمن الغذائي، معرباً عن أمله في أن يشهد العام المقبل تحسناً أكبر في حال تحسّن الموسم الزراعي وتراجعت حدة الجفاف.

أهمية نتائج المسح لتخطيط التدخلات الإنسانية وخطط الاستجابة لعام 2026

وأوضح قائد فريق مسح الأمن الغذائي في سوريا_ متعب مرعي لمجلة «العالم الاقتصادي» أن المسح يُنفّذ بالتعاون مع هيئة التخطيط والإحصاء ويعد من أكبر المسوحات التي تُجرى في البلاد، حيث شمل زيارة نحو 35 ألف أسرة، مع تصميم العينة لتكون ممثلة على مستوى الناحية لضمان دقة النتائج لكل السكان المقيمين ضمنها.

وأشار إلى أن المسح يُنفّذ سنوياً ويغطي كامل الجغرافيا السورية، بالتعاون مع شركاء آخرين، مؤكّداً على الدور الكبير الذي تضطلع به هيئة التخطيط والإحصاء في هذا المشروع، من حيث: التمويل، توفير البنية التحتية، الدعم الفني، المشاركة في معالجة البيانات وضمان جودتها؛ منذ مرحلة التحضير وتصميم الاستمارة؛ وحتى إعداد التقرير وعرض النتائج.

وبيّن أن هذا البحث يُشكّل خط الأساس لجميع التدخلات الإنسانية المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة، حيث تُستخدم نتائجه لتحديد عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً في سوريا، ووضع خطط التدخل وفق احتياجات كل ناحية.

وأوضح أن المسح ستتبعه ورشة عمل بشأن الاحتياج الإنساني وخطط الاستجابة لعام 2026، حيث يجتمع الشركاء من أجل: مناقشة النتائج، التحقق من دقتها، والمصادقة عليها لتغطية كامل الجغرافيا السورية، ليتم بعد ذلك مشاركة البيانات مع جميع المنظمات الإنسانية لضمان استهداف التدخلات بالشكل الأمثل.

توضح الجداول الآتية نتائج المسح الذي نفذ بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي:

أولاً : « نسبة الأسر الآمنة غذائياً» حسب مكان السكن

مكان السكن	النسبة
إجمالي الأسر السورية	% 18.4
داخل المخيمات	% 4.2

ثانياً: « نسبة الأسر الآمنة غذائياً» حسب المحافظة (المستوى الجغرافي)

المحافظة	نسبة الأسر الآمنة غذائياً
طرطوس	% 29.9
ريف دمشق	% 27.6
دمشق	% 21.9
الحسكة	% 4.6
الرقة	% 4.2
السويداء	% 5.4

ثالثاً: «تطور نسبة الأسر الآمنة غذائياً» (2024/ 2025)

السنة	نسبة الأسر الآمنة غذائياً (خارج المخيمات)
2024	% 11.3
2025	% 18.4

رابعاً: «نسبة الأسر الآمنة غذائياً» حسب مصدر الدخل

مصدر الدخل	نسبة الأسر الآمنة غذائياً
التجارة	% 32.6
الزراعات الكبيرة	% 28.1
الرواتب والأجور	% 18.9
العمالة اليدوية غير الماهرة	% 10.5

تشكلت هذه النتائج والتغيرات بين عامي 2024 - 2025 بفعل مجموعة من العوامل، أهمها:

1- انخفاض في تكلفة المواد الغذائية للحد الآمن للأسر بين عامي 2024 - 2025 ، وهو ما يعكس انخفاض معدلات التضخم للمواد الغذائية بصورة كبيرة بعد التحرير.

2- ارتفاع متوسط دخل الأسر بنسبة 21.8 % بين عامي 2024 - 2025

3- لعب الاستقرار والوضع الأمني في المحافظات دوراً مهماً في مستويات الأمن الغذائي، حيث سجلت المحافظات، التي تعاني من مشكلات أمنية،(الحسكة- الرقة- السويداء)، مستويات أمن غذائي أقل من بقية المحافظات.

الصناعة في سوريا..
أزمة نموذج.. وأفق دولة تنموية

لا يمكن فهم مسار الصناعة في سوريا بوصفه تطوراً قطاعياً تقنياً أو اقتصادياً معزولاً، بل باعتباره تعبيراً مكثفاً عن طبيعة النموذج الاقتصادي– المؤسسي الذي حكم الدولة عقوداً طويلة، فالصناعة، في التجربة السورية، لم تكن ضحية نقص الموارد الطبيعية أو غياب الكفاءات البشرية، بقدر ما كانت نتيجة مباشرة لخيارات بنيوية؛ أعادت إنتاج اقتصاد ريعي؛ يقوم على: الضبط الإداري، الامتيازات، والأنشطة قصيرة الأجل؛ ويهمّش الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد.

قبل عام 2011، لم تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حدود 22 %–25 % في أفضل تقديراتها، وهي نسبة متواضعة مقارنة باقتصادات نامية مماثلة تجاوزت فيها الصناعة 30 %–35 %.

كما اتسمت الصناعة السورية بـ: انخفاض القيمة المضافة، وارتفاع الاعتماد على مدخلات مستوردة، ما حدّ من قدرتها على خلق تراكم إنتاجي مستدام.

من هذا المنطلق، يعالج هذا النص الصناعة السورية؛ بوصفها قضية نموذج دولة لا مجرد قطاع متعثر أو نشاط اقتصادي محدود.

لماذا الصناعة؟.. سؤال التنمية المؤجل

تشير الخبرات التنموية المقارنة إلى أن الصناعة تمثل القلب الصلب لأي عملية تنمية مستدامة، فهي القطاع الأكثر قدرة على: توليد القيمة المضافة، خلق فرص عمل مستقرة، بناء قاعدة ضريبية واسعة، وتوطين المعرفة والتكنولوجيا، وتبيّن الأدبيات الاقتصادية أن كل زيادة بنسبة 1% في الناتج الصناعي يمكن أن ترفع معدل النمو الاقتصادي الكلي بنحو 0.3–0.5 نقطة مئوية، إضافة إلى أثرها المضاعف في بقية القطاعات.

في سوريا، حيث تراوحت نسبة التشغيل الصناعي قبل الحرب بين 14 % و 18 % من إجمالي اليد العاملة، كان يمكن للصناعة أن تلعب دوراً محورياً في: امتصاص البطالة، وتعزيز استقرار الطبقة الوسطى، غير أن سؤال الصناعة جرى تأجيله مراراً أو اختزاله في إجراءات إدارية، بدل التعامل معه كخيار استراتيجي لبناء اقتصاد إنتاجي ودولة تنموية.

الصناعة السورية بوصفها نتاج نموذج لا قطاعاً فاشلاً

ما بعد الاستقلال.. صناعة بلا معرفة

بين عامي 1946 وأواخر الخمسينيات، تركز النشاط الصناعي في الصناعات: الغذائية، الزراعية التحويلية، والاستهلاكية البسيطة، بلغت مساهمة الصناعة في هذه المرحلة نحو 10 % – 15 % من الدخل الوطني، وهي نسبة منسجمة مع طبيعة الاقتصاد آنذاك، إلا أن غياب الاستثمار في التعليم الصناعي والبحث العلمي، وعدم وجود رؤية للانتقال نحو صناعات أكثر تعقيداً، أبقيا التصنيع في إطار كمّي محدود القيمة المضافة.

الدولة المنتجة.. توسع بلا إنتاجية

خلال مرحلة الإحلال محل الواردات (أواخر الخمسينيات– نهاية السبعينيات)، توسعت الدولة في إنشاء صناعات ثقيلة وأساسية، فارتفعت مساهمة الصناعة إلى حدود 20 % – 25 %، وارتفع التشغيل الصناعي إلى نحو 15% – 18% ، غير أن هذا التوسع اتخذ طابعاً كمياً، مع اعتماد واسع على استيراد خطوط إنتاج جاهزة من دون توطين للمعرفة، ما أدى إلى: تدني الإنتاجية، ارتفاع التكاليف، وضعف القدرة التنافسية.

التعددية الاقتصادية.. هيمنة الربح السريع

في الثمانينيات، سمح للقطاع الخاص بدخول النشاط الصناعي إلى جانب القطاع العام، إلا أن معظم الاستثمارات اتجهت نحو صناعات استهلاكية سريعة الدوران، وتشير التقديرات إلى أن أقل من 10%

من الاستثمارات الصناعية الخاصة توجهت إلى صناعات هندسية أو تكنولوجية، ما أبقى البنية الصناعية عند مستوى تقني متوسط أو منخفض.

الانفتاح الشكلي.. تشريعات بلا سياسة

بين عامي 2000 و2010، صدرت قوانين استثمار متعددة ذات طابع إصلاحي شكلي، من دون أن تغير جوهر النموذج، بقيت مساهمة الصناعة عند 18 % – 22 %، بينما أدت تعددية المرجعيات وطول الإجراءات واتساع السلطة التقديرية إلى رفع تكلفة المعاملات، وترسيخ منطق الريع والفساد على حساب الاستثمار الصناعي النوعي.

الحرب بوصفها كاشفاً بنيوياً

كشفت الحرب، بين عامي 2011 و 2023، هشاشة القاعدة الصناعية السورية، فقد انخفضت مساهمة الصناعة إلى أقل من 10 % من الناتج المحلي، وتراجعت نسبة التشغيل الصناعي إلى ما دون 10 %، مع خروج أكثر من نصف المنشآت الصناعية عن الخدمة، لم يكن هذا الانهيار حدثاً طارئاً، بل نتيجة منطقية لمسار طويل؛ من ضعف التوطين التكنولوجي؛ وغياب منظومة بحث علمي صناعي.

ما بعد 2024.. إعادة طرح سؤال الدولة التنموية

أظهرت مرحلة ما بعد 2024 مؤشرات تعافٍ نسبي، حيث ارتفعت مساهمة الصناعة إلى حدود 13 % – 15 %، وتحسن التشغيل الصناعي إلى نحو 12% – 14% ، غير أن هذا التحسن يبقى في إطار التعافي لا التنمية، ما لم يُربط برؤية واضحة لدور الدولة بوصفها دولة تنظيمية تنموية؛ تضع قواعد مستقرة؛ وتوجه الاستثمار نحو صناعات ذات قيمة مضافة مرتفعة؛ وتربط الحوافز بالأداء الإنتاجي والتكنولوجي.

التشريع كأداة تنمية لا كآلية ضبط

تُظهر التجربة السورية أن المشكلة لم تكن في غياب القوانين، بل في وظيفتها الفعلية، فقد ركزت التشريعات على الترخيص والرقابة أكثر من تركيزها على توجيه الاستثمار، وتشير تقديرات إلى أن تحسين البيئة التشريعية وحده يمكن أن يرفع مساهمة الصناعة إلى حدود 18% – 20% خلال خمس سنوات، إذا اقترن بسياسة صناعية واضحة ومستقرة.

الصناعة والمجتمع.. ما وراء الأرقام

لا تقتصر أهمية الصناعة على بعدها الاقتصادي، بل تمتد إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية، فإنتاجية العامل الصناعي تزيد بنحو 30 % – 50 % على إنتاجية العامل في القطاعات الخدمية منخفضة القيمة.

وفي سوريا؛ ساهم تراجع الصناعة في إضعاف الطبقة الوسطى، إذ لم ينعكس النمو المسجل قبل 2011 (4% – 5% سنوياً) على توزيع الدخل بسبب طابعه الريعي، وتشير التقديرات إلى أن كل استثمار صناعي بقيمة 100 مليون دولار يمكن أن يولد ما بين 3 و 5 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

فجوة التكنولوجيا والإنتاجية

قبل 2011؛ لم يتجاوز الإنفاق على البحث والتطوير 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي يفوق 15%، انعكس ذلك في بنية الصادرات الصناعية، حيث تجاوزت حصة المنتجات منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا 70% ، وبالتالي فتجاوز هذه الفجوة يتطلب سياسة صناعية تدمج: التعليم التقني، والبحث التطبيقي، وحوافز نقل التكنولوجيا.

من سؤال الصناعة إلى أفق الدولة التنموية

تؤكد هذه القراءة أن أزمة الصناعة في سوريا كانت، في جوهرها، أزمة نموذج اقتصادي– مؤسسي؛ همّش الإنتاج؛ وقيّد دور الدولة التنموي، أكثر مما كانت نتيجة نقص الموارد أو القدرات، غير أن التحولات التي أعقبت مرحلة التحرير فتحت مساراً جديداً يمكن البناء عليه، ولاسيما في ظل شروع الحكومة الجديدة بإطلاق إصلاحات اقتصادية وتشريعية؛ تستهدف: إعادة الاعتبار للإنتاج، تحسين بيئة الاستثمار، تبسيط الإجراءات، وتعزيز الاستقرار المؤسسي.

لقد أظهرت الخطوات الأولى لما بعد التحرير مؤشرات إيجابية، سواء من حيث إعادة تشغيل جزء من القاعدة الصناعية، أو من حيث الخطاب الرسمي الذي أعاد وضع الصناعة في صلب مشروع التعافي وإعادة البناء، وبالرغم من أن هذه الإصلاحات لا تزال في بداياتها وتواجه تحديات كبيرة، فإنها تشكّل أساساً مهماً للانتقال من مرحلة التعافي إلى مرحلة التنمية، إذا ما جرى تعميقها وربطها بسياسة صناعية واضحة وطويلة الأجل.

إن المستقبل الصناعي في سوريا يظل رهين القدرة على استكمال هذه الإصلاحات وتحويلها إلى مسار مؤسسي مستدام؛ تقوم فيه الدولة بدور تنظيمي وتنموي فاعل؛ وتُبنى شراكة حقيقية مع القطاع الخاص؛ ويُوجَّه الاستثمار نحو صناعات ذات قيمة مضافة ومعرفة عالية.

وفي هذا الأفق، لا تمثل الصناعة مجرد قطاع اقتصادي، بل رافعة أساسية لبناء مستقبل أكثر استقراراً وعدالة واستدامة للدولة والمجتمع معاً.

الاقتصاد في خبر

- دخلت العملة السورية الجديدة حيّز التداول يوم 2026/1/1 في خطوة تهدف إلى: تعزيز الاستقرار المالي، تسهيل التعاملات اليومية، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات.
- أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة يوم 2026/1/1 عن سلسلة من الإجراءات لـ: دعم استبدال العملة الوطنية، وضمان استقرار السوق؛ خلال فترة التعايش بين العملتين القديمة والجديدة.
- أعلن النائب الأول لحاكم مصرف سوريا المركزي مخلص الناظر، عن انطلاق عملية استبدال العملة السورية القديمة بالعملة الجديدة بشكل فعلي يوم 2026/1/3.
- أعلن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية مازن ديروان يوم 2026/1/3 عن خطة شاملة للاتحاد في المرحلة المقبلة؛ بهدف دعم الصناعة السورية.
- وقعت وزارة الطاقة السورية، ووزارة البترول والثروة المعدنية المصرية يوم 2026/1/5 مذكرتي تفاهم للتعاون في مجالات: الغاز، الطاقة، والمنتجات البترولية.
- أعلن القائم بأعمال السفارة الإيطالية في دمشق ستيفانو رافانيان يوم 2026/1/6 استعداد بلاده لتزويد سوريا بالمعدات والآليات الزراعية التي تساهم في تحسين إنتاج الزراعة السورية.
- وقّعت وزارة الاقتصاد والصناعة يوم 2026/1/6 في دمشق مذكرة تفاهم مع شبكة الآغا خان للتنمية، تهدف إلى: تطوير القطاع الصناعي، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- وقع مجلس الأعمال السوري الصيني يوم 2026/1/6 مع مجموعة "سوجولاند" (Suzhou Land Group) الصينية الرائدة في إدارة المدن الصناعية الذكية، مذكرة تفاهم تهدف إلى: تعزيز التعاون الصناعي ونقل التجارب المتقدمة إلى سوريا.
- بدأ يوم 2026/1/7 التشغيل الرسمي لمعمل المدينة الغذائية لتكرير السكر الخام في المدينة الصناعية بحسياء؛ بطاقة إنتاجية تصل إلى 3 آلاف طن يومياً من مادة السكر؛ وبمواصفات عالمية.
- شارك وزير الزراعة أمجد بدر يوم 2026/1/8 في افتتاح الاجتماع الإقليمي السابع للمنسقين الوطنيين في الدول العربية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في بيروت.
- أصدر وزير الاقتصاد والصناعة نضال الشعار يوم 2026/1/9 قراراً بتشكيل مجلس الأعمال السوري الألماني، وذلك في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين سوريا وألمانيا.
- أعلن وزير الطاقة محمد البشير يوم 2026/1/9 بدء ضخ الغاز من خلال الأردن إلى محطة الناصرية في ريف دمشق.
- أعلنت هيئة التخطيط والإحصاء يوم 2026/1/11 نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري في سوريا "المرحلة التاسعة – 2025 ، الذي نفذته بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي "WFP".
- أصدر وزير الاقتصاد والصناعة نضال الشعار يوم 2026/1/12 قرارين يقضيان بـتفويض الهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة بـ: سحب تراخيص المحلات التي تشتري الذهب المسروق، وإحداث ضابطة خاصة بالصاغة تتبع لها.
- أصدر وزير الاقتصاد والصناعة نضال الشعار يوم 2026/1/12 قراراً يقضي بتعديل قرار المجلس المحلي في مدينة الراعي بريف حلب؛ المتعلق بإنشاء المنطقة الصناعية، إلى إحداث مدينة صناعية في المنطقة باسم المدينة الصناعية في الراعي.
- شاركت سوريا يوم 2026/1/13 في فعاليات النسخة الخامسة من مؤتمر التعدين الدولي؛ المنعقد في العاصمة السعودية الرياض تحت عنوان: "المعادن.. مواجهة التحديات لعصر تنمية جديد"؛ بوفد رسمي يترأسه وزير الطاقة محمد البشير.

- وقعت الشركة العامة للملبوسات التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة يوم 2026/1/14 اتفاقية مع شركة "المعري"، تتضمن: استثمار وإعادة تشغيل وحدات إنتاجية تابعة للشركة في محافظتي اللاذقية وطرطوس.
- وقّعت الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية يوم 2026/1/15 اتفاقية استثمار استراتيجية مع شركة DENİZCİLİK SANAYİ VE TİCARET A.Ş التركية؛ بهدف إدخال صناعة السفن إلى سوريا وفق المعايير الدولية.
- بحث وزيرا المالية محمد يسر برنية والأشغال العامة والإسكان مصطفى عبد الرزاق يوم 2026/1/16 مع إدارة بنك قطر الوطني في سوريا، برامج التمويل المخصصة لمشاريع الإسكان.
- أعلنت الشركة السورية للبترول (SPC) يوم 2026/1/17 أنها تسلّمت بشكل رسمي حقلي الرصافة، ومن وحدات الجيش العربي السوري، تمهيداً لإعادة وضعهما بالخدمة وفق الخطط المعتمدة.
- وقّعت المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية يوم 2026/1/19 اتفاقيتين مع شركة الشرقية للتجارة والمقاولات، وشركة الحسن القابضة في مجال بيع واستثمار وتسويق الفوسفات.
- أصدر وزير الاقتصاد والصناعة نضال الشعار يوم 2026/1/20 قراراً بتشكيل المجلس السوري لتنسيق مجالس الأعمال المشتركة لدى الوزارة ليكون إطاراً جامعاً؛ يعنى بـ: تنسيق وتنظيم وتطوير عمل مجالس الأعمال المشتركة السورية مع دول العالم.
- شاركت وزارة السياحة يوم 2026/1/21 في فعاليات المعرض الدولي للسياحة فيتور FETUR 2026؛ في نسخته الـ46 في مدريد بإسبانيا بمشاركة أكثر من 150 دولة ومؤسسة سياحية دولية.
- أعلن المجلس السوري البريطاني للأعمال يوم 2026/1/22 تنظيمَ مؤتمر استثماري بريطاني في دمشق، خلال نيسان المقبل، لـ: تعزيز التبادل الاقتصادي، وتوسيع الشراكات الاستثمارية.

- أجرى وفد مشترك من وزارة الطاقة ووزارة الاقتصاد والصناعة يوم 2026/1/23 زيارة إلى معامل مجموعة Alixir Group في جمهورية صربيا لتعزيز التعاون في مجال: الصناعات الكيميائية، وتطوير التقانات المرتبطة بالفوسفات والأسمدة.
- أكد مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول صفوان شيخ أحمد يوم 2026/1/24 أن الفرق الفنية باشرت عمليات: استخراج النفط من الحقول المحررة حديثاً، ونقله إلى مصفاتي حمص وبانياس.
- بدأت الشركة السورية للبترول يوم 2026/1/24 ضخ الغاز الخام من حقول جبسة في الحسكة إلى معمل غاز الفرقلس بريف حمص؛ بضغط 35 بارا، في خطوة مهمة لـ: تعزيز الإنتاج، وتأمين الغاز المخصص لتوليد الكهرباء.
- انطلقت يوم 2026/1/25 أول رحلة قطار لنقل الحبوب من مرفأ اللاذقية إلى مدينة حلب، مروراً بمحافظتي حمص وحماة؛ بعد توقف 15 عاماً.
- وافق مجلس الوزراء الأردني يوم 2026/1/25 على مذكرة تفاهم في مجال النقل بين وزارات النقل في سوريا والأردن وتركيا لـ: تعزيز التّرابط، وزيادة كفاءة واستدامة عمليات النقل، وتطوير البنية التحتية بين البلدان الثلاثة.
- وقعت الشركة السورية للبترول يوم 2026/1/26 مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية اليوم الإثنين، اتفاقية لشراء الغاز الطبيعي؛ بهدف: تزويد سوريا بنحو 4 ملايين متر مكعب يومياً من الغاز الطبيعي عبر الأراضي الأردنية.
- شاركت 39 شركة سورية رائدة في مجال الصناعات الغذائية يوم 2026/1/26 في معرض الخليج للأغذية "جولفود 2026" بدبي في الإمارات؛ بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والصناعة؛ وتنظيم هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.
- شارك وفد من وزارة الإدارة المحلية والبيئة السورية يوم 2026/1/28 في فعاليات منتدى مستقبل العقار؛ بنسخته الخامسة في السعودية؛ بمشاركة أكثر من 300 متحدث وخبير وصانع قرار من أكثر من 140 دولة.

رأس المال الاجتماعي في الوطن العربي

يُعدّ رأس المال الاجتماعي من المفاهيم المحورية في العلوم الاجتماعية المعاصرة، لما له من دور حاسم في: تفسير مستويات التنمية، الاستقرار السياسي، جودة الحوكمة، والتماسك المجتمعي، وقد اكتسب هذا المفهوم أهميةً متزايدةً في دراسة المجتمعات العربية، ولاسيما في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة، خلال العقود الأخيرة، فـ: ضعف الثقة، تراجع المشاركة المدنية، وهيمنة البنى التقليدية، كلها عوامل تثير تساؤلات جوهرية بشأن: واقع رأس المال الاجتماعي في الوطن العربي، محدداته، وآفاق تعزيزه.

الآن.. كيف يمكننا تحليل واقع رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العربية وما أبعاده الأساسية والعوامل المؤثرة فيه؟ وما انعكاساته على التنمية والحكم الرشيد؟.

سنحاول في هذا العرض التحليلي أن نجد إجابة عن ذلك؛ استناداً إلى مجموعة من المعطيات النظرية والنتائج.

مفهوم رأس المال الاجتماعي وأبعاده

يُعرَّف رأس المال الاجتماعي ـ عموماً ـ بأنه: شبكة العلاقات الاجتماعية، القيم المشتركة، ومعايير الثقة والتعاون؛ التي تسهّل التنسيق والعمل الجماعي داخل المجتمع، ولا يقتصر هذا المفهوم على الروابط الشخصية، بل يمتد ليشمل: المؤسسات، المجتمع المدني، وأنماط التفاعل بين الأفراد والدولة، ويتكوّن رأس المال الاجتماعي من عدة أبعاد رئيسة، أبرزها:

الثقة الاجتماعية: وتشمل الثقة بين الأفراد، والثقة بالمؤسسات العامة والخاصة.

المشاركة المدنية والسياسية: مثل الانخراط في الجمعيات، والنقابات، والعمل التطوعي.

الشبكات الاجتماعية: سواء كانت رسمية أو غير رسمية، حديثة أو تقليدية.

القيم والمعايير المشتركة: مثل التعاون، والتضامن، وقبول الآخر.

وتُعد هذه الأبعاد مترابطةً؛ فضعف أحدها غالباً ما يؤثر في بقية المكونات، ما ينعكس على الأداء العام للمجتمع.

الخصوصية العربية لرأس المال الاجتماعي

يتميز رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العربية بخصوصية نابعة من البنية الاجتماعية والثقافية والتاريخية، فالعلاقات: العائلية، القبلية، والطائفية تلعب دوراً مركزياً في تشكيل الشبكات الاجتماعية، وغالباً ما تحل محل المؤسسات الحديثة في توفير الحماية والدعم.

وعلى الرغم من أن هذه الروابط التقليدية قد تُسهم في تعزيز التضامن داخل الجماعات الصغيرة؛ فإنها في الوقت نفسه قد تُضعف الثقة العامة، وتحدّ من بناء رأسمال اجتماعي جامع يمتد إلى المجتمع ككل.

ويؤدي هذا النمط إلى ما يُعرف بـ «رأس المال الاجتماعي الرابط» على حساب «رأس المال الاجتماعي الجسري» الذي يربط بين جماعات مختلفة.

واقع الثقة الاجتماعية في الوطن العربي

تشير المعطيات المتوافرة إلى أن مستويات الثقة العامة في المجتمعات العربية تُعد منخفضة نسبياً، سواء على مستوى الثقة بين الأفراد أو الثقة بالمؤسسات، ويُعزى ذلك إلى عوامل متعددة، منها: انتشار الفساد والمحسوبية، ضعف سيادة القانون، محدودية الشفافية والمساءلة، والتجارب التاريخية مع الاستبداد السياسي.

وغالباً ما تتركز الثقة في الدوائر الضيقة، كالعائلة أو الجماعة المحلية، بينما تتراجع تجاه الغرباء والمؤسسات الرسمية، ما يُضعف فرص التعاون الواسع والعمل الجماعي المنظم.

المشاركة المدنية والسياسية

تُعد المشاركة المدنية أحد المؤشرات الأساسية إلى قوة رأس المال الاجتماعي، غير أن الواقع العربي يكشف عن مستويات محدودة من المشاركة المنظمة في الجمعيات التطوعية، والنقابات المهنية، مقارنةً بالعديد من المناطق الأخرى في العالم، ويرتبط هذا الضعف بعدة محددات؛ من بينها: القيود القانونية والسياسية المفروضة

على العمل المدني، ضعف الثقافة الديمقراطية، انعدام الثقة بجدوى المشاركة، والخوف من التبعات الأمنية أو الاجتماعية، ومع ذلك، تظهر بعض أشكال المشاركة غير الرسمية، ولاسيما في المبادرات الخيرية أو التضامنية، ما يشير إلى وجود طاقات كامنة يمكن توظيفها في حال توافر بيئة داعمة.

المحددات الاجتماعية والاقتصادية

يلعب الوضع الاقتصادي دوراً مهماً في تشكيل رأس المال الاجتماعي، فـ: الفقر، البطالة، واتساع الفجوة بين الطبقات، كلها عوامل؛ تُضعف الثقة والتضامن؛ وتدفع الأفراد إلى الانكفاء على شبكاتهم الضيقة، كما تؤثر مستويات التعليم تأثيراً مباشراً؛ إذ ترتبط المستويات التعليمية الأعلى_ عادةً_ بـ: ارتفاع الثقة، زيادة المشاركة المدنية، والانفتاح على الآخر، وفي المقابل يؤدي ضعف التعليم إلى تعزيز القيم التقليدية المغلقة، والاعتماد على العلاقات الزبائنية.

دور الدولة والمؤسسات

تُعد الدولة فاعلاً رئيساً في بناء أو إضعاف رأس المال الاجتماعي، فعندما تكون المؤسسات العامة فعالةً، وعادلةً، وشفافةً، فإنها تُسهم في تعزيز الثقة العامة، وتشجع المواطنين على المشاركة والتعاون، أما في حال ضعف الحوكمة، وانتشار الفساد، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الثقة، وتراجع رأس المال الاجتماعي، وفي كثير من الدول العربية، أسهمت العلاقة التسلطية بين الدولة والمجتمع في: إضعاف المبادرات المستقلة، وتحويل العمل الجماعي إلى نشاط مراقَب أو مُسيّس، ما أثّر سلباً في تطور المجتمع المدني.

رأس المال الاجتماعي والتحولات السياسية

أظهرت التحولات السياسية التي شهدها الوطن العربي منذ عام 2011 أن ضعف رأس المال الاجتماعي يُعد من العوامل التي حدّت من استدامة التغيير، فـ: غياب الثقة، الانقسامات المجتمعية، وضعف التنظيم المدني؛ كلها عوامل أسهمت في تعثر عمليات الانتقال الديمقراطي في عدد من البلدان، وفي المقابل، تُظهر التجارب المقارنة أن المجتمعات التي تمتلك رصيداً مرتفعاً من رأس المال الاجتماعي تكون أكثر قدرةً على: إدارة الخلافات، بناء التوافقات، ودعم الاستقرار السياسي.

الآثار التنموية لرأس المال الاجتماعي

لا يقتصر أثر رأس المال الاجتماعي على المجال السياسي؛ بل يمتد إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فارتفاع مستويات الثقة والتعاون يُسهم في: خفض تكاليف المعاملات الاقتصادية، تحسين كفاءة الأسواق، دعم المبادرات المحلية، وتعزيز الابتكار والعمل الجماعي.

وفي السياق العربي، يُمكن لتعزيز رأس المال الاجتماعي أن يشكل رافعةً حقيقيةً للتنمية المستدامة، ولاسيما في ظل محدودية الموارد وتزايد التحديات.

آفاق تعزيز رأس المال الاجتماعي عربياً

يتطلب تعزيز رأس المال الاجتماعي في الوطن العربي مقاربةً شاملةً، تشمل: الإصلاح المؤسسي الحقيقي؛ الذي يعزز سيادة القانون والعدالة، إلى جانب دعم المجتمع المدني، توسيع هامش الحرية للعمل التطوعي والتنظيمي، تحسين جودة التعليم، ترسيخ قيم المواطنة والتسامح،

مكافحة الفساد، تعزيز الشفافية والمساءلة، إضافة إلى تشجيع المشاركة السياسية، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف؛ بمعزل عن إرادة سياسية حقيقية، وإشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في عملية الإصلاح.

ختاماً..

يُظهر تحليل واقع رأس المال الاجتماعي في الوطن العربي أنه يعاني من اختلالات بنيوية عميقة؛ ناتجة عن تداخل عوامل: تاريخية، سياسية، اقتصادية، وثقافية، وبالرغم من وجود أشكال تقليدية من التضامن، فإن ضعف الثقة العامة والمشاركة المدنية يحدّان من إمكانات التنمية والاستقرار.

ويمثل الاستثمار في رأس المال الاجتماعي خياراً استراتيجياً للمجتمعات العربية، ليس فقط لتعزيز التماسك الاجتماعي، بل أيضاً لدعم التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة، فمن دون بناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتفعيل المجتمع المدني، ستظل جهود الإصلاح عرضةً للتعثر والتراجع.

الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي 2025.. الواقع والآفاق

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية لتمويل الاقتصادات الوطنية، وأداةً محوريةً في: نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية، وتعزيز القدرة التنافسية. ومع دخول عام 2025، واجه الاقتصاد العالمي مرحلةً معقدةً تتسم بـ: تباطؤ النمو، تصاعد التوترات الجيوسياسية، وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، وهي عوامل انعكست بوضوح على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ على المستويين العالمي والإقليمي؛ بما في ذلك العالم العربي.

الحجم العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر

وفق تقرير الاستثمار العالمي 2025 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر _ عالمياً _ خلال عام 2024 نحو 1.51 تريليون دولار، مقارنةً بنحو 1.7 تريليون دولار في عام 2023؛ مسجلةً انخفاضاً يقارب 11% واستحوذت الاقتصادات النامية على نحو 867 مليار دولار؛ أي ما يعادل 57.5 % من الإجمالي العالمي، مقابل 642 مليار دولار للاقتصادات المتقدمة بنسبة 42.5 %، ويُلاحظ أن جزءاً معتبراً من هذه التدفقات يرتبط بحركات مالية عابرة عبر اقتصادات وسيطة، ما يعني أن حجم الاستثمارات الإنتاجية الفعلية يبقى أقل من الأرقام الاسمية المعلنة.

التوزع الإقليمي لتدفقات الاستثمار عالمياً

جاء التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير متكافئ، حيث استحوذت أميركا الشمالية على نحو 343 مليار دولار؛ بما يعادل 22.7 % من الإجمالي العالمي، تلتها أوروبا بنحو 198 مليار دولار (13.1 %)، وفي المقابل بلغت التدفقات إلى إفريقيا حوالي 97 مليار دولار؛ أي 6.4 % فقط من الإجمالي، ما يعكس استمرار تمركز الاستثمار في الاقتصادات الكبرى بالرغم من التحسن النسبي في نصيب بعض المناطق النامية.

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي

لا يعتمد تصنيف UNCTAD مفهوم «العالم العربي» كوحدة إحصائية مستقلة إذ تندرج دوله ضمن إقليمي شمال إفريقيا وغرب آسيا، وتشير بيانات عام 2024 إلى أن دول شمال إفريقيا العربية استقطبت نحو 50.7 مليار دولار، بينما بلغ نصيب الدول العربية في غرب آسيا نحو 69.8 مليار دولار، وبذلك يصل إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية إلى نحو 120.5 مليار دولار أي ما يقارب 8% من إجمالي التدفقات العالمية.

التوزع الداخلي للاستثمار الأجنبي في الدول العربية

يتسم توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل العالم العربي بدرجة عالية من التركز، فقد استحوذت كل من مصر، بتدفقات بلغت 46.6 مليار دولار؛ والإمارات بنحو 45.6 مليار دولار، على ما يزيد على ثلاثة أرباع إجمالي التدفقات العربية خلال عام 2024؛ تلتها السعودية بنحو 15.7 مليار دولار، ثم سلطنة عُمان بنحو 8.7 مليارات دولار.

في المقابل، حصلت بقية الدول العربية على حصص محدودة نسبياً، بينما سجل العراق صافي تدفقات سلبية؛ نتيجة خروج رؤوس أموال؛ أو تصفية استثمارات قائمة.

مقارنة موقع العالم العربي بالأقاليم الأخرى

يُظهر التحليل المقارن أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية _ عام 2024_ تجاوز إجمالي التدفقات إلى إفريقيا كقارة واحدة، لكنه ظل أقل بكثير من مستويات الاستثمار في أوروبا وأميركا الشمالية، ويعكس ذلك؛ من جهة: تحسن جاذبية بعض الاقتصادات العربية، ولاسيما دول الخليج ومصر؛ ومن جهة أخرى: استمرار محدودية القدرة الاستيعابية الاستثمارية في عدد من الدول العربية الأخرى.

دلالات الأرقام واتجاهات المستقبل

تشير المؤشرات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي يتمتع بزخم واضح، لكنه يظل غير متوازن، فقد نجحت الدول التي: نفذت إصلاحات هيكلية، وفرت بيئة أعمال مستقرة، واعتمدت استراتيجيات واضحة لتنويع اقتصاداتها؛ في جذب النصيب الأكبر من التدفقات.

في المقابل؛ لا تزال دول أخرى تواجه تحديات تتعلق بـ: ضعف البنية المؤسسية، عدم الاستقرار، ومحدودية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

بين الاستثمار الأجنبي والمحلي

تؤكد بيانات عام 2025 أن العالم العربي يشكل لاعباً متوسط الوزن في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، مع تركّز واضح للتدفقات في عدد محدود من الدول، ويبقى الاستثمار الأجنبي عنصراً مكمّلاً للتنمية الاقتصادية وليس بديلاً عن الاستثمار المحلي، ما يستدعي تبني سياسات عربية متكاملة؛ تهدف إلى: توسيع القاعدة الاستثمارية، تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ بما يضمن توزيعاً أكثر توازناً واستدامةً لعوائد الاستثمار الأجنبي في المرحلة المقبلة.

ماذا صدرت الدول العربية في 2025؟
النفط يهيمن... والتصنيع يغيّر المعادلة

تكشف خريطة الصادرات العربية في عام 2025 انقساماً واضحاً بين: اقتصادات لا تزال تعتمد على النفط والغاز كمصدر شبه وحيد للدخل الخارجي، وأخرى نجحت بدرجات متفاوتة في بناء قواعد صناعية وتصديرية أكثر تنوعاً، ولا تعكس الصادرات مجرد أرقام تجارية؛ بل تُعد مؤشراً مباشراً إلى عمق الاقتصاد وقدرته على: خلق قيمة مضافة، توفير فرص عمل، ومواجهة الصدمات العالمية.

السعودية.. النفط أولاً... والبتروكيماويات تعمّق القيمة

تتجاوز صادرات السعودية 300 مليار دولار سنوياً، يشكل النفط الخام الجزء الأكبر منها، وفي المقابل تخطت صادرات البتروكيماويات والبلاستيك 90 مليار دولار، في إطار توجه لزيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على الخام.

قطر.. الغاز الطبيعي المسال في قلب المشهد

يشكل الغاز الطبيعي المسال أكثر من 85 % من صادرات قطر، بقيمة تقارب 120 مليار دولار سنوياً، ما يمنح الدوحة ثقلاً عالمياً في سوق الطاقة، مع بقاء الاقتصاد التصديري شديد التركّز.

الإمارات.. تنويع واسع يتجاوز النفط

بلغت صادرات الإمارات السلعية نحو 600 مليار دولار، استحوذ النفط ومشتقاته على أقل من 30% منها، وتبرز إعادة تصدير الذهب بأكثر من 120 مليار دولار، إلى جانب الألومنيوم بنحو 10 مليارات دولار، ما يعكس دور الإمارات كمركز تجاري وصناعي عالمي.

العراق.. نفط يهيمن واقتصاد مكشوف

تتراوح صادرات العراق بين 115 و 120 مليار دولار سنوياً، يشكل النفط الخام أكثر من 90 % منها، وتبقى الصادرات غير النفطية، مثل: التمور، الكبريت، وبعض المنتجات المكررة؛ محدودة، ما يجعل الاقتصاد العراقي شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط.

الكويت.. النفط ومشتقاته في الصدارة

تدور صادرات الكويت حول 100 مليار دولار، يأتي أكثر من 85% منها من: النفط، والمنتجات البترولية، مع مساهمة محدودة للغاز والصناعات الأخرى.

الجزائر.. الغاز أولاً ثم النفط

تبلغ صادرات الجزائر قرابة 60 مليار دولار، يتصدرها الغاز الطبيعي يليه النفط الخام، كما تحقق الأسمدة النيتروجينية صادرات تتجاوز 3 مليارات دولار، ما يعكس توظيف الطاقة كمدخل صناعي.

عُمان.. مزيج طاقة ومعادن

تصل صادرات عُمان إلى نحو 55 مليار دولار، تشمل: النفط، الغاز، المنتجات المكررة، إلى جانب الحديد شبه المصنع، والأسمدة؛ في محاولة لبناء قاعدة صناعية مرتبطة بالطاقة.

مصر.. تنوع صناعي يمنح مرونة

تجاوزت الصادرات المصرية 45 مليار دولار، موزعةً بين الأسمدة والكيماويات (نحو 9 مليارات دولار)، والملابس الجاهزة (أكثر من 6 مليارات دولار)، ومواد البناء (قرابة 7 مليارات دولار)، إلى جانب: الصناعات الغذائية، الأجهزة المنزلية، الأدوية، ومكونات السيارات، ما يمنح الاقتصاد مرونة أعلى مقارنة باقتصادات أحادية المصدر.

ليبيا.. النفط بلا بديل

تتجاوز صادرات ليبيا 45 مليار دولار في سنوات الاستقرار النسبي، يأتي أكثر من 95% منها من النفط الخام، ما يجعل الاقتصاد عرضة لأي اضطرابات سياسية أو فنية.

المغرب.. السيارات تقود القاطرة التصديرية

بلغت صادرات المغرب نحو 45 مليار دولار، تتصدرها: السيارات ومكوناتها بأكثر من 14 مليار دولار، إلى جانب الأسلاك الكهربائية، الملابس الجاهزة، والفوسفات؛ في نموذج صناعي مندمج مع أوروبا.

الأردن.. التعدين والدواء في الواجهة

تصل صادرات الأردن إلى نحو 13 مليار دولار، تقودها الفوسفات والبوتاس، إلى جانب صناعة دوائية تحقق أكثر من 2 مليار دولار سنوياً.

سوريا.. صادرات محدودة تحت ضغط الحرب

تراجعت الصادرات السورية إلى أقل من 1.5 مليار دولار، وتركزت على: المنتجات الزراعية، وبعض الصناعات الغذائية والنسيجية؛ في ظل غياب شبه كامل للنفط وضعف القاعدة الصناعية.

لبنان.. اقتصاد خدمات بصادرات سلعية ضعيفة

لا تتجاوز الصادرات اللبنانية 4 مليارات دولار، وتشمل: المنتجات الغذائية المصنعة، الأدوية، المجوهرات، وبعض الصناعات الخفيفة؛ في اقتصاد يعتمد تاريخياً على الخدمات والتحويلات.

خلاصة..

تُظهر الصادرات العربية في 2025 مسارين اقتصاديين متباينين: مسار ريعي يعتمد على الطاقة، ومسار آخر يتجه نحو التصنيع وتنويع القاعدة التصديرية.

ومع تسارع التحولات العالمية في الطاقة والتجارة، ستحدد قدرة الدول العربية على تعميق القيمة المضافة موقعها في الاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة.

مناخ الاستثمار العالمي والعربي وفق مؤشر « ضمان »

سامر طلاس

أصبح مناخ الاستثمار أحد أهم المؤشرات المركبة التي تعتمد عليها الدول في تقييم قدرتها على: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولم يعد هذا المفهوم مقتصراً على الحوافز المالية أو حجم السوق؛ بل بات يشمل منظومة متكاملة من العوامل: الاقتصادية، المؤسسية، السياسية، والتكنولوجية، وفي هذا السياق تكتسب المؤشرات المركبة لمناخ الاستثمار أهمية خاصة لكونها توفر أدوات مقارنة موضوعية بين الدول.

ويُعد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2025 من أبرز المراجع الإقليمية في هذا المجال، إذ يقدم تقييماً شاملاً لمناخ الاستثمار في 21 دولة عربية؛ ضمن عينة عالمية تضم 158 دولة.

ونتابع في هذا العرض قراءةً معمّقةً لهذا التقرير من خلال دمج تحليل ترتيب الدول العربية عالمياً، مع مقارنة هذه النتائج بأهم الدول العالمية المتقدمة في مناخ الاستثمار، وشرح مفصل للمعايير المعتمدة في التصنيف.

الإطار المنهجي لمؤشر «ضمان» لمناخ الاستثمار

يعتمد مؤشر «ضمان» على منهجية مركبة؛ تقوم على تجميع وترتيب ؛ وفق مجموعة واسعة من المؤشرات الدولية الصادرة عن أكثر من 30 جهة عالمية، ويشمل المؤشر ما يزيد على 200 مؤشر فرعي ومركب، تُوزع على أربع مجموعات رئيسة؛ تمثل الأبعاد الأساسية لمناخ الاستثمار، وهي: الأداء الاقتصادي، الأداء السياسي والأمني (مخاطر الدولة)، البيئة التشريعية والتنظيمية، وعناصر الإنتاج، وتُحتسب النتيجة النهائية للمؤشر على أساس متوسط ترتيب الدولة في كل مجموعة، مع منح أوزان متساوية للمجموعات الأربع، ويعني ذلك أن تحسن دولة ما في بعد واحد لا ينعكس بالضرورة على ترتيبها العام، ما لم يترافق مع تحسن متوازن في بقية الأبعاد، وهو ما يضفي على المؤشر طابعاً هيكلياً شاملاً.

أهم /20/ دولة عالمياً في مناخ الاستثمار

بالرغم من أن تقرير «ضمان» لا ينشر جدولاً رسمياً لأفضل عشرين دولة عالمياً، فإن منهجيته تسمح بإعادة بناء قائمة تحليلية لأهم الدول المتقدمة في مناخ الاستثمار، استناداً إلى أدائها المتكرر في المؤشرات الدولية المكوّنة للمؤشر، ويوضح الجدول (1) أهم عشرين دولة عالمياً في مناخ الاستثمار وفق هذا الإطار التحليلي.

جدول (1): أهم 20 دولة عالمياً في مناخ الاستثمار (تحليل متسق) مع مؤشر «ضمان»

الدولة	الترتيب
سنغافورا	1
سويسرا	2
الدنمارك	3
هولندا	4
السويد	5
فنلندا	6
ألمانيا	7
كندا	8
النرويج	9
نيوزيلندا	10
أستراليا	11
اليابان	12
كوريا الجنوبية	13
الولايات المتحدة الأميركية	14
المملكة المتحدة	15
الإمارات العربية المتحدة	16
النمسا	17
أيرلندا	18
بلجيكا	19
لوكسمبورغ	20

وتُظهر هذه القائمة هيمنة الدول التي تتمتع بمستويات عالية من: الاستقرار المؤسسي، الحوكمة الرشيدة، البنية التحتية المتقدمة، الجاهزية الرقمية، وتنافسية رأس المال البشري، كما يُلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تُعد الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في اختراق هذه النخبة العالمية، محتلة المرتبة 16 عالمياً.

ترتيب الدول العربية عالمياً في مؤشر «ضمان»

يوضح جدول (2) الترتيب الرسمي للدول العربية في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2024، كما ورد في تقرير «ضمان» لعام 2025.

جدول (2): ترتيب الدول العربية عالمياً في مؤشر «ضمان» لمناخ الاستثمار (2024)

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب العالمي
الإمارات	1	16
قطر	2	33
السعودية	3	40
الكويت	4	50
عُمان	5	51
البحرين	6	58
المغرب	7	73
الأردن	8	83
الجزائر	9	94
مصر	10	104
تونس	11	105
العراق	12	128
ليبيا	13	134
لبنان	14	135
جيبوتي	15	136
موريتانيا	16	137
سوريا	17	153
فلسطين	18	154
السودان	19	156
اليمن	20	157
الصومال	21	158

ويُظهر الجدول استقرار متوسط الترتيب العربي عند المركز 103 عالمياً، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين الأداء العربي والمتوسط العالمي، إضافة إلى تباينات داخلية حادة بين الدول العربية نفسها.

تحليل معايير التصنيف وأثرها في الترتيب

الأداء الاقتصادي: يقيس هذا البعد قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام والتعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية، وقد تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في هذا البعد؛ نتيجة ضعف مؤشرات النمو والتجارة الخارجية في عدد من الدول، بالرغم من تحسن بعض المؤشرات المرتبطة بالاستثمار الكلي والدين العام.

الأداء السياسي والأمني: يُعد هذا البعد من أكثر العوامل تأثيراً في قرار الاستثمار، نظراً لارتباطه المباشر بمخاطر الدولة، وقد أثّرت

النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي سلباً في ترتيب العديد من الدول العربية، في حين حافظت الدول المستقرة على مواقع متقدمة نسبياً.

البيئة التشريعية والتنظيمية: شهد هذا البعد استقراراً نسبياً في المتوسط العربي، مع تحسن في مؤشرات: الحوكمة، الحكومة الإلكترونية، والتنافسية، غير أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتعويض التراجع في مؤشرات الاتفاقيات الاستثمارية والانفتاح القانوني الخارجي.

عناصر الإنتاج: يعكس هذا البعد توافر وجودة عناصر الإنتاج، مثل: البنية التحتية، رأس المال البشري، والجاهزية الرقمية، وقد سجلت بعض الدول العربية تقدماً في: مؤشرات اللوجستيات، والتحول الرقمي، مقابل تراجع في مؤشرات الابتكار والمعرفة.

مقارنة تحليلية بين الدول العربية والدول المتقدمة

تكشف المقارنة بين جدولَي (1) و (2) أن الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة لا تقتصر على مستوى الدخل؛ بل تمتد إلى عمق البنية المؤسسية وكفاءة عناصر الإنتاج، فالدول المتصدرة عالمياً تتميز بتكامل إصلاحي؛ يشمل: الاقتصاد، السياسة، التشريعات، والتكنولوجيا، في حين لا تزال معظم الدول العربية تعاني من اختلالات هيكلية في واحد أو أكثر من هذه الأبعاد.

وتُعد الإمارات نموذجاً عربياً متميزاً في هذا السياق، إذ نجحت في تحقيق توازن نسبي بين الأبعاد الأربعة، ما مكّنها من الدخول ضمن أهم عشرين دولة عالمياً في مناخ الاستثمار.

مؤشر ضمان..

إن مؤشر «ضمان» لمناخ الاستثمار يقدم إطاراً تحليلياً متقدماً لفهم موقع الدول العربية في الاقتصاد العالمي، ويكشف في الوقت ذاته عن فجوات هيكلية عميقة تعوق تحسين ترتيبها عالمياً، وبالرغم من التحسن النسبي في بعض المؤشرات المرتبطة بالحوكمة الرقمية والتنافسية، لا يزال الأداء الاقتصادي والمخاطر السياسية وضعف الابتكار؛ كلها تمثل تحديات مركزية أمام الدول العربية، وعليه فإن تحسين مناخ الاستثمار العربي يتطلب استراتيجية إصلاح شاملة ومتكاملة، تستهدف في آن واحد: تعزيز الاستقرار، تحسين جودة التشريعات، وتطوير عناصر الإنتاج، بما يسمح بتحقيق انتقال حقيقي؛ من الترتيب المتوسط إلى التنافسية العالمية.

مؤشر مدركات الفساد

المفهوم.. المنهجية.. واقع الدول العربية

يُعدّ الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه الدول والمجتمعات المعاصرة؛ لما له من آثار سلبية عميقة في: التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، وثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، وفي ظل صعوبة قياس الفساد؛ بوصفه ممارسة خفية وغير موثقة، في كثير من الأحيان، برزت الحاجة إلى أدوات تحليلية تعتمد على: التقدير المنهجي، والانطباعات المدروسة.

ومن هنا ظهر مؤشر مدركات الفساد كأحد أهم المؤشرات العالمية التي تُستخدم لقياس مستوى الفساد في القطاع العام، ومقارنة الدول فيما بينها، فماذا عن نشأته، ومفهومه، ومنهجية احتسابه؟ وما المؤشرات التي يعتمد عليها؟ وما واقع الدول العربية في هذا المؤشر؟ وما أبرز التحديات والآفاق المستقبلية لمكافحة الفساد في المنطقة العربية؟.

مفهوم الفساد وأبعاده

يُعرَّف الفساد _عموماً_ بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، سواء كانت هذه المكاسب مادية أو معنوية، ولا يقتصر الفساد على الرشوة فحسب، بل يشمل صوراً متعددة، مثل: المحسوبية والزبائنية، اختلاس المال العام، تضارب المصالح، إساءة استغلال النفوذ، وغياب الشفافية في الصفقات العامة.

وتتعدد أبعاد الفساد بين: بعد اقتصادي يؤدي إلى هدر الموارد وتعطيل الاستثمار، وبعد سياسي يضعف الشرعية ويقوض الثقة في الدولة، وبعد اجتماعي يعمّق عدم المساواة ويقوّض مبدأ تكافؤ الفرص.

نشأة مؤشر مدركات الفساد وأهدافه

ظهر مؤشر مدركات الفساد في تسعينيات القرن العشرين استجابةً للحاجة إلى أداة دولية موحّدة لقياس الفساد، ولاسيما مع تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا الحوكمة الرشيدة والإصلاح الإداري.

ويهدف المؤشر إلى: توفير مقياس مقارن لمستويات الفساد بين الدول، رفع الوعي العالمي بخطورة الفساد وآثاره، تشجيع الحكومات على تبني سياسات مكافحة الفساد، وتزويد الباحثين والمستثمرين بمعلومات معيارية عن بيئات الحوكمة، ومن المهم التأكيد أن المؤشر لا يقيس الفساد الفعلي بصورة مباشرة، بل يقيس مدركات الفساد كما يراها خبراء ورجال أعمال ومؤسسات دولية.

مؤشرات الدول في مؤشر مدركات الفساد

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس جوانب مختلفة من أداء القطاع العام، من أبرزها: مستوى الرشوة في الإدارات الحكومية، نزاهة المسؤولين العموميين، مدى استقلال القضاء وفعالية سيادة القانون، شفافية السياسات المالية والإنفاق العام، فعالية المؤسسات الرقابية، حرية الإعلام وإمكانية الوصول إلى المعلومات، حماية المبلّغين عن الفساد، وقدرة الدولة على التحقيق والمحاسبة، وتعكس هذه المؤشرات_ مجتمعةً_ صورة شاملة عن البيئة المؤسسية والقانونية التي تعمل فيها الدولة.

منهجية احتساب مؤشر مدركات الفساد

تُعدّ منهجية احتساب المؤشر من أكثر الجوانب أهمية لفهم نتائجه، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

مصادر البيانات: يعتمد المؤشر على بيانات من 8 إلى 13 مصدراً دولياً، **تشمل:** منظمات دولية، مؤسسات بحثية، بنوك تنمية، واستطلاعات خبراء ورجال أعمال.

شروط إدراج الدول: لا تُدرج أي دولة في المؤشر إلا إذا توفرت لها ثلاثة مصادر مستقلة على الأقل.

تحويل القيم: تُحوَّل نتائج كل مصدر إلى مقياس موحّد من 0 إلى 100.

حساب المتوسط: تُحسب الدرجة النهائية لكل دولة باعتبارها متوسطاً مرجّحاً لدرجات المصادر المتاحة.

التصنيف والترتيب: تُرتَّب الدول تنازلياً، حيث تمثل الدرجة الأعلى مستوى أقل من الفساد.

ويقيس المؤشر الاتجاهات العامة للفساد، ولا يتناول حالات فردية محددة.

قراءة تحليلية لنتائج المؤشر عالمياً

تكشف نتائج المؤشر عالمياً عن فجوة واضحة؛ بين دول تتمتع بمؤسسات قوية وشفافية عالية؛ ودول تعاني من ضعف الحوكمة وغياب المساءلة، وتشير النتائج إلى وجود علاقة قوية بين انخفاض الفساد وكل من: الديمقراطية الفاعلة، استقلال القضاء، وحرية الصحافة، في المقابل، ترتبط المستويات المرتفعة من الفساد بـ: النزاعات المسلحة، ضعف الدولة، وهيمنة النخب السياسية والاقتصادية.

واقع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد

تُظهر نتائج المؤشر أن الدول العربية لا تشكّل كتلة متجانسة، بل تتفاوت بشكل ملحوظ، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات:

1- دول ذات أداء أفضل نسبياً: تحقق درجات متوسطة مقارنة بالمعدل العالمي، نتيجة: استقرار مؤسسي نسبي، أطر قانونية قائمة، إصلاحات إدارية جزئية، مع استمرار تحديات الشفافية والمساءلة.

2- دول ذات أداء متوسط: تمثل الشريحة الأكبر من الدول العربية، وتتميز بـ: انتشار الفساد الإداري، وجود قوانين من دون تطبيق فعّال، وضعف استقلال الهيئات الرقابية.

3- دول منخفضة الأداء: تشمل دولاً تعاني من نزاعات وانهيار مؤسسات وغياب سيادة القانون، حيث يصبح الفساد جزءاً من منظومة الحكم.

أسباب ضعف أداء الدول العربية

من أبرز الأسباب: ضعف الحوكمة الرشيدة، غياب الفصل الحقيقي بين السلطات، تسييس القضاء، ضعف الشفافية المالية، وجود قيود على حرية الإعلام، إضافة إلى محدودية دور المجتمع المدني.

آثار الفساد في التنمية بالدول العربية

للفساد آثار خطيرة، من أهمها: إضعاف النمو الاقتصادي، هروب الاستثمارات، تفاقم البطالة والفقر، تآكل الثقة بين المواطن والدولة، وتعميق الفجوة الاجتماعية.

آفاق الإصلاح ومكافحة الفساد

يتطلب تحسين الأداء: تعزيز استقلال القضاء، تفعيل المساءلة، توسيع الشفافية وإتاحة المعلومات، دعم حرية الإعلام، تمكين مؤسسات الرقابة، وإشراك المجتمع المدني.

أهم دول العالم والدول العربية في مؤشر مدركات الفساد عام 2025
يعتمد تحليل عام 2025 على مؤشر 2024 الصادر في شباط 2025.

1- أهم دول العالم (2025):

الدولة	الدرجة
الدنمارك	≈ 90
فنلندا	≈ 88
سنغافورة	≈ 84
نيوزيلندا	≈ 83
سويسرا	≈ 81
النرويج	≈ 81
السويد	≈ 80

2- الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2025

أعلى الدول العربية أداءً

الدولة	الدرجة	الترتيب العالمي
الإمارات العربية المتحدة	≈ 68	≈ 23
قطر	≈ 59	≈ 38
السعودية	≈ 59	≈ 38
سلطنة عُمان	≈ 55	≈ 50
البحرين	≈ 53	≈ 53

دول عربية في المستوى المتوسط أو المنخفض

الدولة	الدرجة
الكويت	≈ 46
المغرب	≈ 37
تونس	≈ 39
الجزائر	≈ 34
مصر	≈ 30

أدنى الدول العربية أداءً

الدولة	الدرجة
سوريا	≈ 12
اليمن	≈ 13
ليبيا	≈ 13
الصومال	≈ 13

ختاماً..

يُعدّ مؤشر مدركات الفساد أداةً تحليليةً محوريةً لفهم واقع الفساد في القطاع العام، ويكشف عن تحديات بنيوية عميقة في الدول العربية؛ مع وجود نماذج عربية حققت تقدماً نسبياً، ويظل الإصلاح الحقيقي مرهوناً بـ: الإرادة السياسية، ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الشفافية والمساءلة لتحقيق التنمية المستدامة.

الاستثمار الدولي والتنويع الجغرافي.. ركيزة استراتيجية لبناء مَحَافظ قوية

لم يعد الاستثمار الدولي خياراً ثانوياً أو مجرد إضافة تجميلية للمحافظ الاستثمارية؛ بل أصبح ضرورة استراتيجية في ظل بيئة اقتصادية عالمية؛ تتسم بـ: التقلبات الجيوسياسية، التغيرات المناخية، والتحولات التكنولوجية السريعة.

فالمستثمر الذي يقتصر على سوق محلية واحدة يجد نفسه عرضة لمخاطر مركزة، بينما يتيح التنويع الجغرافي توزيع رأس المال عبر أسواق متعددة، ما يقلل من المخاطر ويعزز فرص الاستفادة من النمو العالمي.

مفهوم التنويع الجغرافي وأهميته

يشير التنويع الجغرافي إلى توزيع الاستثمارات عبر دول ومناطق مختلفة بدلاً من التركيز على دولة واحدة فقط، والهدف الأساسي هو تقليل تأثير الصدمات الاقتصادية أو السياسية التي قد تصيب سوقاً بعينها؛ ففي عام 2025، ومع: استمرار حالة عدم اليقين في السياسات الأميركية، وتباين مسارات أسعار الفائدة بين الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي، أصبح التنويع ضرورةً ملحةً.

فالاقتصار على سوق محلية واحدة يجعل المحفظة عرضةً لمخاطر مركزة، مثل: الركود الاقتصادي المحلي أو عدم الاستقرار السياسي، أما توزيع الاستثمارات عالمياً فيمنح المحفظة قدرة أكبر على امتصاص الصدمات وتحقيق قدر من الاستقرار النسبي في العوائد.

معطيات الاستثمار العالمي في 2025

ذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي صدر في حزيران العام الماضي 2025، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعت بنسبة 11 % في عام 2024 لتصل إلى نحو 1.5 تريليون دولار، وتوقع استمرار التباطؤ في النصف الثاني من العام نفسه نتيجة ضعف الثقة الاستثمارية، ومع ذلك أظهرت بعض الأسواق الناشئة أداءً متمايزاً، حيث ارتفعت التدفقات في إفريقيا وجنوب شرق آسيا، بينما تراجعت في أميركا الجنوبية.

الاقتصاد العالمي

يؤكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي في حالة «مرونة متراجعة»، مع نمو ضعيف في أوروبا، واستمرار تفوق الولايات المتحدة بنمو يقارب 2.4 %، أما البنك الدولي فيشير إلى أن الاقتصادات الناشئة ستحقق نمواً يفوق الاقتصادات المتقدمة، بمتوسط 3.7 % مقابل 1.5 % في الدول المتقدمة.

الأسواق الناشئة

ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 30 % في 2025، مع أداء قوي في اليونان وتشيلي والتشيك، كما تواصل الهند والبرازيل جذب الاستثمارات بالرغم من التحديات السياسية.

أثر التنويع الجغرافي في تقليل المخاطر

تتأثر الأسواق المالية بعوامل متعددة تشمل: النمو الاقتصادي، السياسات الحكومية، أسعار الفائدة، والاتجاهات الديموغرافية.

ونظراً لاختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، فإن أداء الأسواق لا يكون متطابقاً في جميع الأوقات؛ فعندما تمر دولة ما بمرحلة تباطؤ اقتصادي، قد تشهد دول أخرى نمواً متسارعاً، وهو ما يسمح بتعويض الخسائر المحتملة في جزء من المحفظة من خلال مكاسب في أجزاء أخرى.

على سبيل المثال، قد تتعرض الأسواق الأوروبية لفترات نمو ضعيف نتيجة سياسات نقدية مشددة، في حين تحقق الأسواق الأميركية أو الآسيوية مكاسب مدفوعة بالابتكار التكنولوجي أو التوسع الصناعي، وفي مثل هذه الحالات، يساهم التنويع الجغرافي في تحقيق توازن أفضل للأداء العام للمحفظة الاستثمارية.

السياق العربي والإقليمي

يكتسب الاستثمار الدولي في المنطقة العربية أهميةً مضاعفةً، فاقتصادات دول الخليج العربي تواصل تعزيز التنويع الاقتصادي؛ عبر الاستثمار في: الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، حيث تقود السعودية والإمارات صفقات كبرى في التكنولوجيا والبنية التحتية؛ بدعم من الصناديق السيادية.

وفي المقابل، تواجه دول، مثل: مصر، تونس، ولبنان ضغوطاً مالية بسبب الديون السيادية، ما يجعل الاستثمار الدولي أداةً لتخفيف المخاطر، أما سوريا، وبعد سقوط النظام المخلوع وانتصار الثورة، فبدأت تشهد إعادة هيكلة اقتصادية؛ مع فرص محتملة في: الزراعة، الصناعة، والبنية التحتية.

هذا السياق يوضح أن المستثمر العربي الذي يقتصر على السوق المحلية يواجه مخاطر كبيرة، بينما يتيح له التنويع الدولي الاستفادة من النمو العالمي وتخفيف أثر الأزمات المحلية.

أدوات الاستثمار الدولي

هناك طرق عدة يمكن للمستثمر أن يستخدمها للوصول إلى الأسواق العالمية وتنويع محفظته الاستثمارية، ومن أبرزها:

1- **صناديق المؤشرات العالمية:** وهي وسيلة سهلة وشائعة للاستثمار في أسواق متعددة حول العالم من خلال صندوق واحد، ما يمنح المستثمر تنويعاً واسعاً من دون الحاجة لشراء كل سهم بشكل منفصل.

2- **الاستثمار المباشر في الأسهم الأجنبية:** يتيح للمستثمر شراء أسهم شركات خارج بلده مباشرة، وهذا يمنحه تحكماً أكبر في اختياراته، لكنه يحتاج إلى معرفة جيدة بالقوانين والأنظمة المحلية في تلك الدول.

3- **الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات:** هذه الشركات تعمل في عدة دول وتحقق أرباحاً من أسواق مختلفة، وتالياً فإن الاستثمار فيها يمنح المستثمر تعرضاً عالمياً غير مباشر حتى لو اشترى أسهمها في السوق المحلية.

4- **العقارات العالمية:** شراء عقارات في مناطق، مثل: آسيا أو أوروبا يُعد وسيلة لتنويع المحفظة بعيداً عن الأسهم والسندات، كما يمكن أن يوفر دخلاً ثابتاً أو فرصاً للنمو على الأمد الطويل.

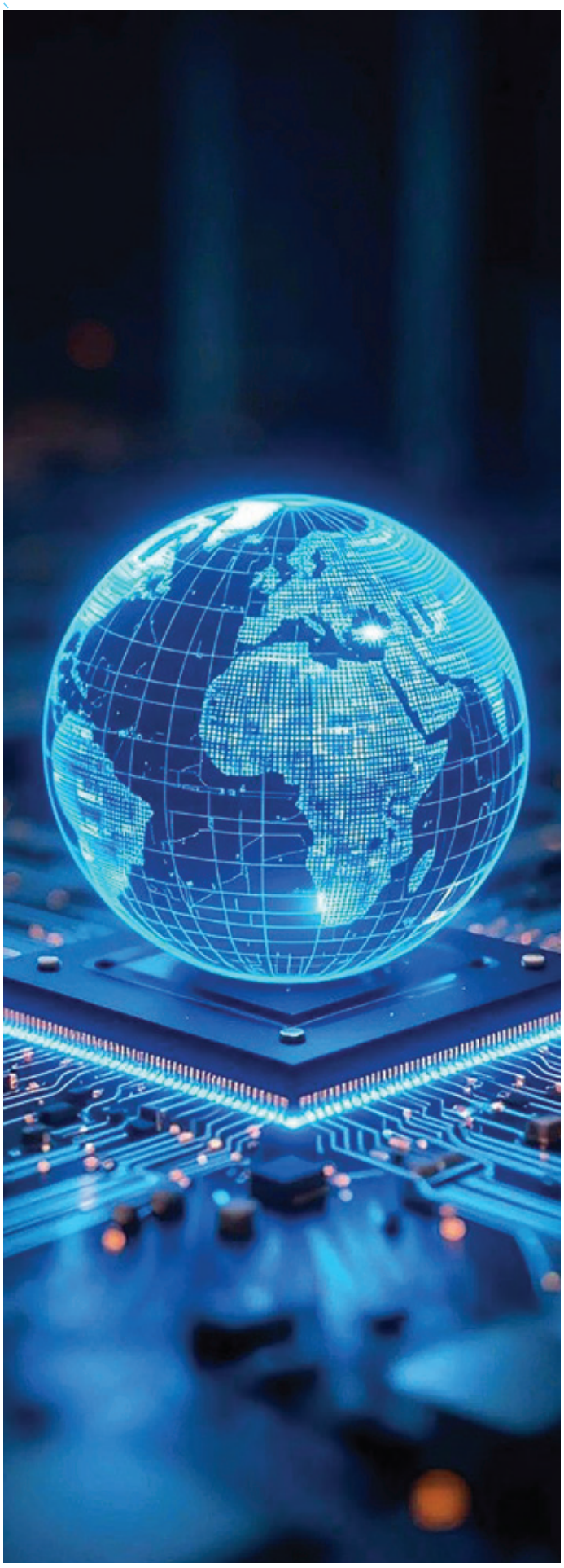

مستويات التوزيع الدولي للمَحَافظ الاستثمارية

يعتمد تحديد مستوى التوزيع الدولي في المحفظة الاستثمارية على: أهداف المستثمر، ودرجة تحمّله للمخاطر، ويمكن تصنيف أنماط المستثمرين وفقاً لثلاثة مستويات رئيسة:

أولاً- المستثمر منخفض المخاطر (المحافظ):

* **الهدف:** الحفاظ على رأس المال وتقليل التقلبات.
* **الاستراتيجية:** التركيز على أدوات استثمارية آمنة؛ مثل السندات والودائع.
* **النسبة الدولية:** نحو 20% من المحفظة مخصصة للاستثمارات الدولية.

ثانياً- المستثمر متوسط المخاطر (المتوازن):

* **الهدف:** تحقيق توازن بين النمو والحماية.
* **الاستراتيجية:** الجمع بين الأسهم والسندات مع تنويع القطاعات.
* **النسبة الدولية:** نحو 40% من المحفظة مخصصة للاستثمارات الدولية.

ثالثاً- المستثمر عالي المخاطر (الجريء/الهجومي):

* **الهدف:** تحقيق نمو مرتفع على الأمد الطويل مع تقبّل تقلبات السوق.
* **الاستراتيجية:** التركيز على الأسهم، خصوصاً في القطاعات الديناميكية؛ مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
* **النسبة الدولية:** بين 50% و 60% من المحفظة مخصصة للاستثمارات الدولية.

المخاطر المرتبطة بالاستثمار الدولي

بالرغم من ميزاته، لا يخلو الاستثمار الدولي من المخاطر، أبرزها:

- **تقلب العملات:** ضعف الدولار في 2025 ساعد الأسواق الناشئة، لكنه زاد من تقلبات اليورو.
- **المخاطر الجيوسياسية:** الحروب والتوترات الدولية.
- **الاختلافات التنظيمية:** قوانين الاستثمار تختلف بين الدول، ما يتطلب متابعة دقيقة.

خطوات عملية للمستثمر العربي

ينبغي للمستثمر العربي أن يضع باعتباره مجموعة من الاعتبارات قبل أن يخطو خطوته الأولى نحو الاستثمارات الدولية؛ من أبرزها: تحديد الأهداف الاستثمارية بوضوح، تخصيص نسبة دولية لا تقل عن 30% حتى للمستثمر المتحفظ، استخدام منصات تداول موثوقة مع إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى التركيز على القطاعات المستقبلية كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي، وكذلك إعادة التوازن دورياً لمواجهة التقلبات.

الاستثمار والتوسع الجغرافي

أصبح الاستثمار الدولي والتنويع الجغرافي ضرورةً استراتيجيةً لمواجهة عالم مملوء بالتقلبات، ويمثل هذا النهج بالنسبة للمستثمر العربي وسيلةً لـ: تقليل المخاطر المرتبطة بالاقتصاد المحلي، الاستفادة من فرص النمو العالمية، وبناء محفظة أكثر مرونة واستدامة؛ فالتفكير عالمياً لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح شرطاً أساسياً لبناء الثروة في القرن الحادي والعشرين.

إعادة هندسة الاقتصاد العالمي في 2026..

تحولات البنية الاقتصادية للنظام الدولي الجديد

العالم الاقتصادي

لو نظرنا إلى الاقتصاد، بوصفه الإطار الناظم للنظام الدولي، لوجدنا أن العالم دخل عام 2026، وقد استقرّ واقع جديد؛ يتمثل في أن الاقتصاد لم يعد مجرد أداة لتحقيق النمو أو تحسين مستويات المعيشة فحسب، بل أصبح الإطار الناظم الذي تُفهم من خلاله العلاقات الدولية، وتُدار عبره موازين القوة، فالتحولات الاقتصادية باتت تعكس_ بوضوح_ التحولات الجيوسياسية، وتؤثر في استقرار الدول داخلياً وخارجياً، وفي ظل تزايد الأزمات وعدم اليقين، لم يعد ممكناً فصل الاقتصاد عن السياسة، إذ أصبح الاثنان متداخلين على نحو بنيوي، ما يجعل تحليل الاقتصاد العالمي مدخلاً أساسياً لفهم النظام الدولي في عام 2026، وهو ما سنوضحه في العرض الآتي:

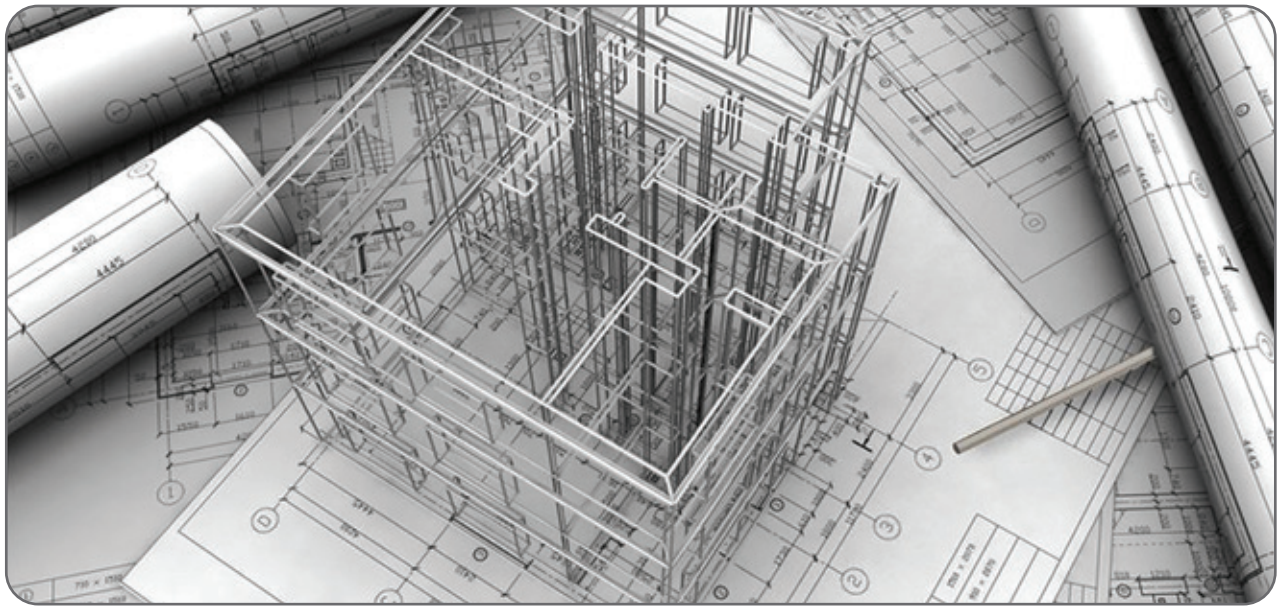

تآكل نموذج العولمة الشاملة

قام النظام الاقتصادي العالمي لعقود على فرضية؛ مفادها أن تحرير التجارة وتكامل الأسواق يؤديان إلى الاستقرار والازدهار، غير أن هذا النموذج تعرض لتآكل تدريجي؛ نتيجة: تكرار الأزمات المالية، تعطل سلاسل الإمداد، وتصاعد النزاعات التجارية. وفي عام 2026، لم تختفِ العولمة، لكنها فقدت طابعها الشامل، وأصبحت انتقائية تخضع لحسابات دقيقة، فلم تعد الدول تنفتح على الأسواق العالمية من دون قيود؛ بل باتت تميّز بين القطاعات الآمنة، وتلك التي تمس السيادة الاقتصادية والأمن القومي.

عودة الدولة إلى مركز الفعل الاقتصادي

من أبرز ملامح اقتصاد 2026 عودة الدولة كفاعل اقتصادي مركزي، فالحكومات لم تعد تكتفي بدور التنظيم أو التصحيح؛ بل أصبحت شريكاً مباشراً في: توجيه الاستثمار، ودعم الصناعات الوطنية، ويشمل ذلك مجالات حيوية؛ مثل: الغذاء، الطاقة، التكنولوجيا، والبنية التحتية، ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً بأن السوق الحرة_ وحدها_ غير قادرة على إدارة المخاطر الكبرى أو ضمان الاستقرار في عالم مضطرب، ما أعاد الاعتبار لدور الدولة بوصفها ضامناً للأمن الاقتصادي.

إعادة تعريف مفهوم الكفاءة الاقتصادية

شهد مفهوم الكفاءة الاقتصادية تحولاً عميقاً، فبعد أن كان يُقاس بخفض التكاليف وتعظيم الأرباح، أصبح في عام 2026 مرتبطاً بالمرونة والاستمرارية، ولم تعد الاقتصادات تُقيَّم فقط بمعدلات النمو المرتفعة؛ بل بقدرتها على التكيّف مع الصدمات الخارجية، والحفاظ على استقرار الإنتاج والخدمات، وقد أدى هذا التحول إلى إعادة ترتيب أولويات السياسات الاقتصادية، مع التركيز على: التنويع، بناء الاحتياطيات الاستراتيجية، وتقليل الاعتماد على مورد واحد أو شريك واحد.

سلاسل الإمداد وإعادة بناء الاعتماد المتبادل

أدت إعادة تعريف الكفاءة إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمداد العالمية، فاتجهت الدول والشركات إلى تقصير هذه السلاسل وتنويعها، مع تعزيز الطابع الإقليمي للإنتاج، وبالرغم من أن هذا التوجه رفع التكاليف، فإنه قلّل من هشاشة الاقتصادات أمام الأزمات، وفي عام 2026، لم تعد سلاسل الإمداد مجرد مسألة لوجستية، بل أصبحت عنصراً من عناصر القوة الاقتصادية والاستقلال الاستراتيجي.

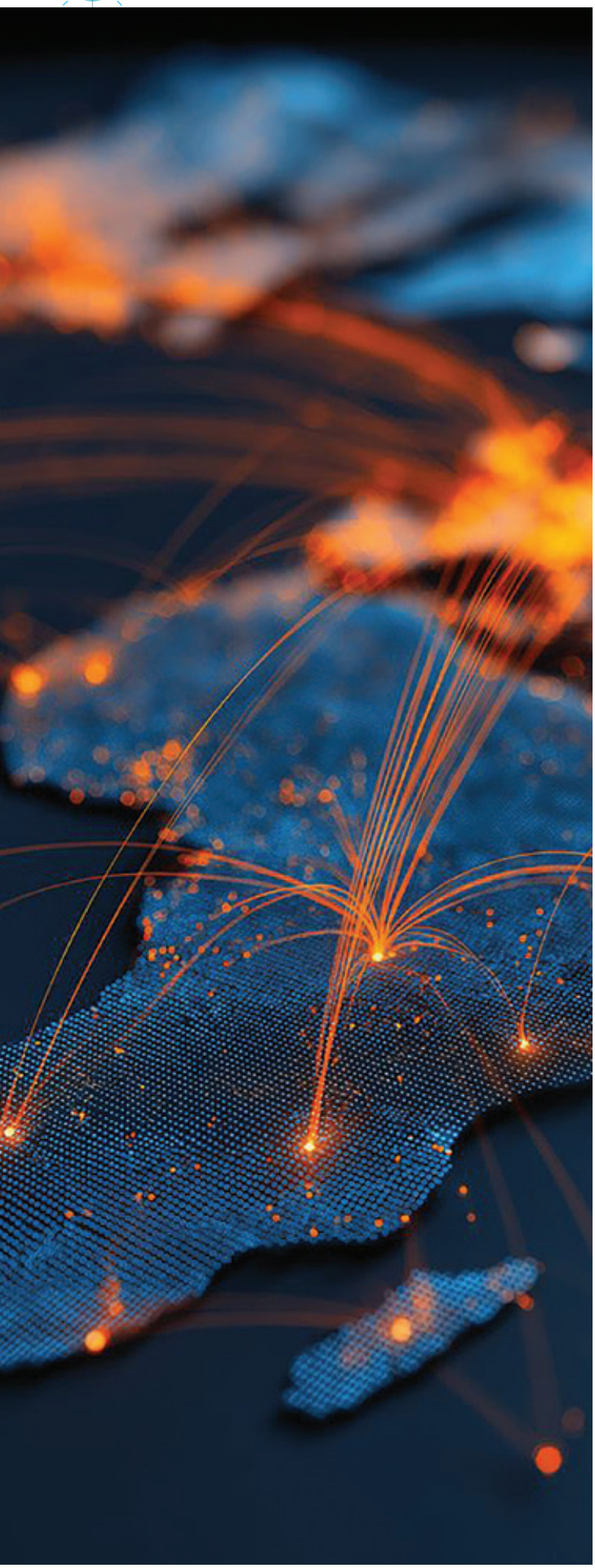

التكنولوجيا كمحرك أساسي للاقتصاد السياسي

أصبحت التكنولوجيا في صميم التنافس الاقتصادي العالمي، فالتحكم في التقنيات المتقدمة، مثل: الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، لم يعد مسألة تجارية فقط؛ بل ركيزة من ركائز السيادة الوطنية، ولهذا ضاعفت الدول استثماراتها في البحث والتطوير، وفرضت قيوداً على نقل المعرفة، وقد أدى هذا الاتجاه إلى انقسام النظام التكنولوجي العالمي إلى مسارات متنافسة، ما عمّق التجزئة الاقتصادية وزاد من حدة التنافس الدولي.

الطاقة والموارد الاستراتيجية

لا يزال قطاع الطاقة يحتل موقعاً محورياً في اقتصاد 2026، فإلى جانب استمرار أهمية النفط والغاز، برزت المعادن النادرة والموارد اللازمة للتحول الطاقي كعناصر حاسمة في ميزان القوة، وأدى ذلك إلى منافسة اقتصادية حادة على تأمين سلاسل توريد هذه الموارد، ما أعاد الاعتبار للجغرافيا السياسية، وربطها مباشرة بالاقتصاد العالمي، وهكذا أصبحت الطاقة أداة نفوذ اقتصادي واستراتيجي في آن واحد.

الدول العربية في الاقتصاد العالمي الجديد

تحتل الدول العربية موقعاً حساساً ومهماً في النظام الاقتصادي لعام 2026، فمن جهة لا يزال العديد منها لاعباً رئيساً في أسواق الطاقة العالمية، وهو ما يمنحها وزناً اقتصادياً مستمراً، ومن جهة أخرى تواجه هذه الدول تحديات هيكلية تتعلق بتنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية، كما أن الموقع الجغرافي للعالم العربي يمنحه فرصة للاستفادة من إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، بشروط: تعزيز التكامل الاقتصادي، تحسين مناخ الاستثمار، وبناء مؤسسات قادرة على إدارة التحولات الاقتصادية بكفاءة.

تحولات النظام المالي العالمي

شهد النظام المالي العالمي تحولات عميقة في عام 2026، فأصبحت التدفقات المالية أكثر خضوعاً للاعتبارات السياسية، وتزايدت محاولات بناء ترتيبات مالية بديلة تقلل من الاعتماد على مراكز مالية بعينها، وبالرغم من استمرار العولمة المالية، فإنها باتت أكثر تقييداً وانتقائية، ما قلّل من حياد رأس المال وزاد من تسييسه.

الاقتصادات الصاعدة ومساحة المناورة

وجدت الاقتصادات الصاعدة نفسها أمام فرص جديدة نتيجة إعادة توزيع الإنتاج والاستثمار العالمي، لكنها في الوقت ذاته واجهت ضغوطاً متزايدة للاصطفاف ضمن تكتلات اقتصادية متنافسة، وأصبحت قدرة هذه الدول على: تحقيق توازن بين الشراكات المختلفة، وبناء سياسات اقتصادية مرنة؛ عاملاً حاسماً في تحديد موقعها داخل النظام الاقتصادي الجديد.

الأمن الاقتصادي كفلسفة حاكمة

برز مفهوم الأمن الاقتصادي كإطار شامل للسياسات الوطنية، فلم يعد الأمن يقتصر على البعد العسكري، بل شمل: الغذاء، الطاقة، التكنولوجيا، والبيانات، وأصبحت حماية هذه المجالات شرطاً أساسياً للحفاظ على الاستقرار والسيادة؛ في عالم يتسم بـ: تزايد المخاطر، وعدم اليقين.

ملامح النظام الاقتصادي الدولي في 2026

يمثل عام 2026 مرحلة ترسيخ لنظام اقتصادي عالمي جديد؛ يقوم على: الانفتاح الانتقائي، الحماية الاستراتيجية، وإدارة المخاطر؛ نظام تُقاس فيه القوة بالقدرة على الصمود والتحكم، وليس فقط بمعدلات النمو، وفي هذا السياق يصبح الاقتصاد البنية الأساسية التي يُعاد من خلالها تشكيل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

التصنيع عند مفترق طرق..
من يقود الاقتصاد العالمي؟.. ومن يتأخر؟
قراءة شاملة لمستقبل الصناعة حتى عام 2050

لم يعد التصنيع مجرد خيار اقتصادي بين بدائل متعددة؛ بل أصبح الشرط البنيوي الحاسم لأي تنمية قادرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والمناخية والاجتماعية، فالدول التي تمتلك قاعدةً صناعيةً قويةً هي الأقدر على: خلق فرص العمل، تحقيق النمو طويل الأمد، وبناء اقتصادات أكثر مرونة واستقراراً.

في هذا السياق يعيد تقرير Industrial Development Report 2026 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO ، وضع التصنيع في قلب النقاش العالمي، مستنداً إلى نماذج إسقاط كمية حتى عام 2050، ويخلص التقرير إلى نتيجة مركزية؛ مفادها أن استمرار المسار الحالي يقود إلى عالم أكثر فقراً وعدم مساواة، بينما يظل التصنيع المستدام والعادل المسار الواقعي الوحيد لتغيير هذا الاتجاه.

توضيح مفاهيمي أساسي.. ما المقصود بالقيمة المضافة الصناعية؟

سنعتمد في هذا العرض التحليلي -كما تقريرUNIDO- على مؤشر القيمة المضافة الصناعيةManufacturing Value Added – MVA ؛ بوصفه المقياس الأدق لقياس قوة التصنيع في أي اقتصاد، وتشير القيمة المضافة الصناعية إلى صافي القيمة الاقتصادية التي تولدها الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الوطني؛بعد خصم قيمة المدخلات الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج، مثل: المواد الخام، الطاقة، الخدمات اللوجستية، والمدخلات المستوردة، وبصيغة مبسطة:

القيمة المضافة الصناعية =
قيمة الإنتاج الصناعي ـ قيمة المدخلات الوسيطة

وتكمن أهمية هذا المفهوم في أنه لا يقيس حجم الإنتاج الصناعي فحسب؛ بل يقيس ما يبقى داخل الاقتصاد من: أجور، أرباح، ضرائب، واستهلاك رأسمالي، أي ما يتحول -فعلياً- إلى دخل وفرص عمل وقدرة على التراكم والاستثمار.

وعلى عكس الناتج المحلي الإجمالي (الذي قد يبدو مرتفعاً في الاقتصادات الريعية، بسبب النفط أو التحويلات أو الأنشطة غير الإنتاجية)؛ تكشف القيمة المضافة الصناعية حقيقة البنية الاقتصادية، وقدرتها على: خلق وظائف مستقرة، نقل التكنولوجيا، بناء سلاسل قيمة محلية وإقليمية، وتحقيق نمو طويل الأمد أقل عرضةً للصدمات، ولهذا تعتمد UNIDO على هذا المؤشر لقياس الحصة الحقيقية للدول من: الصناعة العالمية، إنتاجية العامل الصناعي، الكثافة الصناعية مقارنة بعدد السكان، وكفاءة الصناعة بيئياً؛ من خلال ربط القيمة المضافة الصناعية بانبعاثات الكربون.

الصورة العالمية بالأرقام.. مستقبل غير مستدام

حسب سيناريو «المسار الحالي»، يتوقع التقرير أنه بحلول عام 2050 سيعيش نحو 3.15 مليارات إنسان تحت خط الفقر البالغ 8.3 دولارات يومياً، وسيقع قرابة 697 مليون شخص في فقر مدقع، بينما يعاني أكثر من 300 مليون من سوء التغذية.

ويترافق ذلك مع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بنحو 2.3 درجة مئوية، وانبعاث ما يقارب 38 غيغا طناً من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وما يترتب عليه من ملايين الوفيات الإضافية المرتبطة بتغير المناخ، وستتركز هذه الأعباء بشكل أساسي في المناطق الأقل تصنيعاً، ما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على نطاق عالمي.

لماذا يُعد التصنيع المحرك المركزي للتنمية؟

يوضح التقرير أن التصنيع كان وراء نحو 64% من فترات النمو الاقتصادي الطويل، خلال العقود الخمسة الماضية، ويستحوذ على أكثر من نصف الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، ونحو 60 % من براءات الاختراع الخضراء.

كما يولّد القطاع الصناعي أكثر من وظيفتين إضافيتين في بقية قطاعات الاقتصاد؛ مقابل كل وظيفة صناعية واحدة، ما يجعله الرافعة الأهم للتشغيل والإنتاجية، وقد أظهرت الأزمات الحديثة؛ من الجائحة إلى اضطرابات سلاسل الإمداد، أن الدول ذات القواعد الصناعية القوية كانت الأقدر على الصمود والتعافي.

فجوة التصنيع العالمية

يرصد التقرير ثلاث فجوات مترابطة؛ الأولى: هي فجوة الكثافة الصناعية (حيث تنتج معظم الدول النامية قيمة مضافة صناعية أقل بكثير من حصتها السكانية)، والثانية: فجوة الإنتاجية (إذ لا تتجاوز إنتاجية العامل الصناعي في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل 5– 15 % من مستوى الدول المتقدمة)، أما الفجوة الثالثة فهي فجوة الكفاءة البيئية (حيث تكون الصناعة في الدول النامية أكثر كثافة كربونية وأقل كفاءة في استخدام الموارد).

القوى الصناعية الكبرى

تستحوذ الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على حصص مرتفعة من القيمة المضافة الصناعية مقارنة بحجم سكانها، وتتمتعان بأعلى مستويات الإنتاجية الصناعية عالمياً، مع ريادة واضحة في التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، بالرغم من التحديات البيئية وتكاليف الطاقة، أما الصين فقد تحولت، خلال عقدين، إلى أكبر دولة صناعية في العالم، لترتفع حصتها من القيمة المضافة الصناعية العالمية؛ من نحو 9 % مطلع الألفية إلى أكثر من ثلث الإنتاج العالمي حالياً، وبالرغم من أن إنتاجية العامل الصيني لا تزال دون مستوى الدول المتقدمة، فإن البلاد تقود التحول العالمي نحو الصناعات الخضراء.

إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية

تمثل إفريقيا التحدي الأكبر، إذ تضم نسبة متزايدة من سكان العالم، لكنها لا تسهم إلا بنحو 1% من القيمة المضافة الصناعية العالمية، ما يجعلها مرشحة لتحمل العبء الأكبر من الفقر والجوع مستقبلاً.

في المقابل، تستحوذ آسيا والمحيط الهادئ على أكثر من نصف القيمة المضافة الصناعية العالمية، لكنها مسؤولة أيضاً عن النسبة الأكبر من الانبعاثات الصناعية، ما يجعل فصل النمو الصناعي عن الكربون التحدي الأبرز أمامها، أما في أميركا اللاتينية والكاريبي فضعف الإنتاجية الصناعية يحد من قدرتها على تعظيم القيمة المضافة، بالرغم من امتلاكها أفضل كفاءة بيئية بين المناطق النامية.

العالم العربي بين الريع والتحول الممكن

يبلغ نصيب العالم العربي نحو 5% من سكان العالم، لكنه لا يسهم إلا بنحو 3% من القيمة المضافة الصناعية العالمية، ما يعكس كثافة صناعية منخفضة مقارنة بالإمكانات المتاحة، وبالرغم من أن إنتاجية العامل الصناعي العربي أفضل من متوسط الدول النامية، فإنها لا تزال دون المستوى العالمي المتقدم، ويكمن الخلل البنيوي في اعتماد عدد من الاقتصادات العربية على الريع وتصدير المواد الخام، ما يؤدي إلى تضخيم المؤشرات الكلية من دون توليد قيمة مضافة صناعية كافية، وينعكس ذلك في: معدلات بطالة مرتفعة، ضعف في نقل التكنولوجيا، وهشاشة النمو أمام الصدمات الخارجية.

في المقابل، تمتلك المنطقة فرصاً استراتيجية حقيقية في الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر، والتصنيع الغذائي، وبناء سلاسل قيمة إقليمية، بشرط تبني سياسات صناعية نشطة؛ تركز على تعظيم القيمة المضافة الصناعية لا مجرد توسيع الإنتاج.

القيمة المضافة الصناعية كخيار تنموي عربي

تؤكد معطيات تقرير Industrial Development Report 2026 أن مستقبل التنمية لن يُحسم بحجم الموارد أو الإيرادات؛ بل بقدرة الدول على تحويل النشاط الاقتصادي إلى قيمة مضافة صناعية حقيقية.

وفي السياق العربي، لا يتمثل التحدي في نقص الإمكانات، بل في كيفية استخدامها لبناء اقتصاد منتج يولد وظائف، ويُوطّن التكنولوجيا، ويحقق الاستقرار الاجتماعي، فالتصنيع القائم على القيمة المضافة الصناعية ليس خياراً تقنياً، بل هو قرار تنموي وسياسي؛ يحدد موقع الدول في الاقتصاد العالمي.

وفي عالم يتجه نحو مزيد من عدم اليقين، يبقى تعظيم القيمة المضافة الصناعية الرهان الأكثر واقعية لبناء مستقبل اقتصادي عربي أكثر عدالةً واستدامةً.

الاستثمار في الملكية الفكرية..
محرك القيمة والنمو في الاقتصاد الحديث

بقلم: ياسر سعدة

تمثل الملكية الفكرية أحد أهم الأصول غير الملموسة في الاقتصاد العالمي المعاصر، إذ لم تعد تقتصر على كونها وسيلة للحماية القانونية؛ بل أصبحت أداة استثمارية استراتيجية؛ تسهم في: خلق القيمة، تعزيز القدرة التنافسية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام على مستوى الشركات والمؤسسات والدول.

الملكية الفكرية كأصل استثماري

تشمل الملكية الفكرية: براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، والتصاميم الصناعية، وتمنح هذه الحقوق أصحابها استغلالاً حصرياً؛ يحوّل الأفكار والمعرفة إلى أصول مالية قابلة لـ: التقييم، التمويل، الترخيص، والتداول؛ ما جعلها تمثل جزءاً متزايداً من القيمة السوقية للشركات العالمية الكبرى.

أسباب جاذبية الاستثمار في الملكية الفكرية

يرجع الاهتمام المتزايد بالاستثمار في الملكية الفكرية إلى عوامل عدة، أبرزها: الحماية القانونية التي تقلل المخاطر، تحفيز البحث والتطوير، وتنويع مصادر الدخل من خلال التراخيص والامتيازات، إضافة إلى تعزيز القيمة السوقية، ارتفاع جاذبية الشركات للمستثمرين، وقابليتها للتوسع عالمياً من دون أصول مادية ضخمة.

الاستثمار في الملكية الفكرية على المستوى العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً متسارعاً نحو اقتصاد قائم على المعرفة، حيث أصبحت الأصول الفكرية عنصراً محورياً في تحقيق النمو وتعظيم الأرباح، ولم تعد القيمة الاقتصادية مرتبطة بالمنتج المادي وحده، بل بـ: الفكرة، الهوية، السمعة، والابتكار المدعوم بأنظمة قانونية فعالة.

أهم العلامات التجارية عالمياً

وقيمتها الاستثمارية

تُظهر تقارير تقييم العلامات التجارية العالمية الدور الجوهري للعلامة بوصفها أصلاً استثمارياً، ووفق تصنيف Kantar BrandZ لعام 2025، بلغت قيمة Apple نحو 1.3 تريليون دولار، تلتها Google بنحو 944 مليار دولار، ثم Microsoft بنحو 885 مليار دولار، Amazong بنحو 866 مليار دولار، وNVIDIA بنحو 509 مليارات دولار، ما يعكس قوة العلامة في: توليد الإيرادات، بناء الثقة، وفرض علاوة سعرية مستدامة.

وتشير التقديرات المالية الدولية إلى أن الأصول غير الملموسة، وعلى رأسها الملكية الفكرية، تمثل اليوم ما يزيد على 70 % من القيمة السوقية للشركات المدرجة عالمياً، وتُقدَّر القيمة الإجمالية لهذه الأصول بتريليونات الدولارات، وتشمل: العلامات التجارية، البراءات، حقوق المحتوى، والخوارزميات، وتُحتسب هذه القيم بناءً على قدرتها على: توليد تدفقات نقدية مستقبلية مستقرة، تقليل المخاطر، تحسين شروط التمويل، ورفع مضاعفات التقييم السوقي للشركات فعلياً.

نماذج لشركات تعتمد على الملكية الفكرية

تعتمد شركات (التكنولوجيا، الأدوية، الإعلام، والصناعات الإبداعية) على الملكية الفكرية في: حماية الابتكارات، إدارة العلامات التجارية، استثمار المحتوى، وبناء نماذج أعمال قائمة على المعرفة والابتكار طويل الأمد.

الاستثمار في الملكية الفكرية في المنطقة العربية

تشهد الشرق المنطقة العربية اهتماماً متزايداً بالملكية الفكرية في إطار: سياسات التنويع الاقتصادي، دعم الابتكار وريادة الأعمال، تحديث التشريعات.

وبالرغم من الفرص الواعدة، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتقييم والتمويل وبناء الوعي الاستثماري.

أشكال الاستثمار في الملكية الفكرية

تتنوع أشكال الاستثمار في الملكية الفكرية لتشمل: التراخيص، بيع ونقل الحقوق، الامتيازات التجارية، واستخدام الملكية الفكرية كضمان للتمويل، إضافة إلى صناديق الاستثمار المتخصصة في الأصول الفكرية.

دور الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي

يسهم الاستثمار في الملكية الفكرية في: دعم الصناعات المعرفية، خلق فرص عمل نوعية، جذب الاستثمارات الأجنبية، رفع تنافسية الاقتصادات الوطنية، وتعزيز الابتكار والاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل.

خلاصة

لم تعد الملكية الفكرية مجرد أداة حماية قانونية؛ بل أصبحت أصلاً استثمارياً محورياً ومحركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام؛ في عالم يقوم على المعرفة والابتكار والتنافس العالمي.

الاقتصاد الأوروبي عام 2026..

بين ضغط الديون وتحوّلات التجارة العالمية وصعود المنافسين

يدخل الاقتصاد الأوروبي عام 2026، في سياق عالمي؛ يشهد تباطؤاً ملحوظاً، حيث يتراجع النمو العالمي من 3.2 % في 2025 إلى 2.9 % في 2026.
ويأتي هذا التراجع؛ في ظل: تصاعد التوترات التجارية، اتساع المنافسة العالمية بقيادة الصين، وعودة الولايات المتحدة إلى سياسات حمائية تؤثر مباشرة في الاقتصادات الأوروبية.

الدين الأوروبي العام وتحدياته في 2026

تواجه أوروبا في 2026 عبئاً مالياً متزايداً؛ مع وصول إجمالي الدين العام لدول الاتحاد الأوروبي إلى نحو 13.5 تريليون يورو، أي ما يعادل 83 % من الناتج المحلي الأوروبي، ويتفاقم هذا العبء نتيجة: تراكمات ما بعد الجائحة، استمرار الإنفاق الحكومي لدعم الطاقة، والتخفيف من آثار التضخم.

الرسوم الأميركية والتوسع الصيني.. ضغوط خارجية على أوروبا

تُمثّل الرسوم الأميركية على السلع الأوروبية، ولاسيما السيارات والصلب والمعدات الصناعية، عاملاً ضاغطاً على صادرات القارة، ولاسيما ألمانيا وإيطاليا اللتين تعتمدان اعتماداً كبيراً على الأسواق الخارجية.

في المقابل، يواصل الاقتصاد الصيني توسيع نفوذه التجاري؛ عبر تعزيز قدراته التصنيعية واستثماراته الخارجية، ما يخلق منافسةً مباشرةً للسلع الأوروبية في: آسيا، إفريقيا، وأميركا اللاتينية، ويزداد الضغط على الصناعات الأوروبية المتوسطة؛ التي تجد نفسها أمام منافسين يعملون بتكاليف إنتاج أقل وبسلاسل توريد أكثر مرونة.

أهم اقتصادات أوروبا.. الحجم، الديون، التحديات

تنعكس هذه البيئة الدولية على أهم ستة اقتصادات أوروبية؛ تختلف أوضاعها، من حيث: القوة المالية، طبيعة الهيكل الاقتصادي، وحجم التحديات التي تواجهها.

- **ألمانيا**

تبلغ قيمة الاقتصاد الألماني نحو 4.5 تريليونات دولار، وهو الأكبر في أوروبا، وبالرغم من أن ديونه العامة عند مستوى معتدل يقارب 65 % من الناتج المحلي، فإن الاقتصاد الألماني يواجه تحديات كبيرة؛ أبرزها: تراجع الطلب العالمي على الصناعات الثقيلة، منافسة قوية من السيارات الكهربائية الصينية، وارتفاع تكاليف الطاقة.

- **فرنسا**

يبلغ حجم اقتصاد فرنسا نحو 3.2 تريليونات دولار، مع دين عام مرتفع يقارب 110 % من الناتج المحلي، وتتجلى تحدياتها في: ضرورة تقليص العجز المالي من دون تقويض النمو، تحسين الإنتاجية، تعزيز التنافسية الصناعية، إضافة إلى ضرورة دعم الابتكار لمواجهة المنافسة الصينية المتصاعدة.

- **إيطاليا**

تمتلك إيطاليا اقتصاداً قيمته قرابة تريليوني دولار، لكنه يعاني من أحد أعلى مستويات الدين في العالم، إذ يتراوح بين 140 و 145 % من الناتج المحلي، هذا الدين الثقيل يحدّ من قدرة الحكومة على التحفيز الاقتصادي، بينما تواجه الصناعة الإيطالية ضعفاً في الإنتاجية وتراجعاً في تنافسية الصادرات، إلى جانب حساسيتها البالغة للتغير في أسعار الفائدة.

- **إسبانيا**

يبلغ حجم الاقتصاد الإسباني نحو 1.6 تريليون دولار، مع دين عام يقارب 110 % من الناتج المحلي، وتعتمد إسبانيا على قطاع السياحة كقوة اقتصادية رئيسة، ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، وتتمثل تحدياتها في: تطوير قاعدة صناعية أكثر تقدماً، جذب الاستثمارات التكنولوجية، ومعالجة البطالة ولاسيما بين الشباب.

- **هولندا**

تمتلك هولندا اقتصاداً يقدر بنحو 1.1 تريليون دولار، مع دين عام منخفض نسبياً يتراوح بين 50 و 52 % من الناتج المحلي، إلا أن انفتاح اقتصادها على التجارة يجعلها حساسة للتقلبات العالمية، كما تواجه ضغوطاً بيئية على قطاعات الزراعة واللوجستيات.

- **بريطانيا.. دولة أوروبية خارج الاتحاد**

بريطانيا، بالرغم من خروجها من الاتحاد الأوروبي، تظل أحد أهم الاقتصادات الأوروبية بقيمة تبلغ نحو 3.1 تريليونات دولار، وتواجه ديناً عاماً مرتفعاً يقترب من 100 % من الناتج المحلي، كما تتعرض لتحديات مرتبطة مباشرة بخروجها من الاتحاد، مثل: فقدان الوصول السلس للسوق الموحدة، تراجع الاستثمار، ضعف الإنتاجية، إضافة إلى الضغوط على قطاع الخدمات المالية.

قراءة للمشهد

تكشف قراءة الوضع الاقتصادي الأوروبي لعام 2026 عن مشهد معقد؛ تتداخل فيه الضغوط المالية والتجارية والخارجية، إذ إن: ارتفاع الدين الأوروبي، استمرار الرسوم الأميركية، وتصاعد المنافسة الصينية، تفرض على القارة مواجهة مرحلة تتطلب إصلاحات هيكلية جادة، وتعزيز الابتكار، وتنسيقاً أعمق بين سياساتها المالية، وبالرغم من ثقل التحديات، فإن البنية الصناعية والخدمية المتقدمة لأوروبا، إلى جانب قدرتها التاريخية على التكيف، تبقى عناصر قوة يمكن أن تمنحها فرصة للحفاظ على موقعها في الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد.

أشكال الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية

يُعد الاستثمار أحد الركائز الأساسية للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يسهم بشكل مباشر في: توسيع القاعدة الإنتاجية، تعزيز كفاءة استخدام الموارد، خلق فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل والمعيشة.

ولا يقتصر الاستثمار على توظيف رؤوس الأموال في الأصول المادية فحسب، بل يمتد ليشمل الاستثمار في: رأس المال البشري، التكنولوجيا، البحث العلمي، والبنية التحتية المؤسسية؛ بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في ظل: العولمة، وتسارع التحولات التكنولوجية.

وتتعدد أشكال الاستثمار، وفق معايير متنوعة، من أبرزها: الجهة القائمة بالاستثمار، طبيعة الأصل المستثمر فيه، النطاق الجغرافي، درجة المبادرة، واتجاهات التأثير الاقتصادي.

ويساعد هذا التنوع في التصنيفات على فهم دور الاستثمار في: تحقيق التنمية الشاملة، وصياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية واستدامة.

التصنيف حسب الجهة القائمة بالاستثمار

1. الاستثمار الحكومي (العام)

يقصد بالاستثمار الحكومي توظيف الدولة لمواردها المالية في مشروعات تهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل؛ مثل: مشروعات البنية التحتية (الطرق، الموانئ، الاتصالات)، التعليم، الصحة، والطاقة؛ ويُموَّل هذا الاستثمار من الموازنة العامة أو عبر القروض والمنح.

ويتميز الاستثمار الحكومي بدوره التكميلي للاستثمار الخاص؛ حيث يوفر البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي؛ ويعالج اختلالات السوق؛ ويسهم في الحد من الفوارق الاجتماعية والمكانية.

2. الاستثمار الخاص (المحلي)

يمثل الاستثمار الخاص قيام الأفراد أو الشركات الوطنية بتوظيف مدخراتهم في مشروعات إنتاجية أو خدمية داخل الدولة، ويُعد المحرك الأساسي للنمو في اقتصاد السوق؛ لما يتميز به من مرونة وقدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية.

ويسهم الاستثمار الخاص في: تعزيز الابتكار، رفع الإنتاجية، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ التي تُعد ركائز أساسية للتشغيل والنمو الاقتصادي المتوازن.

3. الاستثمار الأجنبي

يشمل الاستثمار الأجنبي انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود سواء في صورة:

استثمار أجنبي مباشر؛ يتيح للمستثمر السيطرة والإدارة، أو استثمار أجنبي غير مباشر؛ عبر الأدوات المالية؛ ويعد مصدراً مهماً لتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية.

ويعتمد جذب الاستثمار الأجنبي على مجموعة من العوامل، أبرزها: الاستقرار السياسي، وضوح التشريعات، توافر البنية التحتية، حجم السوق، ومناخ الأعمال.

التصنيف حسب طبيعة الأصل المستثمر فيه

1. الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي)

يركز الاستثمار الحقيقي على الأصول المادية الملموسة؛ مثل: المصانع، الآلات، العقارات، والمشروعات الإنتاجية، ويُعد الأكثر ارتباطاً بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يضيف طاقة إنتاجية حقيقية للاقتصاد.

2. الاستثمار المالي

يتمثل الاستثمار المالي بتوظيف الأموال في الأصول المالية كالأسهم والسندات وأذونات الخزينة، ويسهم هذا النوع في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي عبر الأسواق المالية، بالرغم من أنه لا يضيف طاقة إنتاجية مباشرة.

3. الاستثمار في رأس المال البشري

يشمل الاستثمار في رأس المال البشري الإنفاق على: التعليم، التدريب، الصحة، وتنمية المهارات، ويُعد من أهم الاستثمارات طويلة الأجل، إذ يسهم في: رفع إنتاجية العمل، تحسين جودة النمو، وتعزيز الابتكار.

التصنيف حسب درجة السيطرة والإدارة

1. الاستثمار المباشر

يتحقق الاستثمار المباشر عندما يمتلك المستثمر المشروع ويديره بصورة مباشرة، ويتميز بقدرته على: نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وبناء سلاسل قيمة محلية.

2. الاستثمار غير المباشر

يتم عبر امتلاك الأوراق المالية من دون المشاركة في الإدارة، ويتسم هذا النوع بـ: ارتفاع السيولة، وانخفاض المخاطر النسبية لكنه أقل تأثيراً مباشراً في التنمية مقارنة بالاستثمار المباشر.

التصنيف حسب طبيعة المبادرة الاستثمارية

الاستثمارات المستقلة وهي استثمارات لا ترتبط مباشرة بمستوى الدخل أو الطلب الحالي، بل تنبع من: الابتكار، التوقعات المستقبلية، التقدم التكنولوجي، والاستثمارات التابعة؛ والتي ترتبط بالتغيرات في: الدخل القومي، أسعار الفائدة، مستوى الادخار، وتوقعات الربح، وتلعب دوراً مهماً في تفسير الدورات الاقتصادية.

التصنيف حسب اتجاهات التأثير الاقتصادي

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة؛ تسهم مباشرة في إنتاج السلع والخدمات وتوليد الدخل، مثل: المشروعات الصناعية، الزراعية، والخدمية.
- الاستثمارات الإنتاجية غير المباشرة، حيث تشمل الاستثمارات الداعمة للنشاط الإنتاجي، مثل: البنية التحتية، والمؤسسات التنظيمية، التي تُعد شرطاً أساسياً لنجاح الاستثمارات المباشرة.

الاستثمار مفهوم متعدد الأبعاد، وتكمن فعاليته في تكامل أنواعه وأشكاله، فالتنمية المستدامة لا تتحقق من خلال نوع واحد من الاستثمار، بل عبر مزيج متوازن من الاستثمارات الحكومية والخاصة المحلية والأجنبية، الحقيقية والبشرية.

وتبرز أهمية تبني سياسات استثمارية رشيدة تقوم على: تحسين مناخ الأعمال، تطوير البنية التحتية، تعزيز رأس المال البشري، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، بما يضمن نمواً اقتصادياً مستداماً وعدالة اجتماعية أشمل.

الاتصالات.. كل لحظة تمرّ لها ثمن!

بقلم: محمد النجم

لعل «نظرة شمولية» إلى قطاعات حيوية بعينها، هي ما يحتاجه الاقتصاد السوري اليوم؛ وهو يمر في طور التعافي والنهوض؛ ومن ثم سيصل لاحقاً إلى طور النمو والتقدم.

هنا.. سنتوقف قليلاً عند قطاع الاتصالات وخدمة التزويد بالإنترنت، كأحد أبرز القطاعات المهمة التي تؤخذ_ بالحسبان_ من قبل: شركات استثمارية؛ تطمح إلى حجز مكان لها بين أركانه، وشركات أخرى؛ تبيّت النية للاستثمار في سوريا؛ وعينها ترنو إلى مجالات أخرى، وهي كثيرة، لكنها – قبل ذلك- تتوقف مطولاً أمام: مشهد «الاتصالات والإنترنت» في سوريا، ومدى توافر بنية ملبية تستجيب لمتطلبات عملها؛ بشكل يحقق لها الجدوى الاقتصادية المستدامة.

في البداية؛ علينا أن نعترف بوجود بنية متهالكة لهذا القطاع؛ فاقمت الوضع سوءاً أطوال نحو 15 عاماً من الحرب، ولهذا فإن وزارة الاتصالات والتقانة، تقف_ اليوم_ أمام «إرث ثقيل»؛ يتمثل بأخطاء جسيمة، وعقبات كأداء تحتاج إلى حلول «عاجلة»؛ لا تقبل التسويف والتأجيل، لـ: تجاوزها، ومن ثم مواكبة التطورات العالمية، والاستجابة لمتطلبات النهوض؛ بشكل «محسوس» لا «مجرد» على أرض الواقع.

لابد من أن ننوه بخطوات مهمة؛ خطتها وزارة الاتصالات والتقانة؛ نحو إيجاد حلول جذرية لتحسين الخدمة وتأمينها بأسعار مناسبة، بالتوازي مع إطلاق مشاريع بنية تحتية مثل «سيلك لينك» و«برق نت» لتعزيز الشبكة الضوئية وتقديم إنترنت أسرع وأكثر استقراراً، إضافة إلى توقيع اتفاقية إطارية مع شركة "آرثر دي ليتل" ADL (إحدى أبرز الشركات الاستشارية العالمية)، لكي تقدم خدماتها في تقييم العروض المقدمة لهذين المشروعين، وكذلك البدء بإيجاد حلول لجملة من التحديات القانونية والتنظيمية، وفتح قنوات تواصل مع شركات إقليمية ودولية، مثل «أورانج» الفرنسية لتطوير قطاع الاتصالات والإنترنت.

وفي هذا الصدد قال الوزير عبد السلام هيكل بالحرف الواحد: «إن خدمة الخليوي على أعتاب تحول جذري مع بداية العام 2026»، وهو ما يتمناه الجميع، لأن هذا التحول يمثل حاجةً استراتيجيةً في عمليتي إعادة الإعمار، والتحول الرقمي، من أجل: تحقيق شعار «الحكومة الإلكترونية»، والاندماج والربط المنظم والمدروس مع الفضاء الرقمي العالمي؛ بما يعود بالنفع والخير للبلاد.

على الرغم من التحديات، هناك آمال كبيرة معقودة على جهود حكومية «متواصلة» لـ: توسيع الشبكات، تحسين جودة الخدمات، وتوسيع رقعة خدمات الهاتف المحمول، لتشمل جميع المناطق التي لا تزال تعاني من: انقطاعات «مربكة» في الاتصالات، وسرعة متدنية للإنترنت، وهو ما يؤثر في عمل وتخصصات الكثير من الفئات والشرائح العمرية؛ تعليمياً، مهنياً، ومهارياً، ولاسيما مع عودة /76/ ألف كم2 إلى سيطرة الدولة السورية؛ بعد تحرير المحافظات الشرقية، وهي: مساحة استراتيجية للاستثمار والإنتاج، ومحط أنظار رجال الأعمال والمستثمرين، وهذا يحتاج بالتأكيد خطوات متسارعة لتطوير حقل الاتصالات وبنيته التحتية «الطرية» والتقنية.

بلا أدنى شك، نحتاج اليوم إلى خطوات «عملية» نحو تهيئة مناخ من التعددية الاستثمارية التي ستولّد المنافسة وتحسين الخدمات باستمرار؛ بين شركات قائمة وأخرى وافدة لتحقيق نهضة هذا القطاع؛ بعد تجاوز كل العقبات والمعوقات الفنية والقانونية، بعيداً عن أخطاء الماضي في احتكار هذا المجال التقني الحيوي، فاختزاله بشركتين مشغلتين للاتصالات الخليوية فقط؛ لم يعد يستجيب لمرحلة التعافي، واليوم الفرصة باتت سانحة أمام مشغل ثالث أو ربما أكثر، لم يعد هناك عقوبات، ولا خطوط حمراء، ولا فساد، بل حكومة رشيدة، وانفتاح عربي ودولي؛ علينا أن نجيد استثماره جيداً و«بسرعة»، فكل لحظة تمر لها ثمن؛ في عصر يتغير على مدار «جزء من الثانية».

إعادة التفكير في استراتيجيات النمو المستدام في الدول النامية..
قراءة تحليلية في ضوء تحديات عام 2026

يمثّل النمو الاقتصادي المستدام أحد المحاور الجوهرية في أدبيات اقتصاديات التنمية، نظراً لدوره الحاسم في: تحسين مستويات المعيشة، الحد من الفقر، وتعزيز الاستقرارين الاجتماعي والسياسي في الدول النامية، وعلى الرغم من تعدد المقاربات النظرية وتنوّع التجارب التطبيقية، لا يزال السؤال المركزي مطروحاً بإلحاح: كيف يمكن للدول النامية تحقيق معدلات نمو مرتفعة والحفاظ عليها على الأمد الطويل؛ في عالم يتسم بتزايد عدم اليقين؟

في هذا السياق يكتسب تقرير «النمو: استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية غير الإقصائية»؛ الصادر عن البنك الدولي عام 2008 أهمية خاصة، إذ جاء ثمرة عمل لجنة دولية؛ ضمّت قادة سياسيين واقتصاديين وأكاديميين ذوي خبرة واسعة في مسارات التنمية عبر أقاليم مختلفة من العالم، وسعى التقرير إلى تجاوز الطروحات العقائدية والوصفات الجاهزة؛ من خلال تحليل تجارب واقعية لدول نجحت في تحقيق نمو مرتفع ومستدام خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ومع دخول العالم عام 2026، تبرز الحاجة إلى إعادة قراءة هذا التقرير؛ في ضوء تحولات عالمية عميقة، تشمل: التغير المناخي، التحول الرقمي، تغير أنماط العولمة، وارتفاع مستويات عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.

ويهدف هذا المقال إلى تقديم قراءة تحليلية مدمجة لمضامين التقرير، مع إسقاطها على واقع الدول النامية وتحدياتها الراهنة.

مفهوم النمو المستدام وحدود تحقيقه

يعرّف التقرير النمو المستدام بأنه: تحقيق معدل سنوي مرتفع لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقارب أو يتجاوز 7 % ولمدة زمنية طويلة قد تمتد إلى ربع قرن أو أكثر. ويُنظر إلى هذا المستوى من النمو باعتباره شرطاً ضرورياً لـ: مضاعفة حجم الاقتصاد، رفع متوسط دخل الفرد، وإحداث تحولات هيكلية عميقة في بنية الإنتاج.

وتُظهر البيانات التاريخية التي استعرضها التقرير أن عدد الدول التي نجحت في الانضمام إلى «نادي النمو المستدام» ظل محدوداً بالرغم من اتساع رقعة العالم النامي، ويعكس ذلك حقيقة مفادها أن النمو المرتفع لا ينتج عن تبني سياسة واحدة أو إجراء بعينه بل هو حصيلة تفاعل معقّد بين عوامل: داخلية، خارجية، اقتصادية، مؤسسية، وسياسية.

وفي سياق عام 2026، تتعاظم صعوبة تحقيق هذا النوع من النمو، إذ لم يعد التحدي مقتصراً على رفع معدلاته، بل أصبح مرتبطاً بضمان استدامته في مواجهة صدمات عالمية متكررة، تشمل: الأزمات الصحية، الاضطرابات الجيوسياسية، وتقلبات أسعار الطاقة والغذاء، إضافة إلى المخاطر المتزايدة المرتبطة بالتغير المناخي.

السمات المشتركة لتجارب النمو الناجح

على الرغم من التباين الكبير بين الدول التي حققت نمواً مستداماً، من حيث: الحجم، الثقافة، الموارد، والنظم السياسية، فإن التقرير يحدد مجموعة من السمات المشتركة التي تكررت في معظم هذه التجارب، ويمكن تلخيصها في أربعة محاور رئيسة:

_ الاستفادة من الاقتصاد العالمي؛ حيث اعتمدت الدول الناجحة على: الانفتاح التجاري، توسيع قاعدة الصادرات، والاستفادة من نقل التكنولوجيا والمعرفة، من دون الوقوع في فخ التبعية المفرطة للأسواق الخارجية.

_ الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ من خلال تبني سياسات مالية ونقدية منضبطة؛ أسهمت في: كبح التضخم، ضبط العجز المالي، الحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية العامة، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار؛ ولاسيما الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري؛ بما في ذلك التعليم والصحة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للنمو طويل الأجل.

- إتاحة دور واسع لآليات السوق؛ مع تدخل حكومي انتقائي وذكي يهدف إلى تصحيح اختلالات السوق، لا إلى تعطيلها أو استبدالها.

- وجود دولة قادرة وذات مصداقية تتمتع بـ: الكفاءة المؤسسية، القدرة على تنفيذ السياسات، وبناء الثقة مع القطاع الخاص والمجتمع.

وتظل هذه السمات ذات أهمية مركزية في عام 2026 غير أن تطبيقها بات أكثر تعقيداً في ظل: التحول الرقمي المتسارع، الضغوط البيئية المتزايدة، وتغير طبيعة المنافسة الدولية.

دور الدولة في استراتيجيات النمو

يعالج التقرير_ بعمق_ الجدل التقليدي بشأن دور الدولة في التنمية، منتقداً المقاربات التي تدعو إلى تقليص دورها بشكل مطلق، كما ينتقد في المقابل تلك التي تبرر تدخلها الواسع من دون ضوابط، ويخلص إلى أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في حجم الدول بل في كفاءتها وقدرتها على التعلم والتكيف.

ففي الدول النامية، حيث تعاني الأسواق من: اختلالات هيكلية، ضعف تدفق المعلومات، وغياب المؤسسات الفاعلة، يصبح تدخل الدولة ضرورةً لا غنى عنه، غير أن هذا التدخل ينبغي أن يكون مرناً وقائماً على التجربة والتقييم المستمر لا على افتراض امتلاك الدولة لإجابات نهائية.

وفي عام 2026 يتعزز هذا الدور في مجالات جديدة، من بينها: تنظيم الاقتصاد الرقمي، إدارة التحول نحو الطاقة النظيفة، وبناء شبكات أمان اجتماعي قادرة على مواجهة الصدمات العالمية.

عناصر السياسات في استراتيجيات النمو

لا يطرح التقرير نموذجاً واحداً للنمو، بل يقدم قائمة مرنة من عناصر السياسات القابلة للتكييف وفق الخصوصيات الوطنية، وتشمل هذه العناصر:

تحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار؛ ولاسيما في البنية التحتية

والتعليم والصحة ونقل وتوطين التكنولوجيا، بناء القدرات المحلية لاستيعاب المعرفة، إضافة لتعزيز المنافسة في إطار التحول الهيكلي للاقتصاد، تشجيع الصادرات، وصياغة سياسات صناعية ملائمة، ثم إدارة سعر الصرف؛ بما يدعم التنافسية الخارجية فعلاً عن طريق تطوير القطاع المالي؛ مع التحوط من المخاطر النظامية، وأخيراً: تحقيق العدالة الاجتماعية، توسيع تكافؤ الفرص، حماية البيئة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

وتكتسب هذه العناصر في عام 2026 أبعاداً إضافية؛ مع تنامي أهمية: الاقتصاد الأخضر، التحول الرقمي، والاستدامة البيئية بوصفها مكونات لا تنفصل عن استراتيجيات النمو.

تحديات النمو في مجموعات الدول المختلفة

يفرد التقرير تحليلاً خاصاً للتحديات التي تواجه مجموعات مختلفة من الدول النامية، من أبرزها:

- دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتمثل التحدي الرئيسي في تحويل فترات الانتعاش الاقتصادي إلى نمو مستدام قائم على تنويع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص العمل.
- الدول صغيرة الحجم التي تعاني من: محدودية اقتصاديات الحجم، وارتفاع المخاطر الطبيعية؛ ما يجعل التكامل الإقليمي خياراً استراتيجياً لا غنى عنه.
- الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي تواجه مخاطر: «المرض الهولندي»، وسوء إدارة عائدات الموارد؛ بما يعيق جهود التنويع الاقتصادي.
- الدول متوسطة الدخل التي غالباً ما تواجه تباطؤاً في النمو وصعوبة في الانتقال إلى مصاف الدول مرتفعة الدخل.

وفي عام 2026، تتقاطع هذه التحديات مع تحولات عالمية إضافية، مثل: إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، وتسارع التحول الطاقي؛ ما يفرض على هذه الدول مراجعة نماذجها التنموية بعمق.

الاتجاهات العالمية الجديدة وتأثيرها في النمو

يشير التقرير إلى أن الدول النامية تواجه قيوداً ناتجة عن اتجاهات عالمية لا تقع ضمن نطاق سيطرتها المباشرة، من أبرزها: التغير المناخي، تأثيره في الإنتاج والموارد، تصاعد عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، التحولات في التجارة الدولية وأنماط العولمة، إضافة إلى التغيرات الديموغرافية وحركات الهجرة.

وفي عام 2026 أصبحت هذه الاتجاهات أكثر حدةً وتأثيراً، ما يجعل التعاون الدولي وإصلاح منظومة الحوكمة العالمية شرطاً أساسياً لدعم مسارات النمو المستدام في الدول النامية.

أخيراً تُظهر إعادة قراءة تقرير النمو؛ في ضوء تحديات عام 2026، أن رسائله الأساسية لا تزال تحتفظ بقدر كبير من الراهنية، فالنمو المستدام ليس حدثاً عابراً ولا معجزة اقتصادية، بل هو عملية طويلة ومعقدة؛ تتطلب: استثمارات مرتفعة، مؤسسات قوية، دولة قادرة، وسياسات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات.

ويتمثل الدرس الأهم في أن التنمية ليست مساراً واحداً يصلح للجميع، بل عملية تعلم مستمرة؛ تقوم على: فهم عميق للواقع المحلي، والاستفادة الذكية من التجارب العالمية، وهو درس لا تزال الدول النامية في أمسّ الحاجة إليه؛ في عالم سريع التحول في عام 2026 وما بعده.

الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي..
قراءة في تقرير التنمية البشرية 2025

يشهد العالم، مع مطلع الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين، تحوّلاً مزدوجاً غير مسبوق، فمن جهة يتسارع تطور الذكاء الاصطناعي بوتيرة لافتة؛ مصحوباً بقدرة متنامية على اختراق مختلف مناحي الحياة الإنسانية، ومن جهة أخرى يبرز تباطؤ حاد ومقلق في مسار التنمية البشرية على المستوى العالمي.

ويأتي تقرير التنمية البشرية لعام 2025 ليضع هذا التناقض في صلب تحليله؛ مؤكداً أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتنمية البشرية ليست علاقة حتمية أو آلية، بل علاقة مشروطة بالاختيار البشري. ينطلق التقرير من فرضية مركزية؛ مفادها أن التكنولوجيا، مهما بلغت درجة تقدمها، لا تحدد_ وحدها_ مسارات المجتمعات، وإنما تشكّل السياسات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخذها البشر العامل الحاسم في توجيه آثار الذكاء الاصطناعي؛ سواء نحو توسيع الإمكانات الإنسانية أو نحو تعميق أوجه عدم المساواة والإقصاء.

تباطؤ التنمية البشرية في لحظة تاريخية حرجة

1- أرقام تكشف أزمة عميقة

يشير تقرير التنمية البشرية 2025 إلى أن الزيادة المسجلة في قيمة دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2024 تُعد الأبطأ منذ أكثر من 35عاماً، فعلى الرغم من تسجيل المؤشر تحسناً طفيفاً مقارنة بسنوات الجائحة، فإن هذا التحسن يقل بنحو4.5 مرات عن متوسط النمو المسجل، خلال الفترة 1990–2024 ، ولا يعكس تعافياً حقيقياً أو مستداماً، ويعبر عن حالة ركود هيكلي في مسار التنمية البشرية العالمية.

ويؤكد التقرير أن آثار جائحة كوفيد19- لم تكن صدمة عابرة، بل خلّفت تداعيات طويلة الأمد لم تُعالج بعد، لاسيما في الدول النامية.

2- اتساع الفجوة بين الدول

بعد عقود من الانكماش النسبي في الفجوة بين: الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وتلك ذات التنمية البشرية المنخفضة، يوضح التقرير أن هذه الفجوة عادت إلى الاتساع خلال السنوات الأربع الأخيرة؛ فشملت مختلف مناطق العالم النامي من دون استثناء؛ وعكست تفاوتاً حاداً في القدرات على التعافي، وحسب إسقاطات التقرير، فإن العالم الذي كان متوقعاً أن يبلغ مستوى تنمية بشرية مرتفعة جداً بحلول عام 2030، بات اليوم متجهاً نحو تأجيل هذا الهدف لعقود، وليس لسنوات محدودة.

مأزق النماذج التنموية التقليدية

يرى التقرير أن تباطؤ التنمية البشرية لا يمكن عزوه فقط إلى الصدمات العالمية، بل يرتبط أيضاً بتآكل أو انهيار النماذج التنموية التقليدية التي اعتمدت عليها العديد من الدول، خصوصاً في الجنوب العالمي.

ويحدد التقرير ثلاثة عوامل رئيسة لهذا المأزق:

أولها تراجع التصنيع كثيف العمالة؛ بفعل الأتمتة والتقدم التكنولوجي؛ وضعف التمويل الخارجي، تراجع الاستثمارات والمساعدات؛ في ظل تصاعد أعباء الديون، إضافة إلى احتدام التوترات التجارية والجيوسياسية؛ ما قيد فرص الاندماج في الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق لم يعد التصنيع وحده كفيلاً بتوليد فرص عمل واسعة النطاق، الأمر الذي وضع العديد من الدول في حالة جمود؛ بين: طموحات تنموية مرتفعة، وواقع اقتصادي محدود الإمكانات.

الذكاء الاصطناعي كـ «الكهرباء الجديدة»

يشبّه التقرير الذكاء الاصطناعي بـ«الكهرباء الجديدة»، بوصفه تكنولوجيا عامة الأغراض؛ قادرة على إعادة تشكيل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، غير أن التقرير يحذّر من مقاربة شائعة تختزل الذكاء الاصطناعي في كونه قوة محايدة أو حلاً سحرياً لمعضلات التنمية، ويؤكد أن الذكاء الاصطناعي يعمل في الواقع كمرآة تعكس البنى والقيم السائدة في المجتمعات، بل ويضخم أوجه عدم المساواة القائمة ما لم تُعالج جذورها بصورة منهجية.

بيانات المسح العالمي.. الاستخدام والتوقعات

استند التقرير إلى مسح عالمي شمل 21 دولة تمثل مستويات مختلفة من التنمية البشرية، وكشفت نتائجه عن مؤشرات لافتة، من أبرزها:

20% من المشاركين استخدموا تطبيقات الذكاء الاصطناعي خلال الشهر السابق للمسح، قرابة ثلثي المشاركين في الدول منخفضة ومتوسطة ومرتفعة التنمية البشرية يتوقعون استخدامه خلال عام واحد في مجالات: التعليم والصحة والعمل.

وتبرز البيانات فجوة واضحة بين: الاستخدام الحالي والاستخدام المتوقع، بما يعكس طلباً كامناً مرتفعاً على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولاسيما في الدول الأكثر احتياجاً، بالرغم من محدودية بنيتها التحتية الرقمية.

الذكاء الاصطناعي والعمل.. بين الخوف والأمل

1- القلق من الأتمتة

يشير التقرير إلى أن 51 % من المشاركين يتوقعون أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى أتمتة وظائفهم، خصوصاً في الأعمال الروتينية والمكتبية، وهو ما يعكس مخاوف متزايدة من فقدان الدخل وتراجع الأمن الوظيفي.

2- التفاؤل بخلق وظائف جديدة

في المقابل، يرى 61 % من المشاركين أن الذكاء الاصطناعي سيسهم في خلق وظائف جديدة أو في توسيع نطاق المهام بدل إلغائها.

ويؤكد التقرير أن هذا التباين في التوقعات لا يمثل تناقضاً بقدر ما يعكس حالة عدم اليقين الملازمة لمرحلة انتقالية عميقة.

3- خياران متناقضان

يميز التقرير بين مسارين محتملين، وهما: ذكاء اصطناعي إحلالي؛ يستبدل البشر بالآلات؛ ويقود إلى فقدان الوظائف من دون تحقيق

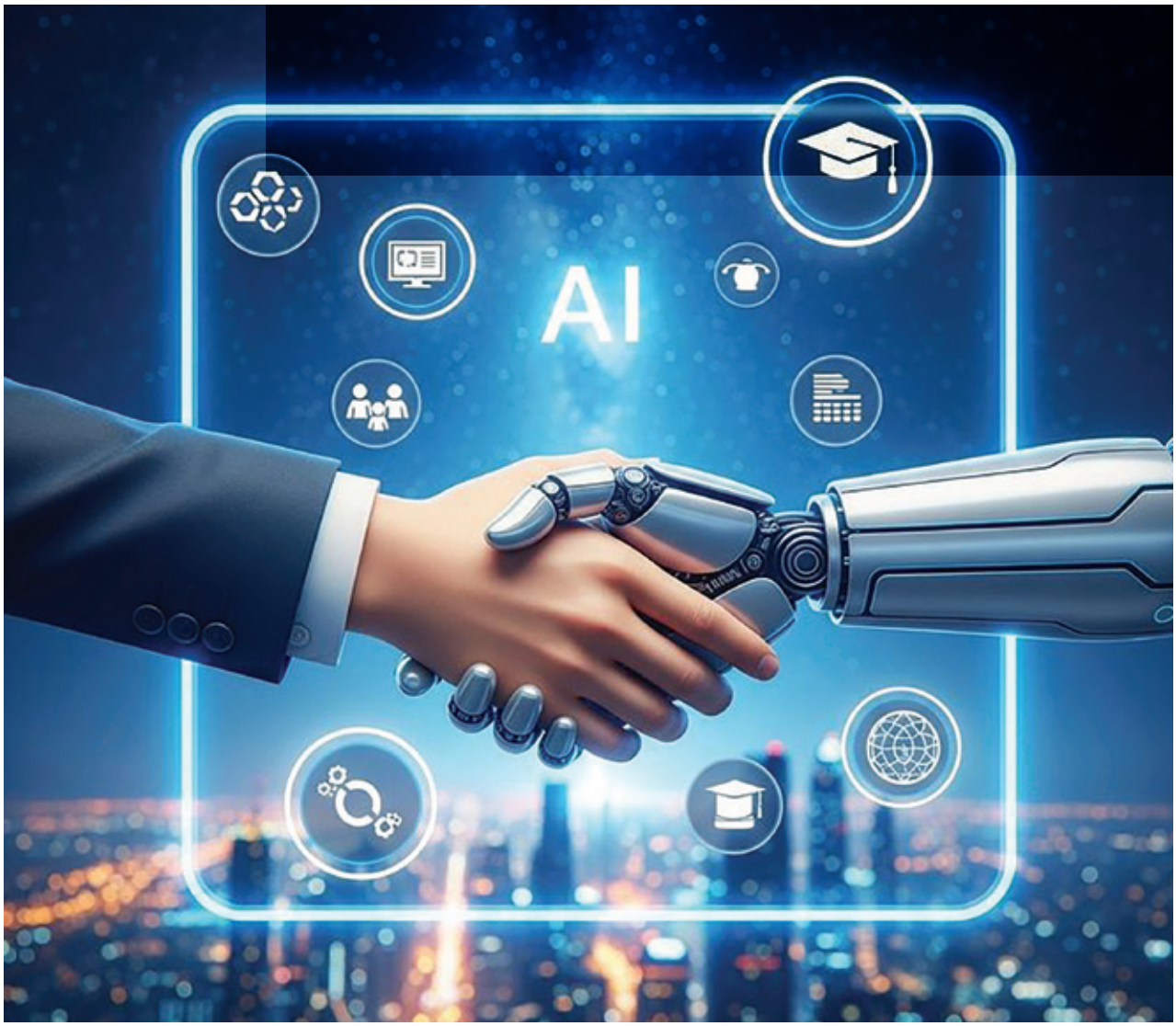

مكاسب إنتاجية كافية، وذكاء اصطناعي تكاملي؛ يعزز قدرات العاملين؛ ويرفع الإنتاجية؛ ويخلق أدواراً وأسواقاً جديدة.

ويشدد التقرير على أن تحقق أي من المسارين يبقى مرهوناً بالسياسات والاختيارات البشرية.

الولاية على الذات والحرية الإنسانية

يشكّل مفهوم الولاية على الذات محوراً أساسياً في التقرير، ويقصد به قدرة الإنسان على التحكم في مسار حياته وخياراته، ويحذر التقرير من أن الاستخدام غير المنظم للذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى: تقويض هذه الولاية، نقل مركز القرار من البشر إلى الخوارزميات، وتعميق الإقصاء ولاسيما للفئات الأضعف.

حيث تظهر نتائج المسح أن كبار السن أكثر قلقاً من فقدان السيطرة، في حين يواجه الشباب ضغوطاً نفسية متزايدة مرتبطة بالاستخدام المكثف للتقنيات الرقمية.

الشباب.. الصحة النفسية والتحول الرقمي

يرصد التقرير ظاهرة مقلقة؛ تتمثل في: تراجع مستويات الرضا عن الحياة والصحة النفسية لدى الشباب، ولاسيما الشابات، في عدد من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.

ويرتبط هذا التراجع بـ: الانتشار الواسع للهواتف الذكية، والتعرض المستمر للتكنولوجيا الرقمية، ما يثير تساؤلات جوهرية بشأن التكلفة الإنسانية للتحول الرقمي غير المنضبط.

الشيخوخة والإعاقة.. فرص مشروطة

يشير التقرير إلى أن عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر مرشح للوصول إلى 1.4 مليار شخص بحلول عام 2030. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دوراً محورياً في: تحسين جودة الرعاية الصحية، دعم الاستقلالية الوظيفية، وتالياً تخفيف العبء عن أنظمة الرعاية.

كما يبرز دوره في تطوير التقنيات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل: تحويل الكلام إلى نص، أو توصيف الصور، غير أن التقرير يؤكد أن تحقيق هذه الفوائد يظل مشروطاً بإتاحة الوصول وضمان العدالة في التوزيع.

المجالات الثلاثة لتعظيم أثر الذكاء الاصطناعي

يحدد التقرير ثلاثة مجالات استراتيجية لتوجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة التنمية البشرية، وهي: بناء اقتصاد قائم على التكامل بين البشر والآلة، توجيه الابتكار بحيث تُدمج مبادئ العدالة والإنصاف منذ مرحلة التصميم، إضافة إلى الاستثمار في القدرات البشرية من خلال تعليم مرن ونظم رعاية صحية ذكية.

يخلص تقرير التنمية البشرية 2025 إلى أن الذكاء الاصطناعي ليس قدراً محتوماً ولا خلاصاً تلقائياً، بل أداة بالغة القوة يمكن أن توسّع إمكانات البشر أو تقوضها.

ويؤكد التقرير أن مستقبل التنمية البشرية يظل رهين خيار واحد حاسم: خيار البشر في: كيفية تصميم هذه التكنولوجيا، نشرها، واستخدامها.

الاشتراطات البيئية وتنافسية الصادرات الصناعية في الدول النامية

ربط التنافسية الصناعية بالاشتراطات البيئية

شرطٌ للبقاء في النظام التجاري العالمي

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية، خلال العام الجاري 2025، تحولات عميقة في العلاقة بين النشاط الصناعي والبيئة، بفعل تزايد الضغوط التنظيمية الدولية الهادفة إلى الحد من الانبعاثات المسببة للتغير المناخي، وقد أصبحت الالتزامات البيئية جزءاً أساسياً من شروط النفاذ إلى الأسواق الكبرى، وخاصة في أوروبا وأميركا الشمالية، حيث تتجه السياسات التجارية نحو دمج: اعتبارات الكربون، كفاءة الطاقة، وسلاسل الإمداد النظيفة؛ ضمن قواعد التجارة.

في هذا السياق، تواجه الدول النامية تحدياً استراتيجياً؛ يتمثل في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تعزيز صادراتها الصناعية كرافعة للنمو الاقتصادي، والامتثال للمعايير البيئية الثنائية ومتعددة الأطراف التي أصبحت أكثر صرامة وتفصيلاً، فالصادرات الصناعية تمثل اليوم إحدى أهم أدوات الاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أن منافستها باتت مرتبطة بمدى قدرتها على: خفض الانبعاثات، تحسين كفاءة الطاقة، والالتزام بممارسات الإنتاج المستدام.

نحاول في هذه المقالة أن نقدم تحليلاً معمقاً للعلاقة بين الاشتراطات البيئية وتنافسية الصادرات الصناعية في الدول النامية.

اشتراطات بيئية جديدة يعاد عبرها تشكيل التجارة الدولية

التحولات التنظيمية العالمية: شهد عام 2025 توسعاً ملحوظاً في السياسات البيئية المرتبطة بالتجارة، أبرزها:

- آلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM) في الاتحاد الأوروبي، والتي تفرض على الواردات كثيفة الانبعاثات رسوماً تعادل تكلفة الكربون داخل أوروبا.
- رسوم الكربون على المنتجات المستوردة في عدد من دول مجموعة السبع.
- اشتراطات تتعلق بسلاسل القيمة مثل: شفافية مصادر الطاقة، نسب إعادة التدوير، قياس البصمة الكربونية للمنتج (Product Carbon Footprint)، والتزام الموردين بمعايير العمل البيئي والاجتماعي.

وقد أدت هذه السياسات إلى إدماج البيئة ضمن منظومة تقييم السلع المتداولة، بحيث لم تعد الأسعار أو الجودة وحدها المحدد الرئيس للتنافسية، بل أصبح "الأثر البيئي للسلعة" عاملاً مركزياً في: التسعير، وإمكانية دخول الأسواق.

اشتراطات الشركات العالمية: تفرض الشركات متعددة الجنسيات على مورديها معايير داخلية تفوق أحياناً المعايير الحكومية، وتشمل: خفض الانبعاثات في سلسلة التوريد، التحقق من استخدام الطاقات المتجددة، التزام مدونات السلوك البيئي، والإفصاح عن مؤشرات الاستدامة.

هذا يجعل المنافسة في الأسواق العالمية مرتبطة بقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على تلبية متطلبات الشركات القائدة في سلاسل القيمة.

تنافسية الصادرات الصناعية في الدول النامية

أهمية الصادرات الصناعية: تشكّل الصادرات الصناعية المحرك الرئيس لنمو العديد من اقتصادات الدول النامية، لأنها: مصدر للعملة الأجنبية، أداة لخلق فرص العمل، قناة لانتقال التكنولوجيا، وعنصر أساسي في الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وتختلف درجة اعتماد الدول النامية على الصادرات الصناعية تبعاً لهيكلها الاقتصادي، فهناك دول ذات قاعدة صناعية متقدمة نسبياً، مثل: (الهند، ماليزيا، المكسيك)، ودول أخرى تعتمد أساساً على صادرات المواد الأولية والطاقة مثل:(الجزائر، أنغولا، العراق)، هذا التفاوت ينعكس مباشرة على القدرة على الامتثال للمعايير البيئية.

محددات التنافسية الصناعية: تتحدد قدرة الدول النامية على تعزيز تنافسية صادراتها الصناعية عبر هذه العوامل:

- تكلفة الإنتاج ولاسيما الطاقة والمواد الخام.
- التكنولوجيا ومستوى استخدام التقنيات النظيفة.
- تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية.
- جودة البنية التحتية الصناعية واللوجستية.
- السياسات الحكومية الداعمة للصادرات.
- كفاءة إدارة الطاقة والالتزام بالمعايير البيئية.

ومع ارتفاع أهمية البيئة في عام 2025، أصبحت التكلفة البيئية (أو تكلفة الامتثال البيئي) أحد المحددات الأكثر تأثيراً.

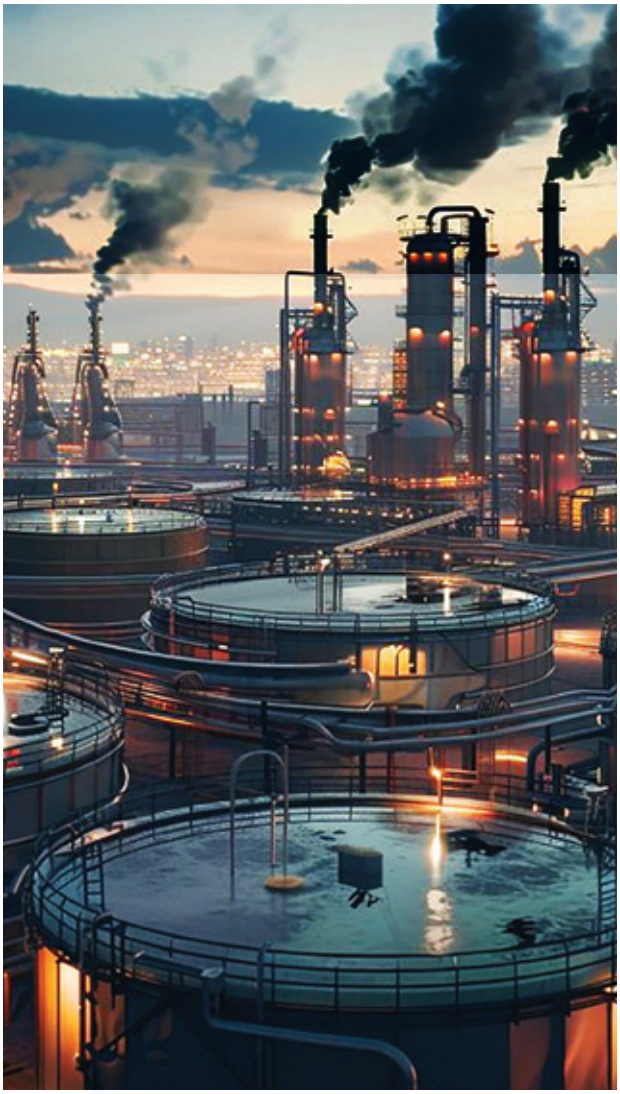

تأثير الاشتراطات البيئية على تنافسية الصادرات الصناعية

التأثير قصير الأجل: ارتفاع التكاليف وضعف القدرة التنافسية، حيث تميل الاشتراطات البيئية إلى التأثير سلباً في الصادرات الصناعية للدول النامية في المدى القصير، لعدة أسباب تتمثل بـ: ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الحاجة إلى تركيب فلاتر ومعدات لمعالجة الانبعاثات، تحسين كفاءة الطاقة، شراء تقنيات أقل تلويثاً، زيادة تكاليف توثيق ومراقبة البصمة الكربونية، متطلبات الامتثال التي تحتاج إلى استثمارات رأسمالية كبيرة، وإمكانية استبعاد المنتجات غير المطابقة من سلاسل التوريد الدولية.

وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات الصناعية للدول النامية، ما يقلل من تنافسيتها أمام منتجين يمتلكون بنية تحتية صناعية نظيفة وأكثر تطوراً.

التأثير طويل الأجل - فرصة للابتكار وتعزيز القدرة التنافسية: فبالرغم من التأثيرات السلبية الأولى، فإن الدول التي تستجيب بفاعلية للاشتراطات البيئية تحقق مكاسب مهمة تتمثل بـ: تحسين الكفاءة الإنتاجية نتيجة الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، خفض تكاليف الطاقة عبر التحول للطاقات المتجددة، تحسين صورة المنتج في الأسواق العالمية، الولوج إلى أسواق جديدة تتطلب منتجات منخفضة الكربون، تعزيز الابتكار الصناعي، وتحسين الجودة، وبذلك تتحول القيود البيئية إلى محفز للارتقاء الصناعي وخلق ميزة تنافسية قائمة على الجودة والاستدامة.

مسارات تعزيز التنافسية الصناعية في ظل الاشتراطات البيئية

التحول إلى تقنيات الإنتاج الأنظف: يجب تشجيع الصناعات على: اعتماد الطاقة الشمسية والرياح، تحسين فعالية استهلاك الطاقة، الاستفادة من الهيدروجين الأخضر في الصناعات الثقيلة، أنظمة التدوير، وإعادة استخدام الموارد.

إنشاء منظومات وطنية لحساب البصمة الكربونية: يُعد إنشاء منصات وطنية لقياس الانبعاثات شرطاً محورياً للامتثال للتشريعات الدولية، بما في ذلك: مختبرات قياس الانبعاثات، أنظمة تدقيق مستقلة، وشهادات مطابقة بيئية.

دعم الابتكار الصناعي: ينبغي تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الصناعي لتطوير مواد أقل استهلاكاً للطاقة، وخطوط إنتاج منخفضة الانبعاثات، ومنتجات ذات بصمة كربونية أقل.

تنويع الصادرات الصناعية: تحتاج الدول النامية إلى تنويع صادراتها لتقليل الاعتماد على الصناعات كثيفة الانبعاثات، من خلال تطوير قطاعات: الصناعات الإلكترونية، الصناعات الدوائية، الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة، وتكنولوجيا المعلومات.

تحسين الإطار المؤسسي: تتطلب المرحلة الحالية سياسات واضحة للحد من الانبعاثات، وحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في التقنيات النظيفة، وتشجيع التمويل الأخضر وصناديق الكربون.

الشراكات الدولية: يمكن أن تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً في: نقل التكنولوجيا، بناء القدرات في إدارة الكربون، والحصول على تمويل للمشاريع الخضراء.

آفاق (2025–2030) للدول النامية في ظل التحول البيئي العالمي

إعادة تشكيل خريطة التنافسية الصناعية: من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة انتقالاً سريعاً نحو الصناعات منخفضة الانبعاثات، ما سيدفع الدول النامية ذات القاعدة الصناعية المرنة إلى تحسين موقعها في السوق العالمية.

استمرار تشديد الأنظمة البيئية: ستتوسع تطبيقات رسوم الكربون وحسابات البصمة الكربونية، وستزداد القيود على المنتجات غير المتوافقة بيئياً.

بروز فرص جديدة للدول النامية: قد تستفيد الدول ذات الموارد المتجددة الوفيرة من: تطوير الهيدروجين الأخضر، إنتاج الصلب الأخضر، وتصنيع معدات الطاقة المتجددة.

أهمية التكيف السريع: الدول التي تتأخر بالاستثمار في الإمكانات الخضراء ستجد نفسها مقصية من الأسواق ذات القوة الشرائية العالية.

البيئة جزء أصيل..

تشير تحولات 2025 إلى أن البيئة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من معادلة التنافسية الصناعية العالمية، فاشتراطات النفاذ إلى الأسواق لم تعد تقتصر على جودة المنتج وسعره، بل تشمل أيضاً: تأثيره البيئي عبر دورة حياته، ومدى التزام المنتجين بمعايير الانبعاثات والاستدامة.

وفي هذا السياق، تقف الدول النامية أمام مفترق طرق: فإما أن تبقى ضمن نمط إنتاج تقليدي يعرّض صادراتها للقيود والعراقيل، وإما أن تستثمر في التحول نحو: الإنتاج النظيف، تطوير التكنولوجيا، وتبنّي ممارسات أكثر استدامة، ما يتيح لها خلق ميزة تنافسية طويلة الأجل وفتح أسواق جديدة. وإن ربط التنافسية الصناعية بالاشتراطات البيئية لم يعد خياراً، بل أصبح شرطاً للبقاء في النظام التجاري العالمي خلال العقد القادم.

«النجاة في القرن الحادي والعشرين»

Surviving the 21st Century

يأتي كتاب «النجاة في القرن الحادي والعشرين»؛ بوصفه حواراً فكرياً معمقاً بين شخصيتين بارزتين في الفكر والسياسة المعاصرة، هما: المفكر الأميركي «نعوم تشومسكي» والرئيس الأوروغواني السابق «خوسيه موخيكا».

صدر الكتاب عام 2025؛ في سياق عالمي مضطرب، ويتسم بـ: تفاقم الأزمات البيئية، اتساع الفجوات الاجتماعية، وتراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية، ولا يسعى إلى تقديم برنامج سياسي جاهز بقدر ما يطرح سؤال النجاة؛ بوصفه إشكالية أخلاقية وثقافية تتعلق بمصير الإنسان في عالم؛ يحكمه: الاستهلاك، السرعة، والقوة الاقتصادية.

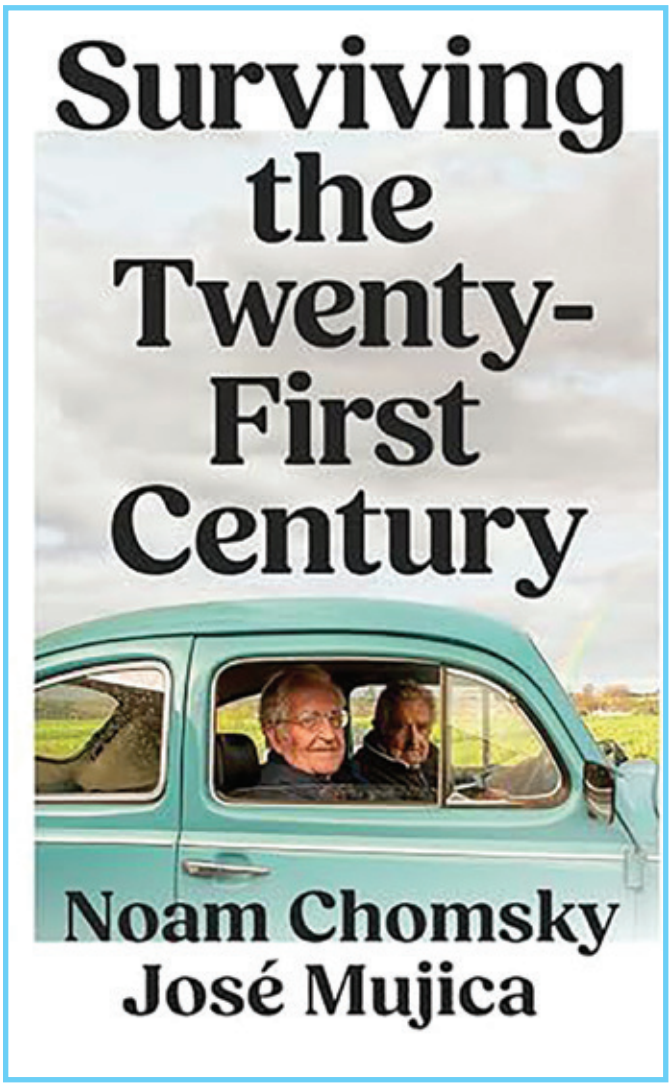

إشكالية النجاة في القرن الحادي والعشرين

ينطلق الكتاب من فكرة مركزية؛ مفادها أن البشرية تمتلك اليوم قدرةً غير مسبوقة على تشكيل مستقبلها، وفي الوقت نفسه تملك أدوات كفيلة بتدمير ذاتها بشكل شامل، ويمثل هذا التناقض، بين المعرفة العلمية المتقدمة والعجز عن توظيفها لمصلحة الإنسان، جوهر النقاش بين «تشومسكي» و«موخيكا»؛ فالمشكلة في نظرهما لا تكمن في نقص المعلومات، بل في غياب الإرادة السياسية والبنية القيمية التي تحول المعرفة إلى فعل جماعي مسؤول، ومن هنا تصبح النجاة مسألة اختيار أخلاقي يتعلق بنمط الحياة والتنظيم الاجتماعي السائد.

تشومسكي: التاريخ والسلطة وأزمة المناخ

يتناول «نعوم تشومسكي» هذه الإشكالية من منظور تاريخي وبنيوي، مستنداً إلى تحليله الطويل لتطور النظام الرأسمالي العالمي، ويعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دخل العالم العصر النووي وتكرست هيمنة القوى الكبرى، ويرى أن هذه المرحلة شهدت نقل مراكز القرار من المجال العام إلى مؤسسات اقتصادية عملاقة لا تخضع للمساءلة الديمقراطية، ويظهر هذا الخلل ـ بوضوح ـ في التعامل مع أزمة المناخ، حيث يتم تجاهل التحذيرات العلمية لمصلحة الشركات الكبرى وصناعات الوقود الأحفوري، ما يجعل مستقبل الكوكب رهينة لمنطق الربح قصير الأمد.

النيوليبرالية وصعود الشعبوية

يربط «تشومسكي» بين السياسات النيوليبرالية التي أضعفت دولة الرفاه وصعود الشعبوية اليمينية في الغرب؛ فالتفكيك المنهجي للحماية الاجتماعية وتوسيع الفجوة بين الطبقات خلقا شعوراً عاماً بعدم الأمان وفقدان السيطرة لدى قطاعات واسعة من المجتمع، هذا الواقع جعل الأفراد أكثر قابلية لتصديق الخطابات التبسيطية التي تقدم تفسيرات سطحية للأزمات وتبحث عن أعداء بديلين بدل معالجة الأسباب البنيوية الحقيقية، ويؤكد «تشومسكي» أن إنكار أزمة المناخ ليس مجرد موقف سياسي؛ بل دليل على أزمة أخلاقية عميقة.

موخيكا: السياسة بوصفها معنى

في المقابل يقدم «خوسيه موخيكا» مقاربة إنسانية تنطلق من التجربة اليومية للناس، فهو يرى أن السياسة ليست إدارة تقنية للاقتصاد؛ بل هي فعل أخلاقي مرتبط بكرامة الإنسان، وينتقد «موخيكا» ثقافة الاستهلاك التي تحوّل الإنسان إلى كائن يعمل بلا توقف من أجل التملك، بينما يفقد علاقته بذاته وبالآخرين، ويرى أن المجتمعات الحديثة نجحت في إنتاج السلع لكنها فشلت في إنتاج المعنى والسعادة.

الحرية: السعادة والزمن الإنساني

يركز «موخيكا» على مفهوم الحرية بوصفه تحكماً في الزمن؛ فالإنسان لا يكون حراً حقاً إذا كان مضطراً لبيع معظم وقته من أجل البقاء، ويؤكد أن السعادة ليست ترفاً بل هي شرط أساسي لأي مشروع سياسي إنساني، كما يحذر من فقدان الأمل ولاسيما لدى الشباب، معتبراً أن غياب الأفق يجعل المجتمعات عرضة للاكتئاب أو الانجذاب إلى خطابات الكراهية والعنف.

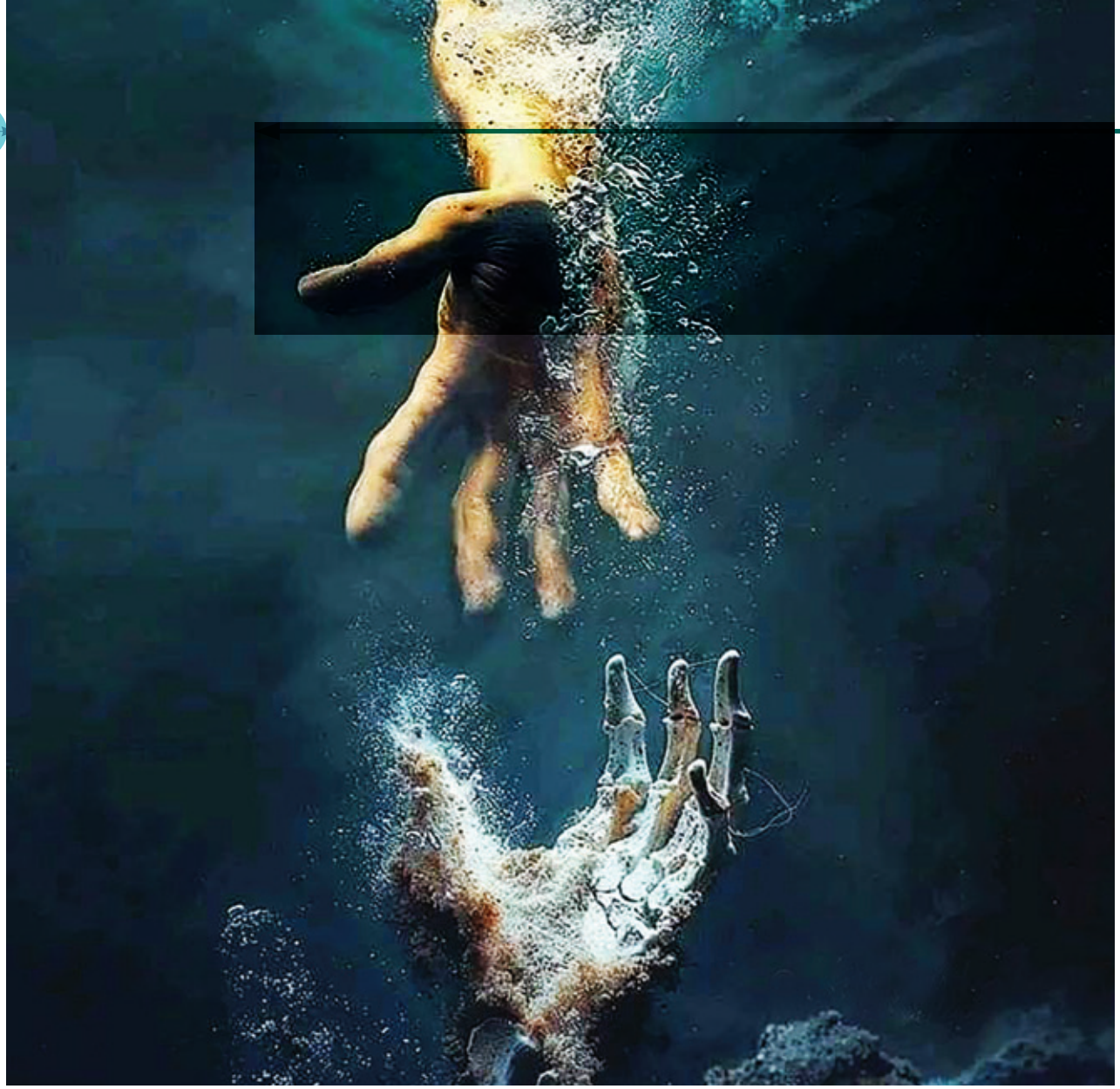

تكامل الرؤيتين وحدود الكتاب

تنبع قوة الكتاب من الجمع بين التحليل البنيوي لدى «تشومسكي» والرؤية الأخلاقية لدى «موخيكا»، حيث يضيء كل منهما جانباً مختلفاً من الأزمة العالمية، ومع ذلك لا يخلو الكتاب من حدود واضحة، إذ يركز على التشخيص أكثر من تقديم حلول عملية مفصلة، وقد تبدو بعض أفكار «تشومسكي» مألوفة للقراء المتابعين لأعماله السابقة.

الخلاصة والقيمة الفكرية

بالرغم من هذه الحدود، يشكل الكتاب مساهمة فكرية مهمة في زمن الأزمات المتداخلة، فهو يدعو إلى إعادة التفكير في: معنى التقدم، العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والغاية النهائية من التنظيم الاقتصادي والسياسي.

النجاة هنا ليست بقاء بيولوجياً فقط؛ بل حفاظ على الإنسانية في عالم يزداد قسوة وتسارعاً، كما يتميز الكتاب بلغة حوارية واضحة تتيح للقارئ غير المتخصص متابعة الأفكار المطروحة من دون تعقيد مفرط، وهو ما يزيد من قيمته المعرفية والتثقيفية، فالحوار لا يجري في برج عاجي أكاديمي؛ بل يرتبط بالواقع اليومي للإنسان المعاصر، ويضعه في قلب النقاش بشأن المسؤولية الفردية والجماعية تجاه المستقبل، كما أن الجمع بين مفكر نقدي وسياسي ممارس يمنح النص توازناً نادراً، بين النظرية والتجربة، ويجعل الأسئلة المطروحة أكثر قرباً من هموم القراء وحياتهم الفعلية.

يؤكد الكتاب بصورة غير مباشرة أن النجاة لا يمكن أن تتحقق من دون إعادة بناء الثقة بين الإنسان ومؤسساته، ومن دون استعادة السياسة لدورها الأخلاقي، فالاقتصاد في نظر الكاتبين يجب أن يكون وسيلة لخدمة الإنسان لا غاية في حد ذاته، كما أن التقدم الحقيقي لا يقاس فقط بمعدلات النمو؛ بل بمدى قدرة المجتمعات على تحقيق العدالة والكرامة والاستدامة.

ومن هذا المنطلق يمثل الكتاب دعوة مفتوحة لإعادة التفكير في المسلمات السائدة ومراجعة أنماط الحياة التي تبدو طبيعية، لكنها_ في جوهرها_ مدمرة على الأمد البعيد، كما يلفت الكتاب الانتباه إلى دور الفرد في إحداث التغيير، إذ لا يحمّل المسؤولية للأنظمة وحدها، بل يدعو إلى وعي نقدي يومي ينعكس في خيارات الاستهلاك والعمل والمشاركة العامة، فالنجاة _ حسب هذا التصور_ عملية طويلة؛ تبدأ من إعادة النظر في: القيم السائدة ومعنى النجاح والحياة الجيدة.

وبذلك، ينجح الكتاب في تحويل سؤال النجاة من قضية مجردة إلى دعوة عملية للتفكير والعمل والمسؤولية المشتركة، ويمنح هذا الطرح الكتاب بعداً إنسانياً عميقاً؛ يجعله صالحاً للقراءة في سياقات أكاديمية وثقافية متنوعة، كما يجعله مادة غنية للنقاش والحوار بشأن مستقبل الإنسان والعالم، ولاسيما في ظل التحولات المتسارعة التي يعيشها العالم اليوم، وما تفرضه من تحديات أخلاقية وسياسية جديدة؛ تتطلب وعياً جماعياً متجدداً، وقراءة نقدية شجاعة للماضي والحاضر من أجل بناء مستقبل أكثر إنسانية وعدالة شاملة.

هامش:

النجاة في القرن الحادي والعشرين Surviving the 21st Century
تأليف: نعوم تشومسكي وخوسيه موخيكا
تحرير: ساؤول ألبيذره
دار فيرسو 2025

دافوس 2026.. الحوار العالمي بزمن الأزمات وصعود الحضور العربي في الاقتصاد الدولي

يمثّل الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أحد أهم المنصات الدولية غير الرسمية؛ التي تلتقي فيها النخب السياسية والاقتصادية والفكرية لمناقشة القضايا الكبرى التي تواجه النظام العالمي، فمنذ تأسيس المنتدى لم يكن دافوس مجرد ملتقى للنقاش وتبادل الآراء، بل تحوّل تدريجياً إلى مساحة مركزية لـ: تشكيل الخطاب الاقتصادي الدولي، وتشخيص الأزمات البنيوية التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

وفي عام 2026، انعقد الاجتماع في سياق دولي بالغ التعقيد، يتسم بـ: تباطؤ النمو الاقتصادي، تزايد التوترات الجيوسياسية، تسارع التحول التكنولوجي، وتفاقم التحديات المناخية، الأمر الذي منح هذا الاجتماع أهميةً استثنائيةً؛ مقارنة بالسنوات السابقة.

سياق الانعقاد وأهميته

انعقد الاجتماع السنوي السادس والخمسون للمنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس- كلوسترس السويسرية؛ خلال الفترة من التاسع عشر إلى الثالث والعشرين من كانون الثاني 2026، تحت شعار «روح الحوار»، ويعكس هذا الشعار إدراكاً متزايداً لدى صنّاع القرار بأن الأزمة العالمية الراهنة لم تعد أزمة اقتصادية بحتة، بل أزمة ثقة وتعاون دولي، في ظل: تراجع فعالية المؤسسات متعددة الأطراف، وتصاعد النزعات القومية والحمائية، وقد شارك في الاجتماع أكثر من 2500 شخصية من قادة دول وحكومات، ووزراء اقتصاد ومالية، ورؤساء شركات عالمية، وممثلي منظمات دولية، وخبراء وأكاديميين.

الخطاب الاقتصادي العالمي في دافوس

هيمن على النقاشات في دافوس 2026 خطاب تحذيري واضح؛ يؤكد أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة عدم يقين مركّب وغير مسبوق، فقد أجمع المشاركون على أن العالم لا يواجه دورة ركود تقليدية يمكن احتواؤها بأدوات مالية أو نقدية محدودة، بل سلسلة أزمات متداخلة؛ تشمل: التضخم، ارتفاع مستويات الدين العام، اضطراب سلاسل الإمداد، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، كما برزت مخاوف متزايدة من تراجع التعاون الدولي، ما يهدد بإضعاف قدرة الدول على الاستجابة الجماعية والمنسقة للأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة.

الذكاء الاصطناعي والتحول التكنولوجي

احتل الذكاء الاصطناعي موقعاً محورياً في جلسات دافوس 2026، حيث قُدّم بوصفه أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، خلال العقود المقبلة، غير أن هذا التفاؤل التكنولوجي رافقته تحذيرات واضحة من مخاطره المحتملة، ولاسيما ما يتعلق بـ: تأثيره في سوق العمل، احتمالات فقدان الوظائف، واتساع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، كما أثيرت مخاوف من احتكار التكنولوجيا والمعرفة من قبل عدد محدود من الشركات العملاقة، ما يستدعي وضع أطر تنظيمية وأخلاقية مشتركة لضمان استخدام عادل ومسؤول للتقنيات الحديثة.

المبادرات العملية ومحدودية القرارات

على الرغم من الزخم الخطابي الكبير، لم يصدر عن اجتماع دافوس 2026 قرارات ملزمة، وهو ما ينسجم مع الطبيعة غير الرسمية للمنتدى، ومع ذلك شهد الاجتماع إطلاق مبادرات متعددة الأطراف في مجالات: الذكاء الاصطناعي المسؤول، التحول الرقمي في الدول النامية، وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، كما أعلنت شركات عالمية كبرى التزامات جديدة بـ: خفض الانبعاثات الكربونية، زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يعكس محاولة ترجمة النقاشات النظرية إلى خطوات عملية تدريجية.

التقارير الرسمية الصادرة

رافق اجتماع دافوس 2026 صدور عدد من التقارير المرجعية التي شكّلت الإطار التحليلي الأساسي للنقاشات، ويأتي في مقدمتها تقرير المخاطر العالمية 2026؛ الذي حذّر من: تصاعد المخاطر الجيوسياسية، تسارع تغير المناخ، ومخاطر الذكاء الاصطناعي غير المنضبط، مؤكداً أن هذه التحديات مترابطة ولا يمكن معالجتها بشكل منفرد، كما

صدر تقرير مقياس التعاون العالمي؛ الذي أظهر تراجعاً ملحوظاً في مستويات التعاون الدولي؛ في مجالات: التجارة، التكنولوجيا، والمناخ، إلى جانب تقارير قطاعية؛ تناولت مستقبل: الطاقة، الوظائف، والصناعة.

البيان الختامي ودلالاته

تضمّن البيان الختامي للمنتدى رسائل سياسية واقتصادية واضحة، أبرزها التأكيد على أن الحوار الدولي لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة ملحّة لإدارة الأزمات العالمية المتفاقمة، كما دعا البيان إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي؛ ضمن أطر أخلاقية وقانونية مشتركة، وإلى تبني مفهوم التحول المناخي العادل الذي يراعي احتياجات الدول النامية، وشدد كذلك على أهمية الشراكات الدولية، وربط الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار السياسي، مع الدعوة إلى خفض التصعيد في مناطق النزاع الدولية والإقليمية.

الحضور العربي في دافوس 2026

شهد اجتماع دافوس 2026 مشاركة عربية واسعة؛ شملت: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة المغربية، الجمهورية التونسية، مملكة البحرين، سلطنة عُمان، ودولة الكويت، وتميّز هذا الحضور بمستوى تمثيل رفيع ضمّ مسؤولين حكوميين، وقادة صناديق سيادية، ورؤساء شركات كبرى، ما يعكس اهتماماً عربياً متزايداً بالمنتدى؛ بوصفه منصة للتأثير في الخطاب الاقتصادي العالمي.

ملامح الخطاب والدور العربي

اتسم الخطاب العربي في دافوس 2026 بالتركيز على: عرض التجارب الوطنية في تنويع الهياكل الاقتصادية، تقليص الاعتماد على الموارد التقليدية، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، ولم يقتصر هذا الخطاب على استعراض السياسات العامة، بل سعى إلى إبراز التحولات المؤسسية التي تشهدها عدد من الدول العربية؛ في مجالات: التحول الرقمي، تحديث البنية التحتية، وتطوير التشريعات المرتبطة بالاستثمار والتكنولوجيا.

وفي هذا السياق، حاولت الدول العربية تقديم نفسها بوصفها فاعلاً اقتصادياً؛ يمتلك رؤية طويلة الأمد، لا مجرد متلقٍّ للسياسات العالمية الجاهزة، كما برز التحول الأخضر بوصفه أحد المحاور المركزية في المداخلات العربية، حيث جرى التأكيد على أن الانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون لا يُنظر إليه كالتزام بيئي فقط، بل كفرصة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد وخلق مصادر جديدة للنمو وفرص العمل، وقد سعت الدول العربية إلى طرح خطاب متوازن؛ يربط بين متطلبات الاستدامة المناخية وحق الدول النامية في التنمية، مع التشديد على ضرورة توفير التمويل ونقل التكنولوجيا لضمان عدالة هذا التحول.

إلى جانب ذلك، احتل دور الصناديق السيادية العربية موقعاً بارزاً في الخطاب، بوصفها أدوات استراتيجية لتوجيه الفوائض المالية نحو استثمارات طويلة الأجل ذات طابع تنموي، وقد جرى إبراز مساهمة هذه الصناديق في دعم الاستقرار الاقتصادي العالمي؛ من خلال الاستثمار في: الطاقة المتجددة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والأسواق الناشئة، بما يعكس انتقالاً من منطق الاستثمار قصير الأجل إلى نهج استثماري يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعيد تعريف دور المنطقة كشريك في صياغة مسارات التنمية المستدامة.

تقييم نقدي

على الرغم من الحضور العربي اللافت والزخم الخطابي المصاحب له؛ يبقى التحدي الأساسي متمثلًا في تحويل الخطاب والمبادرات المطروحة في دافوس إلى سياسات وطنية متماسكة ومستدامة، فالتأثير الفعلي للمنتدى يظل محدوداً ما لم تُترجم مخرجاته إلى برامج تنفيذية واضحة قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

خلاصة

يعكس دافوس 2026 عالماً يقف على مفترق طرق؛ بين تعميق الانقسام الدولي أو محاولة إعادة بناء التعاون العالمي، وقد مثّل شعار «روح الحوار» تعبيراً عن إدراك جماعي بأن إدارة الأزمات العالمية تبدأ بإعادة فتح قنوات التواصل والتفاهم.

وفي هذا السياق، برز الحضور العربي بوصفه مؤشراً إلى سعي المنطقة لتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي، مع بقاء التحدي الحقيقي في تحويل الحوار إلى سياسات تنموية ملموسة ومستدامة.

المغتربون السوريون .. ذاكرة وطن

لم تكن هجرة السوريين حدثاً عابراً في مسار التاريخ الحديث، بل تحوّلت_ خلال العقد الأخير_ إلى واحدة من أوسع حركات الاغتراب المعاصر.
وتشير تقديرات دولية إلى أن أكثر من 6.5 ملايين سوري يقيمون اليوم خارج بلادهم، موزّعين على ما يزيد على 130 دولة تمتد من دول الجوار إلى أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا.
ولا يمثّل هذا الرقم مجرد إحصاء سكاني، بل يعكس تحوّل مجتمعٍ بأكمله إلى طاقة إنسانية واقتصادية وثقافية عابرة للحدود.

أرقام تتجاوز المعنى التقليدي للهجرة

تتراوح تحويلات السوريين في الخارج بين 1.5 و2 مليار دولار سنوياً، على الرغم من: غياب القنوات المصرفية الطبيعية، وتعقيد إجراءات التحويل.
ولا تتجه هذه الأموال نحو استثمارات كبرى، بل تُخصص في معظمها لـ: دعم الأسر، تمويل التعليم، تغطية الرعاية الصحية، وإعادة ترميم الحد الأدنى من مقومات الحياة.
وفي موازاة ذلك، تُقدَّر نسبة السوريين المغتربين الحاصلين على شهادات جامعية أو مهنية عالية بأكثر من 35 %، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي للجاليات المهاجرة.
ومع ذلك، تبقى هذه المؤشرات الرقمية عاجزة عن الإحاطة الكاملة بعمق التجربة السورية في الاغتراب؛ فالقصة لا تختزل في التدفقات المالية وحدها، بل تتجاوزها إلى مسار إعادة بناء الفرد لذاته من الصفر؛ داخل بيئات لغوية وثقافية وقانونية جديدة.

الكفاءات السورية.. خسارة الداخل وربح العالم

تشير دراسات أكاديمية أوروبية إلى أن السوريين، خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، تمكنوا من الاندماج في قطاعات حيوية وحساسة، من أبرزها: الطب والتمريض؛ حيث يعمل آلاف الأطباء السوريين _اليوم_ في مستشفيات (ألمانيا، فرنسا، السويد، وكندا)؛ بعد اجتياز مسارات طويلة ومعقدة لمعادلة الشهادات، تليها الهندسة والتكنولوجيا؛ فقد أسس عدد متزايد من روّاد الأعمال السوريين في أوروبا شركات ناشئة في مجالات (البرمجة، الذكاء الاصطناعي، والخدمات الرقمية)، إضافة إلى الحِرَف والصناعات الصغيرة، بما فيها من ورش الخياطة إلى الصناعات الغذائية؛ لقد أعاد السوريون إحياء مهارات تقليدية وأسهموا في خلق فرص عمل محلية.
وتُمثّل هذه الكفاءات؛ من جهة: نزيفاً معرفياً واقتصادياً للداخل السوري؛ لكنها من جهة أخرى: تشكّل رأسمالاً مؤجّلاً يمكن أن يتحول إلى ركيزة أساسية في مسارات إعادة الإعمار والتنمية المستقبلية.

تجارب إنسانية .. النجاح بوصفه فعل بقاء

في إحدى المدن الألمانية الصغيرة، بدأ مهندس سوري حياته لاجئاً بدورة لغة، ثم عمل سائق توصيل، قبل أن يؤسس بعد سبع سنوات شركة هندسية يعمل فيها اليوم 25 موظفاً من جنسيات متعددة.
وفي كندا استطاعت طبيبة سورية إعادة معادلة شهادتها بعد أربع سنوات من المحاولات، لتصبح لاحقاً جزءاً من نظام صحي يعاني نقصاً حاداً في الكفاءات.
أما في تركيا ولبنان، حيث يعيش ملايين السوريين في ظروف أكثر هشاشة، فقد ظهرت مبادرات تعليمية ومشاريع صغيرة بأقل الإمكانات، ففي غازي عنتاب، أسس شاب سوري ورشة نسيج بدأت بثلاث آلات فقط، قبل أن تتحول إلى مشروع يُصدّر منتجاته إلى ثلاث دول، ولا تُقرأ هذه التجارب بوصفها قصص نجاح فردية فحسب، بل باعتبارها دليلاً على قدرة السوري على تحويل الألم إلى طاقة إنتاجية.

الإبداع الثقافي .. سوريا التي لا تُرى

لم يقتصر الحضور السوري في المنفى على المجال الاقتصادي، ففي الأدب والفن والسينما والموسيقا؛ برزت أصوات سورية جديدة أسهمت في إنتاج عشرات: الروايات، الأفلام الوثائقية، والمعارض الفنية، مقدّمة سرديةً مغايرةً عن السوري؛ لا كضحية فقط، بل كفاعل وشاهد وصانع للمعنى، وقد أدّى هذا الإبداع دوراً مزدوجاً؛ تمثّل في: حفظ الذاكرة الجماعية من التآكل، ومواجهة الصور النمطية السائدة داخل المجتمعات المضيفة.

التحديات.. اغتراب بلا شبكة أمان

على الرغم من النجاحات المتحققة، يواجه المغتربون السوريون تحديات عميقة، من أبرزها: تفكك الهوية لدى الجيل الثاني، والضغط النفسي الناتج عن الفقد والانتظار الطويل، إضافة إلى غياب سياسات منظمة؛ تربط الجاليات السورية بمشاريع تنموية مستقبلية.
كما تعيش نسبة كبيرة من السوريين في الخارج، ولاسيما في دول الجوار، أوضاعاً قانونية واقتصادية غير مستقرة.
ويعاني كثيرون من غياب الإقامات النظامية وفرص العمل الثابتة، ما يدفعهم إلى الانخراط في أنشطة غير منتظمة تفتقر إلى الحماية القانونية والاجتماعية.
ومع محدودية الوصول إلى التعليم الجيد والخدمات الأساسية؛ تتزايد المخاوف من آثار بعيدة الأمد، أبرزها خطر نشوء جيل يعاني من الانقطاع التعليمي والتهميش الاقتصادي؛ بما يحمله ذلك من تداعيات عميقة على مستقبل الأفراد والمجتمعات.

نحو رؤية مختلفة للمغترب السوري

لم يعد المغترب السوري حالة طارئة، بل إنه واقع طويل الأمد، والتعامل معه، بوصفه خسارة صافية، يُفوّت فرصة تاريخية حقيقية، فهذه الجالية تمتلك: خبرات عالمية، شبكات علاقات دولية، وقدرة كامنة على نقل المعرفة والاستثمار الاجتماعي.
ما يحتاجه السوريون اليوم ليس خطاباً عاطفياً فحسب، بل إطار فكري وتنظيمي؛ يعيد تعريف الاغتراب بوصفه امتداداً للوطن، لا قطيعة معه.

وطنٌ بحجم العالم

السوريون في الخارج ليسوا مجرد أرقام في تقارير اللجوء والهجرة، بل وطن متنقّل؛ يحمل لغته وذاكرته وإبداعه أينما حلّ.
قد تكون الجغرافيا بعيدة، غير أن الأثر يبقى قريباً وعميقاً ومستمراً، وبين الألم والأمل؛ يواصل المغتربون السوريون كتابة فصل جديد من تاريخهم.. فصل لم يُغلق بعد، لكنه زاخر بالإمكانات.

برج M76

بصمة معمارية راقية
في قلب ماروتا سيتي دمشق

من توب كابي...
الرقي والتميز في ماروتا سيتي

برج **M76** من أحد أبرز معالم ماروتا سيتي، المشروع الذي يمثل الخطوة الأولى نحو المدن الذكية في سوريا.
يميز البرج موقعه الاستراتيجي في قلب ماروتا سيتي حيث تنبض الحياة الحضرية بأعلى معايير الراحة والرفاهية.
تصميم معماري عصري يجمع بين الأناقة والوظيفة، وهو من تنفيذ شركة توب كابي ـ مجموعة غلوري الدولية، إحدى الشركات الرائدة في قطاع التطوير العقاري والهندسي في سوريا والمنطقة.
يمثل البرج رؤية جديدة للسكن العصري والاستثمار الواعد بشقق سكنية متميزة بمساحات متعددة، إكساء عالي الجودة، مواقف سيارات، مصاعد، أنظمة أمنية متطورة، وخدمات على مدار الساعة.

للتواصل والاستعلام

شركة *توب كابي*
مجموعة غلوري الدولية
دمشق ـ ماروتا سيتي
الهاتف: 00963585812230
البريد الإلكتروني: info@topkapicd.com
الموقع الإلكتروني: http://topkapicd.com

البوابة الفينيقية

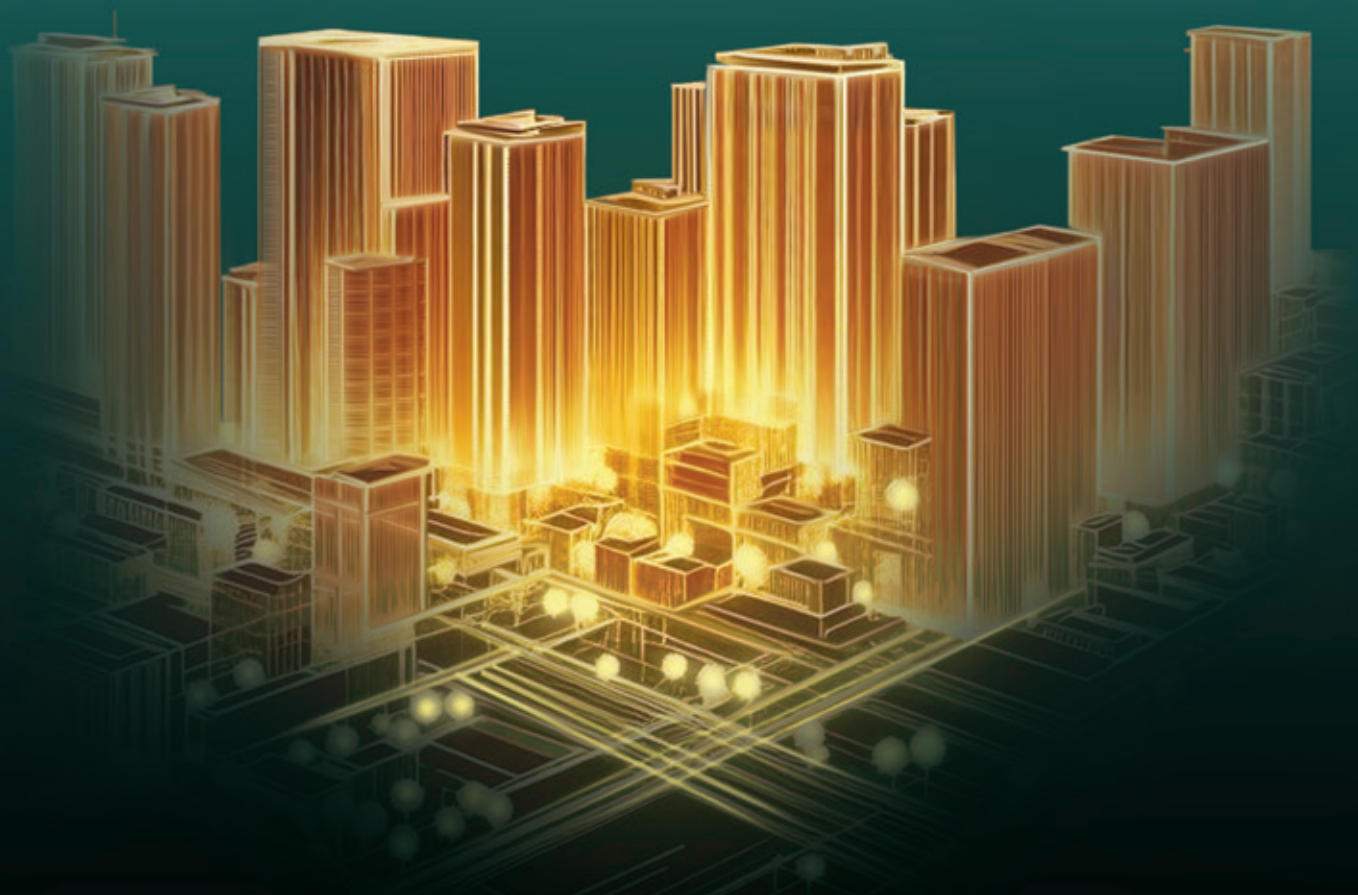

نعيد كتابة مفهوم السكن

مجمّع سكني خاص في مدينة دمشق - منطقة المزّة

مؤسسة الطارق

دمشق - شارع الحمرا - جانب الميثاق للصرافة

جوال: 0968844228 - 0968844229